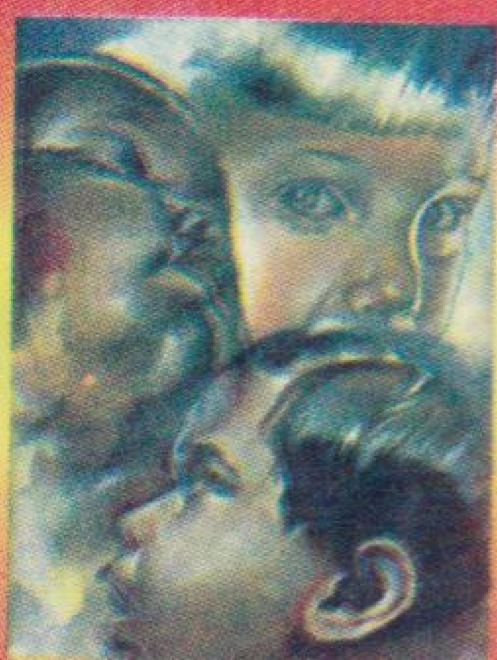



حوار الشمال والجنوب

وعندما يلتقى الأغنياء والفقراء..
يتحدث كل منهما بلغة مختلفة

طبعة أولى ٢٠١٠

بقلم
سحر درويش

حوار الشمال والجنوب

وعندما يلتقى الأغنياء والفقراء
يتحدث كل منهما بلغة مختلفة..

بقلم : سحر درويش

طبعة أولى ٢٠١٠

إهداء..

إلى روح أبي رحمة الله عليه

مقدمة

ارتبط حوار الشمال والجنوب مع نشأة النظام العالمى الجديد عقب الاستقلال وتخلص معظم الدول النامية من الإستعمار.

وقد ارتبط هذا الحديث بالتقاء الدول والكبرى والدول النامية فى مواجهة القضايا الحيوية فى أروقة المنظمات الدولية.

إلا أن ما نعنيه من عنوان الكتاب "حوار الشمال والجنوب" يشمل معنىً أعم من هذا.

إنه حوار الأغنياء والفقراء فى مواجهة المشكلات الواحدة..

إنه التفاوض بين الدول على مستويات الحكومات والدول ورؤساء الدول وعلى مستوى التعاون الدولى.

وحتى على مستوى المجتمع المدنى .. حوار الثقافات والاحتكاك الاجتماعى بعيداً عن تأثير السلطات الحاكمة فى مواجهة مشكلات عالمية مثل العولمة والتأثير السلبى للمعونات.. بعيداً عن التأثير الاقتصادى والأسواق المفتوحة.

هو الصراع بين الدول المتقدمة والدول النامية حول قضايا تمس كل منهم على السواء مثل الأزمة الاقتصادية .. وقضية الأمن الغذائى وندرة المياه.

وإن كان الكتاب يدور فى فلك اقتصادى.. إلا أنك عندما تتحدث عن حوار يعنى بالشمال والجنوب معاً فإنك لا تستطيع أن تهمل جوانب عديدة لا صلة لها بالإقتصاد.

هذا الحوار - حوار الشمال والجنوب - هو حوار متصل لا يعرف التوقف.. دائب التجدد.. ومستمر الجولات.. هو حوار النمو والتنمية.. هو حوار المساعدات.. الكارتلات.. الأمن الغذائى.. الحدود والسيادة.. الديمقراطية.

وعندما يلتقى الأغنياء والفقراء يتحدث كل منهما بلغة مختلفة.. كل من وجهة نظره وأهدافه.

وهذا الكتاب يحتوى على عدة حوارات لكل مقال منهم حوار مستقل - لا يشبه الآخر بين طرفى الصراع..

سحر درويش

١٣ / ٥ / ٢٠١٠

الحوار الأول

الأزمة الاقتصادية العالمية
التأثير والتأثر

- الهبوط
- الأزمة
- فما الحقيقة؟؟
- الدولار عملة مستقلة عالمياً
- تكوين الفقاعة
- الولايات المتحدة واليابان واتفاقاً غير مكتوب
- الاقتصادات القوية تتعافى بسرعة

الأزمة الاقتصادية العالمية

التأثير والتأثر

الهبـــوط:

هبطت معظم البورصات العالمية فى نهاية عام ٢٠٠٨ هبوطاً شديداً، ولم يكن هذا وليد يوم وليلة، بل كانت هناك مؤشرات خطيرة وأبعاد كان من الممكن عدم تجاهلها حتي حدث هذا الهبوط وبدأ التشكيك فى النظم الرأسمالية كنظم عالمية يمكن الاعتماد عليها كما تم التشكيك فى قيمة الدولار كعملة عالمية مقبولة ومستقرة يتم مبادلتها بالعملات الأخرى.

إلا أنه على الرغم مما حدث فإن الولايات المتحدة تملك اقتصاداً من اقوى الاقتصادات فى العالم.

ولأنه اقتصاد قوى فهو قوى التأثير والتأثر أيضاً، كما أنه سوقاً مفتوحة على العالم مما ساعد على انتقال المرض لدول أخرى يرتبط اقتصادها ارتباطاً مباشراً أو حتى غير مباشر بالاقتصاد الأمريكى.

إلا أن التأثير والتأثر كان بدرجات متفاوتة.

كذلك لم يرحم هبوط الأسواق الأمريكية شركات كبيرة ذات سمعات عالمية مثل شركة "چنرال موتورز" أو شركة "كرايسلر" برغم أن منتجات تلك الشركات تستثمر أموالها ولها فروع فى جميع أرجاء العالم، بل ويعرفها المستهلك بعلامتها التجارية فى مختلف الدول.

وتجدهذه المنتجات فى حياتنا اليومية فى شكل سيارات أو سلع كهربية.

وهذه الشركات هى من أقوى الشركات العالمية من ناحية تطبيق النظريات الإدارية الحديثة . وفى هذا تتميز الشركات الأمريكية عن مثيلاتها الأوروبية بل واليابانية.

وعند الانهيار لم يصدق الأمريكيون ما حدث، وهدد الرئيس الأمريكى "أوباما" كبار المدراء بأنه من لن يعمل منهم على الخروج من هذا المأزق إما أن " يستقيل" أو أن ينتحر!!

فإذا لم تكن نظريات الإدارة هى السبب.. فماذا حدث؟ وما هى أسباب هذا الهبوط؟!

هل أصبحت نظريات توازن الأسواق غير صالحة فى ظل أسواق مفتوحة.. هل هو أثر عولمة الأسواق؟!

أم أن المسألة لها أبعاد أخرى؟!

وهل خصخصة الأسواق.. أو الإتجاه إلى تنمية القطاع الخاص على حساب الدولة أو القطاع العام قد ساعد على هذا ؟!

هل هو عدم سيطرة الدولة على قطاعات استراتيچية أو حيوية سيطر عليها القطاع الخاص فى غفلة من جانب الدولة أو الحكومات؟!

حتى أن أكبر حكومات العالم وأقواها اقتصاداً.. وهى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - قد اضطرت لشراء الجانب الأكبر من أسهم شركات التأمين التى هبط سعرها، بل وبعض البنوك الكبرى بشكل يشابه نظام التأميم التقليدى؟؟

أم أن الحكومة الأمريكية لديها هدف آخر من وراء شراء تلك الأسهم!!

هل بليت النظم الرأسمالية؟؟ أم أن هناك ثغرات استحدثت على هذه النظم؟؟

وما معنى الفقاعة الاقتصادية التى حدثت فى قطاع العقارات والتى كانت سبباً فى وقوع نظام اقتصادى عالمى بأكمله؟

والسؤال الغامض.. كيف ارتبط اقتصاد الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة باقتصاد كل من اليابان والصين كاستراتيجية غير مكتوبة ولم ينص عليها اتفاق؟ ولماذا تقوم هذه الدول بشراء أذون الخزانة الأمريكية؟؟

وما مدى تأثير ذلك على كل منهم؟

ولماذا فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية على إطارات السيارات المستوردة من الصين بعد وقوع الأزمة؟

الأزمـــة:

فى سبتمبر عام ٢٠٠٨ – تحديداً فى الأسبوع الثالث من هذا الشهر – بدأت أعراض الكارثة وبدأت معها انهيار كبرى الشركات العالمية والمصرفية (رغم النجاح لسنوات طويلة) وتبعها المؤسسات الأوروبية والآسيوية.

وجرت سلسلة طويلة من الاندماجات، والشراء والبيع ومنها أن اضطر بنك "ميريل لينش" قبول عرض بالشراء من "بنك أوف أميريكا".

واضطر بنك الاستثمار الأمريكى "ليمان برازر" عن إفلاسه برغم جهود وزارة الخزانة الأمريكية والاحتياطى الفيدرالى الأمريكي لإنقاذه.

واضطر بنك "واكوفيا" رابع بنك فى الولايات المتحدة الأمريكية لقبول بيعه لمؤسسة " سيتى جروب".

وتقوم الحكومة الأمريكية بشراء حوالى ٨٠٪ من شركة "إيه آى چى" العملاقة وهى أكبر شركة تأمين فى العالم حيث اشترت ديون الشركة بمبلغ ٨٥ مليار دولار.

ويعلن بنك "جرانتى" إفلاسه وهو رابع بنك يعلن إفلاسه على مستوى ولاية "تكساس" فقط ويتكفل المجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى بخسائره والتى تقدر بحوالى ١١ مليار دولار وقد أفلس البنك متأثراً تأثيراً مباشراً بأزمة الرهون العقارية.

وأعلن بنك "كولونيال" وهو أحد أهم البنوك الكبيرة فى الولايات المتحدة فى مجال التطوير العقارى إفلاسه بولاية ألاباما..

وبلغ عدد البنوك المفلسة على مستوى الولايات المتحدة واحد وثمانون بنكاً أمريكياً معظمهم بنوكاً محلية صغيرة بل ومتخصصة وذلك تأثراً بالكارثة التى يمر بها الاقتصاد الأمريكى.

ويفقد الكثير من عمال المصانع وموظفى المؤسسات أعمالهم ويبدأ التسارع فى أعلى معدلات البطالة فى العالم.

وتبعاً لذلك تبدأ اقتصادات الدول الأوروبية فى الانهيار.

وتقوم الحكومة البريطانية عن طريق بنك "لويدز" بشراء بنك "إتش.بى.أو.إس" بمبلغ ١٢ مليار جنيه استرلينى!!

وفى هولندا ينهار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلچيكية الهولندية، وينهار المؤشر العام للقيم إثر هبوطه فى بورصة وول ستريت.

وفى طوكيو هبط المؤشر العام بنسبة ٣.٨٪، وفى شنغهاى هبط المؤشر العام بنسبة ٥.١٪، وفى ساو باولو هبط بنسبة ٦٪، وفى باريس هبط بنسبة ٦.٨٪، وفى فرانكفورت هبط بنسبة ٧.١٪ .

كما هبطت مؤشرات الدول العربية.. ففى مصر هبط مؤشر البورصة بنسبة ٤.٢٪، وفى بيروت بنسبة ٣٪، وفى دبى بنسبة ٩.٤٪.

وعلى الرغم من عدم وجود استثمارات أجنبية مباشرة تخضع للبورصة فى المملكة العربية السعودية إلا أن مؤشر البورصة قد هبط بنسبة ٩.٨٪ نظراً لاستخدام الدولار فى مقابل الريال كعملة تبادلية وكذلك نظراً لوجود فوائض البترول مقومة بالدولار كودائع لدى البنوك الأمريكية.

ولم تقف الأزمة عند سقوط النظام المالى.. بل امتد ليشمل قطاعات أخرى مثل قطاع السياحة.

وقد كانت دول القارة الأوروبية من أكثر الدول تأثراً بهبوط القطاع السياحى..

ففى فرنسا هبط معدل السياحة السنوى بنسبة ١٥.٥٪ فى الخمسة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩.

وفى أسبانيا.. تقلص عدد السياح بنسبة ١١،٥٪، وفى إيطاليا انحفض المؤشر السياحى بنسبة ٨،٣٪ والسبب هو تقلص الإتفاق الفردى بسبب الأزمة المالية ،بسبب الحالة الإنكماشية للإقتصاد العالمى.

واضطر البريطانيون إلى تخفيض رحلاتهم السياحية إلى أوروبا بنسبة ١٠٪ مما دعا إلى خفض الأسعار السياحية بنسبة ٣٠٪.

وهبط قطاع السيارات الأمريكية وأصبحت شركة "كرايسلر" مهددة بالإفلاس أو بالإندماج مع شركات ألمانية أو إيطالية مثل شركة "فيات".

وقامت شركة "جنرال موتورز" باتخاذ تدابير جديدة لإعادة هيكلة ٢٧ مليار دولار ديوناً .

وفى هذا فإن هناك تهديداً بفقد حوالى واحد وعشرين ألف موظفاً وعاملاً وظائفهم فى عام واحد هو عام ٢٠١٠.

كل هذه الكوارث.. فمن المسئول عن الأزمة؟؟

يقول وزير المالية الألمانى " شتاين بروك" إن الولايات المتحدة سوف تتحمل مسئولية الأزمة العالمية المالية الراهنة بسبب الحملة الأنجلوساكسونية التى تهدف إلى تحقيق أرباح كبيرة ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مدراء الشركات والأزمة ستخلف آثاراً عميقة وستحدث تحولات فى النظام العالمى.

ويحذر "روبرت زوليك" رئيس البنك الدولى أن هذه الأزمة العالمية سوف تؤثر سلباً على الدولة النامية.

كما يحذر "بان كى مون" الأمين العام للأمم المتحدة أن الأزمة العالمية تهدر معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصاً الأكثر فقراً.

ويتهم رئيس الوزراء البريطانى السابق "جوردون براون" الولايات المتحدة بالاستهتار بالنظام المالى والذى قد أدى إلى هذه الأزمة.

فما الحقيقة؟؟؟

الحقيقة أن الأزمة الاقتصادية قد بدت أعراضها منذ عدة سنوات..

وهناك تشابك لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع مصالح بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان قد أدى إلى هبوط قيمة الدولار السريعة..ونعرض هنا بشئ من التفصيل..

بدأت الأزمة عندما تكون ما يعرف باسم "الفقاعة العقارية"، وهذه الفقاعة هي تعبير اقتصادي يعبر عن "ارتفاع سعر الأصول الإسمي عن السعر الحقيقي له" أي أنه مثلاً يباع عقار لمشترٍ ما بسعر عشرة آلاف دولار كسعر سوقي فيقوم هذا المشترى باقتراض سعر العقار بسعر فائدة كبير من البنك ثم يقوم البنك بالاتجار في الورقة المالية الخاصة بالاقتراض بالبيع والشراء ويسمى هذا بالرهون العقارية وبالتالي يتضخم سعر العقار عن سعره الحقيقي حتى أنه في لحظة محددة وهي لحظة بيع العقار لا يستطيع ثمن العقار أن يسدد ما عليه من رهونات.. وهكذا اصبح سعر العقار الإسمي أو الورقي بعيداً كل البعد عن سعره الحقيقي.

لمـــــــــاذا ؟؟؟

حدث في خريف عام ٢٠٠٨ أن تجاوزت سعر المساكن رواتب العديد من الأمريكيين العاديين مع توافر الكثير من القروض اللازمة لشراء المساكن داخل البنوك المحلية.

وبين ما يمكن أن يطلق عليه الإندماج غير المتوقع بين كل من السيولة النقدية غير المحدودة" متمثلة في شكل قروض وبين الأصول المحدودة متمثلة في شكل عقارات حدثت وتكونت ما يعرف بالفقاعة العقارية .. والتي قد نمت حتى انفجرت.

وقد غذى تلك الفقاعة عدة أسباب أهمها :

أولاً تحرير وعولمة الأسواق :

في بداية الثمانينات بدأت أسواق المال فى التحرر وتعويم عملاتها المحلية وقد نتج عن ذلك إيداع حسابات لبعض الدول فى بنوك دول أخرى.. تلك الدول قد سببت نمواً مذهلاً فى توفير السيولة النقدية وساعد على هذا نظم الأدوات المالية ومشتقات الإئتمان.

ومع وجود هذا الكم الهائل من السيولة النقدية بدأت أسعار الفائدة على القروض - سواء طويلة الأجل أم قصيرة الأجل - فى الهبوط الطويل والمتسارع.

إن إيمان السياسيين بل وحتى الأفراد بأن الأسواق الأمريكية المستقرة على مدى ثلاثين عاماً هى أسواقاً أسطورية لا يشوب النظريات المبنية عليها شائبة حتى أنه لم يكن من المتوقع أن يحدث مثل هذا الخلل والذى قد عمل على نمو تلك الفقاعة وانهيار الأسواق.. أى أن المتعاملين فى هذه الأسواق كانوا ينظرون إليها على أنها أسواقاً خالية من المخاطر!!

وقد قوى هذا على تجاهل الكثير من المؤشرات التى أحدثت هذا الخلل، بل وعلى نمو تلك الفقاعة، واتجه الكثير من المستثمرين إلى قطاع العقارات للشراء برهون سندات وتبع هذا تدخل الوسطاء من شركات الاستثمار والمصارف للتجارة والسمسرة فى تلك السندات أو الأوراق المالية!!

ومع انتشار تلك الفكرة اضطر مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى إلى رفع سعر الفائدة على القروض، مما ساعد على ارتفاع الأسعار بصفة عامة فارتفع سعر البترول وكذلك ارتفع سعر المواد الغذائية وذلك بنسب تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٧٠٪ وذلك فى عام ٢٠٠٨.

وأصبحت فقاعة العقارات تغذى فقاعة أخرى ثانوية هى فقاعة "السلع الأساسية" وفى أقل من سنة ما بين ٢٠٠٨ أول ٢٠٠٩ انفجرت الفقاعتين متصاحبتين ،وأحدثتا تلك الأزمة.

ومع انفجار فقاعة العقارات حدث اضطراب فى الأسواق بسبب هبوط سعر السندات وبدأت المؤسسات المالية فى الانهيار واحدة تلو الأخرى بشكل حقيقى ووصل بالاقتصاد إلى أوضاع انكماشية شديدة.. لا شراء ولا بيع ولا حتى ثقة فى ميكانزم هذه الأسواق.

وبدأت العدوى تنتشر عبر أسواق مفتوحة وعالم تسوده التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

الدولار عملة مستقرة عالمياً

كانت الولايات المتحدة عند حدوث عجز فى ميزانها التجارى تتبع الآتى : إما أن ترفع سعر الفائدة فى البنوك.. وإما أن ترفع سعر الضرائب..

وكان الإنفاق الحكومى هو أكثر بنود الميزانية إثارة للقلق بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة خاصة بند "الإنفاق العسكرى"، وكانت الولايات المتحدة عندما تستخدم أدوات السياسة المالية - إما برفع سعر الفائدة وإما برفع سعر الضرائب - فإن ذلك قد كان يعمل على تحفيز التضخم بصورة كبيرة فى اقتصاد سريع النمو وقوى، فازداد الاقتصاد الأمريكى نشاطاً وصار أكبر قوة مما قد ساعد على أن يقفز سعر الدولار لينافس العملات المقبولة التبادل عالمياً وأصبح عملة يمكن أن تحل محل الجنيه الاسترلينى فى المبادلات التجارية بين الدول من صادرات وواردات.

وقد قامت الحكومة الأمريكية بمبادلة الدولار فى بادئ الأمر "بالذهب" على غرار قاعدة الذهب المعمول بها بالنسبة للجنيه الاسترلينى فى بريطانيا..

ولاحظت الدول الأوروبية أن الدولار قد أصبح عملة غالية جداً فاتجهوا بمبادلته من مستودع الذهب الأمريكى "فورت نوكس"!!

إلا أنه فى الحقيقة كان تبادل الدولار بالذهب نادراً ما يحدث نظراً لاحتياج الدول للاستيراد من الولايات المتحدة على حساب "العملة الصعبة" فلم تكن تتوافر فوائض من الدولارات ليتم تبادلها بالذهب (بعد عمليات الاستيراد والتصدير أو عمليات التبادل التجارى والخاصة بالموازين التجارية).

وعلى الجانب الآخر أصبحت الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية عالمية على مؤثرة على اقتصادات الدول الأخرى وذلك بفضل قوة الدولار وقوة ميزانها التجارى، وبفضل تأثير الاقتصاد الأمريكى على اقتصادات الدول الأخرى..

ومن أجل استقرار الدولار قام الرئيس "ريتشارد نيكسون" بإغلاق "فورت نوكس" ومنع مبادلة الدولار بالذهب.

ثم طلب من أوروبا الغربية واليابان العمل على خفض قيمة الدولار أمام عملاتهم وذلك بهدف تخفيف عجز الميزان التجارى الأمريكى، مما عمل على تخفيض ثمن الصادرات الأمريكية وارتفاع أسعار منتجات وصادرات هذه الدول بالمقابلة مع الصادرات المقومة بالدولار الأمريكى (الأمريكية)!!

وهكذا حافظ الدولار على استقراره فى ظل كل من العجز فى الميزان التجارى والنمو المضطرد فى إنتاج الصادرات.

تكوين الفقاعة..

ومع استمرار قوة الإنتاج المحلى الأمريكى - خاصة فى بعض القطاعات الاستراتيجية

مثل صناعة الاتصالات والكومبيوتر والسيارات والآلات والبترول وغير هذا، ومع انخفاض سعر الفائدة حدثت فوائض فى "الإنتاج المحلى الأمريكى" ونتيجة لذلك بدأت الأسواق الأمريكية تستقبل موجة انكماشية فى فترة حكم الرئيس "چورج بوش" الأولى فى عام ٢٠٠١..

وأثرت تلك الموجة على الاستثمار فى الولايات المتحدة قامت الشركات الأمريكية بشراء أسهمها من البورصة وسحبها من الأسواق والاحتفاظ بها فى شكل "نقدية" استثمرت فيما بعد فى شراء "سندات الرهن العقارى" (سبب الأزمة).

ومن ناحية أخرى - ومع الاستمرار إلي الاستهلاك - عاد تنشيط الاقتصاد الأمريكى مرة أخرى فى عام ٢٠٠٤ وانخفضت على أثر ذلك الأجور الحقيقية مع ارتفاع نسبة التضخم.

وحدث أن شجع سعر الفائدة المنخفض إلى كثرة الاقتراض والتهافت على شراء المنازل مما زاد سعر العقارات..

أى أنه خلاصة ما حدث ..

طلب متزايد وارتفاع أسعار مع الاقتراض بنسب كبيرة ومعدلات فائدة صغيرة..

والنتيجة ..

استدانة وعدم المقدرة على السداد وبالتالى عدم توافر سيولة نقدية فى البنوك مع هبوط سعر سندات الرهن العقارى.

بل ومصادرة هذه العقارات من أصحابها سداداً لتلك الديون!!

وهبط الاقتصاد الأمريكي تباعاً بنكاً بعد شركة..

الولايات المتحدة.. اليابان واتفاقاً غير مكتوب..

وقد ارتبط اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ارتباطاً غير مباشر بالاقتصادات القوية فى شرق آسيا - تحديداً كل من الاقتصاد اليابانى والاقتصاد الصينى - وذلك عبر قنوات كثيرة غير مباشرة.. بل وشديدة التعقيد!!.

فقد كانت اليابان تعمل على تنمية صناعاتها الوطنية ولذلك فقد تبنت استراتيجية محددة وهى أن تعمل على توفير "العملة الصعبة" - أى الدولار - على حساب تخفيض "معدل الاستهلاك القومى" - على عكس الاقتصاد الأمريكى والذى يغذى الأسواق الأمريكية المحلية اعتماداً على استهلاك الفرد الأمريكى للصناعات المحلية - ثم تقوم بتمويل المشروعات الرأسمالية مثل صناعة الحديد وصناعة السيارات وغير ذلك..

ولقد تنبهت اليابان أنه عند تخفيض "سعر صرف الدولار " عمداً فإن هذا يعمل على تهديد الصادرات اليابانية الرخيصة الثمن، فاتجهت للتفكير في استراتيجية أخرى تنقذ بها الصناعة اليابانية، وقد قامت اليابان بتنفيذ ذلك عندما قامت بشراء "سندات دين الخزانة الأمريكية" وذلك بدلاً من الاستثمار الدولار في مشروعاتها الوطنية والرأسمالية!!

وتم تمويل العجز فى الميزان التجارى الأمريكى أو الدين الأمريكى عن طريق اليابان!!

وبموجب ذلك التمويل العجيب لم يعد على الحكومة الأمريكية القيام برفع قيمة سعر الفائدة أو حتى رفع قيمة الضرائب لسداد العجز فى الميزان التجارى الأمريكى، أى أن الحكومة الأمريكية قد أعفت المواطن الأمريكى من الكثير من التمويلات المطلوبة بسبب التمويل الخارجى للسندات الأمريكية!!

وهكذا قام بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إتفاقاً غير مكتوب - لم تنص عليه إتفاقية - تقوم بموجبه اليابان بتمويل دين الخزانة الأمريكية بفائض الدولار لدى اليابان. فى مقابل الحفاظ على سعر صرف "الين" بأسعار متدنية فى مقابل سعر صرف الدولار مما يعمل على زيادة صادرات المنتجات اليابانية الرخيصة والحفاظ على فوائض دولارية كبيرة من وراء هذا.

وتم سريان هذا الاتفاق على مدى حوالى عشرين عاماً وتبع اليابان دول أخرى أهمها الصين والتي قد اتبعت سياسة تصديرية إغراقية وكانت تمون فى نفس الوقت سندات الخزانة الأمريكية أيضاً.

وفى عام ٢٠٠٨ استحوذت الصين على حوالى خمسمائة مليار دولار من هذه السندات.. أى أن بنوك دول شرق آسيا ثد صارت مثل "مستودع فورت نوكس" أو "مستودع الذهب الأمريكى" الجديد!!

وبالتالى صار هناك نوع من التهديد لحكومة الولايات المتحدة بشكل غير مباشر وهو تهديد غير معلن للدولار الأمريكى وقيمته..

فماذا لو قامت هذه الدول بالتوقف عن تموين أو شراء سندات الخزانة أو إغراق الأسواق العالمية .. أو حتى المبادلة ببيع هذه السندات فى أى وقت بالدولار؟!

النتيجة هي هبوط الاقتصاد الأمريكي وهبوط سعر الدولار

إلا أن قوة السياسة فى الولايات المتحدة قد ساعدت على عدم حدوث ذلك، بل ظلت كل من اليابان والصين تدوران فى هذا الفلك.

ومن جهة أخرى فإن عدم استثمار اليابان لفوائض التصدير للتنمية محلياً قد عمل

على حقض معدلات النمو داخل تلك البلاد - حيث أنه على حساب الاستهلاك المحلى فى تلك الدول تم إنتاج رؤوس الأموال الدولارية.. وكل هذا لتتجه تلك الأموال للاستثمار فى الخارج (فى الولايات المتحدة)!!

وعلى الرغم من هذه المساوئ إلا أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين قد ارتضت ذلك الإتفاق غير المكتوب لعدة أسباب:

- إن هذا الاتفاق قد جنب الولايات المتحدة الأمريكية رفع سعر الفائدة لتمويل الإنفاق الحكومى.

- قد عمل هذا على استقرار سعر صرف الدولار ولمدة كبيرة مما جعله العملة العالمية الأولى للتبادل التجارى على مستوى العالم.

- عمل على استقرار عملات الدول الأخرى - الدول الآسيوية - فترة طويلة أيضاً مما ساعد على تنمية صادراتها (خصوصاً للأسواق الأمريكية).

وبعد حدوث الانهيار فى البنوك الأمريكية فإن من كان له مصلحة فى شراء السندات الأمريكية - كاليابان والصين - قد بدأفى التفكيرمجدداً فى تمويل صناعاتها المحلية بدلاً من تمويل السندات وذلك فقداناً للثقة فى استقرار سعر الدولار.

ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوماً على الصادرات الصينية من إطارات السيارات المصدرة للأسواق الأمريكية!!

وهناك بعض الخبراء قد أرجع فرض هذه الرسوم لأسباب تتعلق بعدم الاستغناء عن العمال الأمريكيين فى هذا المجال..

والمعروف أن السوق الأمريكية سوف تتضرر أيضاً من فقدان سلعة صينية رخيصة الثمن بالمقارنة بأسعار الإطارات الأمريكية المماثلة!!

إلا أن الحكومة الأمريكية قد فرضت تلك النسبة على الإطارات الصينية على أن تخفض تلك النسبة بمقدار ٣٥٪ فى العام التالى و٢٥٪ فى العام الذى يليه.

إلا أن الاقتصادات القوية تتعافى بسرعة..

قال الرئيس "أوباما" فى مقال نشرته "خدمات تريبيون ميديا" عقب الأزمة الاقتصادية العالمية وذلك تعقيباً على انعقاد مؤتمر مجموعة العشرين الاقتصادية:

"إن العمل الدولى المنسق وحده هو القادر على منع خطر المغامرة الطائشة التى سببت هذه الأزمة.

ولهذا ألزم نفسى باغتنام هذه الفرصة لإجراء إصلاحات شاملة فى إطارنا الخاص بالتنظيم والإشراف.

فكل مؤسساتنا المالية فى وول ستريت (سوق المال) وحول العالم بحاجة إلى إشراف ورقابة شديدين ولقواعد سير منطقية.

ويجب على كل الأسواق أن تكون لها معايير لاستقرارها وآليات للكشف والإفصاح عن واقعها.. ووجود إطار متين لمتطلبات رأس المال من شأنه أن يشكل حماية ضد أزمات المستقبل.

ويجب علينا أن نتصدى للملاذات الامنة للتهرب من الضرائب فى الخارج وننهى غسل الأموال.

ويتحتم علينا التشدد فى الشفافية والمحاسبة بوقف الاستغلال وسوء الاستعمال وينبغى لأيام المكافآت المسرفة بغير زمام ولا سيطرة أن تنتهى.

ويجب علينا بدلاً من اتخاذ التدابير المجزأة التى تؤدى إلى سباق نحو القاع أن نوجد الحوافز الواضحة التى تشجع السلوك الجيد الذى يحفز على السباق نحو القمة.

إننى أدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل نصيبها من مسئولية الورطة التى نواجهها جميعاً لكننى أدرك أيضاً أننا لسنا مضطرين للاختيار بين رأسمالية فوضوية غير متسامحة وبين اقتصاد تسلطى قمعى تديره الدولة فهذا اختيار زائف وهمى لا يخدم شعبنا أو أى شعب آخر..

واجتماع قمة العشرين هذا يوفر منتدى لنوع جديد من التعاون الاقتصادى العالمى، فالآن هو أوان العمل معاً من أجل استعادة استدامة النمو الذى لا يتأتى إلا عن طريق الأسواق المفتوحة المستقرة التى تسخر الابتكار وتدعم العمل التجارى وتعمل على تقدم الفرص.

إن للدول مصالح عند بعضها البعض، والولايات المتحدة على استعداد لضم جهودها إلى جهد عالمى لخلق فرص عمل جديدة ونمو مستدام.

فنحن قادرون معاً على استقاء الدروس من هذه الأزمة والتوصل إلى تحقيق رخاء دائم ومأمون للقرن الحادى والعشرين"..

إذن فالخطة التى تبناها الرئيس "أوباما" والتى تعمل على تحفيز الاقتصاد الأمريكى بأموال حكومية هى خطة مقبولة وإن كانت سوف تزيد من عجز الموازنة الأمريكية، حيث أنها سوف تقوم على تنشيط الشركات والبنوك الكبيرة ذات السمعات العالمية جيدة الإنتاج، وعندما يقوم العمال بالإنتاج ويصرفون رواتبهم على الاستهلاك فهى بداية علاج

الموجة الانكماشية التى قد سببتها الأزمة الراهنة.

إن الحفاظ على معدلات استهلاكية عالية يعمل على تحفيز الدورة الانكماشية لهذا الاقتصاد.

وفى حالة التنشيط الكامل لدورة الإنتاج الأمريكى يعمل على تكوين مدخرات محلية سريعة..

كما أن الرقابة والإشراف على الأسواق الكبرى تعمل على ضبط الأسواق تلافياً لما سوف يحدث من انهيارات وما يعقبها من نتائج.

إن وضع حداً للمضاربات الرهيبة والتى تعمل على فقد القيمة الحقيقية للأوراق المالية وإظهارها بقيمة كاذبة هو من الدروس الكفيلة بوضع ضوابط على الأسواق أيضاً.

ونتوقع أن يتعافى الاقتصاد الأمريكى بسرعة من حالة الكساد

وكما ذكر تقرير صادر عن البنك الدولى عام ٢٠٠٩ أن مفتاح إنهاء الركود يكمن فى معالجة القطاع الخاص الأمر الذى يتطلب تقريراً شاملاً مجملاً لخسائر العالم المالية.

وقد يكون التراجع الاقتصادى الأمريكى بنسبة ٢،٨٪ إلا أنه سوف يخرج من حالة الكساد والركود ولكن مع تبعة الديون الكبيرة والتى سببتها الأزمة.

وقد أشار البنك الدولى إلى أن استعادة الثقة فى السياسات المالية التى تدير القطاع المصرفى الأمريكى سوف تعمل على استعادة النمو فى اقتصاد الولايات المتحدة أيضاً.

الحوار الثانى

لمن تقدم المساعدات؟؟
الهيئات المانحة للمساعدات..
أهدافها..استراتيجياتها

المعونات..

من هم اللاعبون الرئيسيون (المانحون للمساعدات)

أولاً المساعدات الزراعية تطيل من عمر الفقر!!

ثانياً المساعدات التنموية وأهدافاً أخرى

لماذا تمنح المساعدات؟

المعونة وعد فاشل

لمن تقدم المساعدات؟؟

الهيئات المانحة للمعونات - أهدافها - استراتيچيتها

المعونات..

إن الجهات المانحة للمعونات تقوم بتوزيع حصصها على الدول المحتاجة، وتقوم هذه الهيئات المانحة للمعونات بوضع شروطاً لحصول الفقراء على هذه المعوثات ومنها :

(أ) أن تكون المعونات بهدف سلمى وتكون محددة الأجل، وذلك حتى لا تكون سبباً فى إهمال المزارعين لأرضهم أو الاعتماد عليها.

(ب) جعل الزراعة والتنمية أولويتين وطنيتين لخطوة مستقبلية أبعد.

(ج) إن الفساد السياسى والحروب يؤثر بصفة خاصة على التنمية، وعندما تطرح الحكومات النزاعات فإن المانحين الدوليين يقومون بدعم تلك الحكومات لتوفير معونات أكبر.

من هم اللاعبون الرئيسيون المانحون للمساعدات؟؟..

تستحوذ الولايات المتحدة على توزيع أكثر من نصف المساعدات الغذائية المقدمة للدول الفقيرة فى العالم.

والحقيقة أن الولايات المتحدة هى أكبر الدول المانحة للغذاء فى العالم إذ قـــدمت ما بين عامى ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ حوالى ٢،٦ بليون دولاراً لإطعام الفقراء فى ٤٩ دولة عبر ٤ قارات من مواردها الزراعية.

وقامت بتوزيع معونات بما يقدر بحوالى ٧١،٤ مليون دولاراً للاجئى الحروب فى

باكستان وقام بتوزيعها برنامج الغذاء العالمى التابع لهيئة الأمم المتحدة.

وقد وعد الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" بتقديم أكثر من ٥،٥ بليون دولار معونات لعام ٢٠٠٩ لمحاربة الجوع فى الدول الفقيرة.

وحتى تصل المعونات إلى الفقراء فإنها تمر عبر القنوات التالية :

١ – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

هى الوكالة التى تقوم بتوزيع المساعدات الغذائية منذ أكثر من خمسين عاماً (منذ عام ١٩٥٤).

٢ – وزارة الزراعة الأمريكية :

هى شريك وثيق يعمل مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

كما أن وزارة الزراعة هى الجهة المسئولة عن المفاوضات والإتفاقيات المتعلقة بالمعونات الغذائية، وينتشر الخبراء الدوليون التابعون لهذه الوزارة عبر ٩٠ دولة أجنبية لخدمة المصدرين الأمريكيين والمشترين الأجانب.

٣ – الأمم المتحدة :

تقوم الأمم المتحدة أيضاً بمنح المعونات لتشجيع التنمية والسلام الدولى وفى هذا :

(أ) برنامج الغذاء العالمى

(ب) منظمة الأغذية والزراعة

(ج) الصندوق العالمى للتنمية الزراعية

(د) برنامج التنمية

وترعى تلك الهيئات المعونات المقدمة لضحايا الأحوال الطارئة والزلازل، واللاجئين الفارين من الأهلية .

وسوف نعرض لنوعين من المساعدات التى تقدم إلى دول العالم النامى :

أولاً المساعدات الزراعية

ثانياً المساعدات التنموية

وذلك كاثنين من أهم الأدوات التى توجه إلى تطبيق أهداف الدول المانحة للمعونة (الشمال الغنى) فى مواجهة بعض الظروف السياسية والاقتصادية التى تواجهها الدول النامية (أو الجنوب الفقير).

أولاً : المساعدات الزراعية تطيل من عمر الفقر!!

فى الستينات عندما تم استقلال معظم دول أفريقيا كانت تلك الدول لديها نوع من تحقيق الأمن الغذائى أو الاكتفاء الذاتى، وقد كانت تقوم بتصدير فوائضها الزراعية خارج حدودها.

ويبدأ أبناء هذه الدول من الجيل الجديد يتشكلون فى نفس "مدرسة المستعمرات" بدراستهم فى الخارج فى نفس الدول المستعمرة سابقاً للأرض الإفريقية فتأثروا بالمدرسة الغربية وبدأوا فى نقل الأفكار الأوروبية.

وقد كان الفلاحين ينتجون المحاصيل الزراعية (ومن المعروف أن تلك الدول يتراوح إنتاجها الزراعى ما بين ٣٠٪ إلى ٦٠٪ من الناتج القومى الإجمالى)، وقد أخذ ذلك

الإنتاج يتقلص فى السبعينات وذلك فى مواجهة الأعداد المتزايدة من السكان.

وقد استوعبت أفريقيا حوالى خمس بليارات من الدولارات كمعونة زراعية علماً بأن حوالى نصف هذه المساعدات ممنوحة من البنك الدولى وذلك فى الفترة منذ عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨١.

وعندما ازداد مستوى الإنتاج الزراعى فى أفريقيا فإن الزيادة فى عدد السكان كانت تماثل ضعف الزيادة فى الإنتاج، ففى ٣١ دولة أفريقية ازداد الإنتاج الغذائى سنوياً بما يصل ١.٣٪ بينما بلغت سرعة الزيادة فى عدد السكان حوالى ٢.٧٪.

وفى بعض الدول الأخرى كانت النتائج أكثر هولاً، حيث تم الاعتماد على المساعدات لدرجة أنه تم استبدال مصطلح "المعونة الزراعية" بكلمة "التنمية الريفية".

وظهر الفساد فى تقديم المساعدات فى دول أخرى والتى سمحت أن تمر المعونة على العاصمة بدلاً من تمويل التنمية الريفية - أى أنها كانت تصل لدعم التأثير السياسى وليس إلى الفقراء وذلك بمساعدة الدول المانحة. ونتيجة لذلك....

قام الكثير من القادة بتدمير التعاونيات التى كانت تقوم بتسويق الذرة والبن والمنتجات الأخرى.

وقد لاحظ "جوليوس نيريرى" رئيس تانزانيا السابق أن التعاونيات لا يعتمد عليها من ناحية سياسية!! لذلك فقد قام - بل ومعظم القادة الأفارقة - بتسيس لجان احتكارية تابعة للحكومة كى تحل محل التعاونيات!!

واضطر المزارعون إلى بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة .. وقد يقل سعر السوق عن سعر الإنتاج بفارق كبير.. إلا أن هذا كان هو المطلوب بالنسبة للحكومات الأفريقية والتى

كانت تستفيد بطريقتين :

أ - تستفيد بالفارق بين أسعار الشراء من المزارعين وأسعار البيع السوقية.

ب - توفر المواد الغذائية بثمن رخيص للقادة والسياسيين وضباط الجيش والعمال النقابيين.

وقد قرر البنك الدولى أنه فى الفترة ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٠ لم تدفع غانا لمزارعى الكاكاو سوى ٤٠٪ مما كانوا سيتلقونه من الأسواق العالمية، بينما لم تعط تانزانيا لمنتجى البن فيها سوى ٢٣٪، وقد جعلت مالى مزارعى القطن يقبلون بـ ٤٣٪، وجعلت مالاوى لمنتجى الشاى ٢٨٪ فقط.

ورغم اختلاف الأنظمة فى كل من أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.. إلا أن النتائج فيما يتعلق بالدول التى تتحدث بلغة الجنوب تتطابق إلى حد كبير...

ففى حين أن معظم الفلاحين الأفارقة يملكون أراضيهم التى هى عبارة عن قطع صغيرة لكنها تنتج أكثر لو توافرت الحوافز بدلاً من أن تثبط الهمم.. نجد أنه فى آسيا وأمريكا اللاتينية قد تركزت ملكية الأرض فى أيدى عدد صغير من الناس يقومون باستخدام عمال المياومة ذوى الأجور المنخفضة أو المستأجرين للأراضى الذين لا يعرفون متى تنتهى فترة استئجارهم للأرض ولا يتوفر لهم الحافز على استخراج أفضل محصول من الأرض. كما أن الكثير من الأسيويين والأمريكيين اللاتينيين يكدحون فى قطع صغيرة تعود ملكيتها لهم لكنها صغيرة بحيث أن استثمارها لا يكفى لرفع الإنتاج.

ومرة أخرى .. تبدو المساعدات الخارجية أنها تطيل من عمر البؤس حيث يقوم مانحوا المساعدات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بمساهمة أخرى فى الإبقاء على حياة الفقر فى الأرياف الفقيرة..!!

فهم يقدمون فائض القمح أو يبيعونه بأسعار منخفضة وهذا يساعد فى تغيير أنماط الاستهلاك فبدلاً من محصول الذرة المحلى أصبح الإفريقى يعتمد فى طعامه على القمح والأرز لأجنبيين.

ورغم أنه من المؤكد أن هذه الحبوب قد قدمت كمساعدات استثنائية على شكل عمل إنسانى إذ أن الفائض من هذه الحبوب يقدم عندما لايحل المطر فى أوقات الجفاف، إلا أن المزارعين كانوا لا يقومون بزراعة مايؤمنهم لإطعام أنفسهم بل يعتمدون على هذه المعونة إلى حد ما (مثال ذلك مصر التى لم تحقق الاكتفاء الذاتى من القمح حتى الآن وهو بلد زراعى قديم).

ونادراً ما يقوم البنك الدولى بتوبيخ معطى المساعدات لأنه "كمؤسسة" له مصلحة فى استطاع نطاق المساعدات..

إلا أنه فى حالة أفريقيا كان مجبراً على الكلام فى هذه المسألة.. وقد حذرت دراسات البنك الدولى قائلة :

"قد تضعف المساعدات الخارجية تصميم الحكومات على معالجة مشكلاتها التنموية بشكل عام كما تؤدى المساعدات الغذائية إلى إضعاف تصميم هذه الحكومات فيما يتعلق بالزراعة بشكل خاص.

ولا تشكل المساعدات بديلاً عن البرامج الوطنية التى توجد الحوافز وتقيم المؤسسات الفعالة التى تتطلبها زيادة الإنتاج المحلى بسرعة أكبر.

المساعدات التنموية وأهدافاً أخرى..

لماذا تمنح المساعدات؟؟

إن التوسع الصناعى فى دول أمريكا اللاتينية فى السبعينات والذى غذته قروض البنوك التجارية الأجنبية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) لم يغير إلى حد كبير من الأحوال المعيشية الشديدة البؤس فى مدن الأكشاك والصفيح.

ويوحى الفقر الجماعى فى كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية أن الحكومات تقوم بتحسين نمط حياة الأقليات من صفوة المجتمعات وتقوى المساعدات الأجنبية التى تتلقاها الحكومات على الاستمرار فى اتباع هذا المنهج.

وفى حين تطالب حكومات دول العالم الثالث بإعادة توزيع الثروة من دول الشمال إلى دول الجنوب إلا أنه يحدث العكس بالنسبة لأفراد المجتمع الواحد داخل الدولة الواحدة، وقد تساءلت الدولة التى كتبت عن المجاعة :

"هل ساهد أحدكم ضابطاً فى الجيش أو تاجراً يتضور جوعاً؟! إن المسألة تتمثل فى المقدرة على وصول تلك المساعدات إلى من يستحقها!!

وقد أصبح لكل دولة من الدول الكبرى ذات الطابع الغنى "وكالة للمساعدات" بل وبعثات فى الخارج لمراقبة الطريقة التى تصرف بها تلك المساعدات التى تقدمها.

وكان قد تم إنشاء البنك الدولى والذي هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات المقرضة والتى تكاد تكون مقدمة للمساعدات بشكل كلى. كما تم إنشاء فروع له عبارة عن مستويات مؤسسة أصغر فى كل من أفريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية.

وأما المعونات على الصعيد السياسى.. فهناك عدة أمثلة على تسييس المعونات

- ففى الولايات المتحدة كان مبدأ ترومان المعلن فى مارس من عام ١٩٤٧ من أجل مقاومة الاتحاد السوفيتى من أقوى الأسباب التى اعتمدت عليها المساعدات الخارجية.

وقد تم بموجب هذا المبدأ تقديم ٤٠٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية واقتصادية من أجل كبح جماح التدخل الشيوعى على كل من اليونان وتركيا.

كانت الحكومة اليونانية تواجه حرباً أهلية ضد الشيوعيين وكانت تركيا تقوم المطالب السوفيتية من أجل السيطرة على مضيق الدردنيل.

- وبموجب نفس هذا المنطق تم إحراز موافقة الكونجرس على دعم مشروع مارشال الأكثر طموحاً والبالغ ثلاثة عشر مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة بناء أوروبا الغربية وإعادة تسليحها بعد الحرب العالمية الثانية.

- كذلك فقد ساعدت المعونات دول الشمال من السيطرة على مراكز صنع القرار فى الدول المتلقية للمعونة وذلك بوضع شروطٍ على المعونات، حيث أن الطرق التى اتبعتها الولايات المتحدة فى منح المساعدات متعددة مثلاً :

- قد قدمت الولايات المتحدة بعض المعونات لدعم البطالة السياسية فى بيرو عام ١٩٦١ وفى هندوراس عام ١٩٦٣.

- ودعمت المشرحين فى الانتخابات فى شيلى عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧١.

- وقد ألمحت الولايات المتحدة بمنع المساعدات فى حالة الانقلابات العسكرية فى ڤيتنام عام ١٩٦٣ واستخدمت المعونات لدعم سياسة الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوڤيتى أثناء الحرب الباردة.

وبهذا تداخلت أهداف المساعدات من اقتصادية وسياسية وعسكرية مع بعضها البعض.

- وعلى صعيد سياسى آخر.. فإنه على الرغم من أن المساعدات للدول الفقيرة قد

ساعدت هذه الدول على تنشيط اقتصادها إلا أنها قد لعبت دوراً استراتيجياً فى تقوية الحرب الباردة.

- كما ساهمت المساعدات العربية من الدول الغنية بالبترول فى تعزيز الغايات السياسية والعسكرية والتى قد ذهب معظمها إلى الأردن وسوريا فى مواجهة إسرائيل.

- وقد قدمت لمصر المساعدات السوفيتية ودول الأوبك، ومن المعروف انه قد قامت مصر بتغيير مسارها السياسى بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد لتتلقى المساعدات من الولايات المتحدة - بدلاً من الكتلة الشيوعية - بموجب هذه الاتفاقية.

وبموجب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل قامت الولايات المتحدة بمنح كل منهما مساعدات سنوية عسكرية نظراً لاتجاههما فى طريق السلام.

وقد تم رصد حوالى ٢ مليار دولار سنوياً لمصر كمعونات عسكرية وغذائية.

وهناك بعض السلع الاستراتيجية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر مثل السكر ودقيق العيش البلدى وزيت الطعام.

وقد بدأت الولايات المتحدة فى تقليل رقم المعونة لمصر حتى أصبح هذا الرقم حوالى ١٫٢ مليار دولار سنوياً بدلاً من ٢ مليار طبقاً لجدول متفق عليه.

- كذلك فقد قدمت منظمة الأوبك للدول الأفريقية الكثير من المساعدات خصوصاً الدول الأفريقية المسلمة وذلك من أجل الحفاظ على معسكر معادٍ لإسرائيل داخل أروقة منظمة الأمم المتحدة.

ومما لا يدعو للدهشة أن كل من منظمة الأوبك والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كانت توزع معوناتهم حيث كانت توضع مدافعهم!!.

أى أن أغلب المساعدات كانت تمثل إمتداداً للسياسة العسكرية، فهى إما لمواجهة إسرائيل أو للدفاع عنها.. وإما لغزو أفغانستان أو لتدعيم الجار "الباكستان" التى تفتح الحدود لمرور الأسلحة إلى المقاتلين الأفغان المعادين للسوڤييت.. أو لإخضاع كوبا وحلفائها فى البحر الكاريبى!!

- وفى العواصم التى تتخذ فيها القرارات السياسية - بل والعالمية - فإنه ينظر بجدية إلى الكلام حول التنمية والاكتفاء الذاتى والحاجات الإنسانية والقضاء على البؤس.

وادعت السويد أنها تريد برنامجاً محايداً للمساعدات حتى تمنح المال لدول مثل كوبا وڤييتنام. وكان الهدف من تلك المساعدات هو التسريع بإقامة مجتمعات تسودها المساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد اهتمت حكومة السويد بتوجيه تلك الأموال لتحقيق هذا الهدف وذلك كنوع من علامات الدراية السياسية وحسن النوايا من جانب حكومة استوكهولم.

المعونة وعد فاشل

وتتعارض الوعودة البراقة التي تعدها الدول الغنية للدول النامية مع حقيقة الفقر اللانهائى .. بل المتزايد، حيث أن المعونات المقدمة لحلول جذرية إنما هى تصور أجنبى - بل وشمالى أيضاً - لا علاقة له بالحقيقة.

ولقد اقتنعت الدول النامية بفشل هذه المساعدات الأجنبية، حيث أن الأموال المقدمة والمصاحبة للمعونة لا تكفى لحل المشكلات التنموية.

والحقيقة أن دول الشمال لم تكن لهم مصلحة فى حل المشكلات التنموية أو إنماء دول الجنوب - أو حتى فى تغيير النظام العالمى من شمال وجنوب إلى نظام آخر.

ومن وجهة نظر أخرى تعتقد بعض دول الشمال أن المساعدات لا تساعد على التطور الاقتصادى بل هى تقيد الاقتصاد الوطنى القائم وتبعده عن أهدافه التنموية.

وقد تعيق المساعدات التطور الزراعى.

بل وتعمل على تشجيع التبعية والاستعمار الأجنبى وتعزز من سيطرة النخبة أو الصفوة على الحكم فى دول الجنوب.

وقد شعرت دول الجنوب بأن منع المساعدات ينطوي على شروط لمصلحة الدول المانحة، إلا أن رقم المعونة وحده لا يستطيع التأثير على صناعة اتخاذ القرار داخل دول الجنوب!

وفى أحايين كثيرة فإن المساعدات قد تقبل على أنها رمزاً للصداقة بين شعبين وليس بهدف مساعدة الفقراء حيث تضع الدول المانحة للمساعدات بصمات ثقافاتها على الرسالة الممنوحة وذلك كأحد أهداف التحاور الحضارى بين شعبين مختلفين، أى أن المعونات قد تعتبر نوعاً من أنواع تقارب الشعوب الثقافى - مثل بناء دار الأوبرا المصرية بتمويل من جانب الحكومة اليابانية أو إنشاء الحديقة اليابانية.

وعلى العموم - فإنه على الرغم من أن المساعدات قد فشلت فى تحقيق أهدافها تجاه دول العالم الفقير وبل وتجاه الغالبية العظمى من سكان العالم الثالث إلا أنها قد ساهمت فى بعض نواحى التنمية الاقتصادية مثل تمويل البنية الأساسية وبناء المدارس وتمديد خطوط التليفون ورعاية التنمية الصحية..

الحوار الثالث

الدول النامية
التنمية والديون .. والمنظمات العالمية

مفهوم التنمية ومفهوم التطور

وجهة نظر دول الشمال للدول الفقيرة (دول الجنوب)..

ماذا عن دول الجنوب..!!

المنظمات العالمية فى التأرجح

بين عالم الشمال وعالم الجنوب

الديون الخارجية

فى اتجاه تحرير الاقتصاد

... فكيف التنمية

الإزدواجية الاقتصادية

الدول النامية

التنمية والديون.. والمنظمات العالمية

مفهوم التنمية ومفهوم التطور..

هناك مرحلتان من مراحل النمو الاقتصادى هما :

- التنمية وهى المرحلة التى تتبناها الشعوب فى بداية مشوارها لبناء وتحقيق أهدافها الاقتصادية وهذا هو اقتصاد الدول النامية.

التطور أو النمو وهى مرحلة تالية لمرحلة التنمية وفيها يحقق الاقتصاد القومى أهدافه بصورة آلية (ميكانزم) وهذا هو اقتصاد الدول المتقدمة.

وجهة نظر دول الشمال للدول الفقيرة (دول الجنوب)..

وتعتقد الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى أن دول العالم الثالث أن الدول النامية هم دولاً مارقون على قوانين الاقتصاد الحر، فهم يخدعون النظام البنكى العالمى بقوانينهم الخاصة ونظامهم المحاسبى الذى لا يخضع للمعايير المحاسبية العالمية..

حقيقى أن لديهم بعض الميزات النسبية على بعض السلع الاستراتيجية الخاصة (مثل البترول) ولكن يجب ألا يسيطروا وحدهم على أسواق هذه السلع، ولذلك...

- وضعت قوانين التفضيلات تجاه الدول النامية.

- وحرم على الدول النامية تصنيع أو استيراد التكنولوجيا فائقة التقدم، إلى أن يقدم هؤلاء المارقين شهادة تثبت حسن نواياهم تجاه الدول الكبرى.

- هم يستخرجون البترول والحديد وغيره من السلع التى تحميها الكارتلات، إلا أنهم لا يستخدمون هذه المعادن أو حتى توجيهها لمصلحة التنمية المحلية (حيث يسيطر على هذه المواد الخام شركات عابرة للقارات لديها عقود شبه احتكارية لهذه المعادن وعلى مدى سنوات استغلال الآبار قد تتعدى الخمس والعشرين سنة).

هم دولاً فقيرة تقبل القروض حتى ولو كانت ذات أبعاد "سياسية"، فرقم المعونة دائماً ما يحدده شرط كتحرير العملة مثلاً أو رفع الدعم عن السلعة كذا وفى هذا تقوم منظمة مثل "البنك الدولى" بالإطلاع على بنود الموازنة المتوقعة لدولة ما وتقوم بمراجعة الميزان التجارى لتلك الدولة وذلك حتى تحدد رقم القرض المناسب وكيفية سداده ثم تقوم بتنحية بعض البنود فى الموازين السلعية أو تقوم بترشيد وتوجيه السياسة المالية والتجارية لتلك الدولة!!

- المعونة توزع على الفقراء فى تمويل التعليم والصحة والدفاع والأمن القومى والأمن الغذائى، إلا أن المعونة لا تحل مشكلة.

إن اختلاف وجهات النظر بين الفقراء والأغنياء إنما هى بمثابة "جريمة" تصدر من أحدهم "أى الحاكم أو الحكومة الرسمية" والذى كان يعرف منذ وقت قصير بأنه مجرم حرب أو ديكتاتوراً ينتهك حقوق الإنسان فى بلاده.. وهكذا بدون الأخذ فى الاعتبار حريات الشعوب واختلاف ثقافاتهم أو اختيارهم لأنظمة الحكم المختلفة.

ماذا عن دول الجنوب..؟!

أما دول العالم الثالث فيعتقدون أن الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى دولاً أنانية ولذلك فإن الدول الكبرى تلعب لمصلحة موازينها التجارية من تصدير ولا تأخذ فى الاعتبار مصلحة "إنماء الفقراء".

كذلك فإن الفترة الطويلة التى قد عانت منها الدول النامية تحت وطأة الاستعمار قد أوجد بل أصبحت فكرة أن دول العالم المتقدم يرفضون مساعدة الدول النامية والتي قد ظلت سنوات عديدة أسواقاً للمواد الخام والتى تغذى صناعاتهم بل أن تلك الدول الكبرى قد قامت بتشجيع تنمية مفهوم "الميزة النسبية" أى استغلال المادة التى تتمتع بإنتاجها الدول النامية كمادة خام غير مصنعة لما لهذا من ميزة نسبية مما لو صنعت تلك الدول الفقيرة هذه المادة وذلك مثل "السلع الزراعية" والبترول" وذلك حتى بعد استقلال الدول النامية.

المنظمات العالمية فى التأرجح بين.. عالم الشمال وعالم الجنوب

إن أحد المشكلات التى تواجهها الدول النامية هى أنه قد أصبحت هناك عجوزات مستمرة فى الموازين التجارية تحتاج إلى تمويل وقروض بالعملات الصعبة فكان التفكير فى الاقتراض عبر المؤسسات العالمية المانحة للقروض ثم تعدت الديون إلى جدولة الديون والفوائد المستحقة على هذه الديون، ونشأ حوار مستقل يبدأ بخطاب من "نادى باريس" ويمر عبر أروقة "البنك الدولى" للتفاوض مع كبرى الدول المانحة بشأن الاقتراض وأحقية القروض ويدرس بنوداً لم يتم الاقتراض إلا بتحقيقها أو بتعديلها أو حتى بإلغائها.

لذلك وجب التعرض لدور المنظمات فى تنظيم ديون الدول النامية بشئ من التفصيل..

تقوم المنظمات العالمية بدور هام وحيوى فى تنظيم العلاقة بين دول العالم الثالث ودول العالم المتقدم خاصة فى عدة موضوعات محددة مثل "الديون الخارجية" و"الكارتلات" و"التفضيلات".

وهذه المنظمات فى سبيلها لتحقيق ذلك فإنها تقوم بجولات وتفاوضات وحوارات متعددة وغير متوقعة داخل أروقة هذه المنظمات.

حوار الطرشان...

على مدى ثلاثين عاماً شهدت المحافل والمنظمات الدولية العديد من الصولات والجولات والمفاوضات بين الشمال والجنوب أو الدول الغنية والدول الفقيرة وكثيراً ما انتهت هذه المفاوضات بالفشل، فلقد كان كل منهما يتحدث بلغة لا يفهمها الأخر فكانت المحصلة دائماً أشبه "بحوار الطرشان"..

لقد كان كل منهما يتحدث لمصلحته، خاصة فيما يتعلق بالموضوعات الآتى ذكرها فيما بعد بالتفصيل :

الديون الخارجية..

إن سياسة الدول الخارجية تجاه الدول الفقيرة فى مسألة الديون وفوائدها هى أكبر وأهم محددات التنمية التى تعوق الدول الصغيرة فى طريقها لبناء الدولة الحديثة.

وتقوم دول العالم الثالث بجدولة ديونها تجاه الدول الكبرى حيث أن معظم هذه الدول يميل ميزانها التجارى لمصلحة الاستيراد من الخارج، فالتصدير لا يساوى الاستيراد.

وتحاول الدول المستدينة أن تقوم بزيادة التصدير حتى تسدد ديونها إلا أن ردود فعل الدول الكبرى غالباً ما تأتى مخيبة للآمال فتفرض رسوماً جمركية على السلع المستوردة من الجنوب أو تحدد الحصص المقررة للاستيراد خوفاً على صناعاتها الوطنية.. فنجد دائماً الموازين التجارية فى دول العالم الثالث تميل إلى الاستدانة.

ويسدد الدين الخارجى عن طريق البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وهما منظمتين عالميتين هدفهما تنظيم وجدولة (عمل جدول) للديون الخارجية لتسديدها من الدول المستدينة إلى الدول الدائنة وفى هذا يجب التأشير على خطاب من صندوق النقد الدولى

ليقوم البنك الدولى بتنظيم هذا الدين وتقدم المشورة إلى الدولة المدينة بالقيام ببعض الإصلاحات الداخلية والتى من شأنها رد الدين مثل "رفع الدعم" عن بعض السلع أو "رفع سعر الفائدة فى البنوك" أو "الخصخصة" ، وهذه المشورة غالباً ما تكون غير ملزمة إلا إذا ارتضى الطرف المدين هذه الشروط.

وقد قام البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بجهود عديدة عام ١٩٨٦ حيث انخفض سعر البترول مما جعل إحدى الدول الفقيرة وهى المكسيك تلوح بأنها لن تستطيع سداد الديون وفوائد القروض.

ولقد كان عدم السداد يهدد حوالى خُمس رأس مال البنوك الخاصة والرئيسية فى المكسيك فقامت بين تلك البنوك حالة من الذعر الشديد، واتحدت مع بعضها البعض وقامت بتقديم رزمة أخرى من القروض وانضم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى من أجل ما يعتبر ضرورياً لاستمرار السداد حتى ولو باستمرار الاقتراض لإنقاذ البنوك الخاصة.

لذلك فإنه فى حالة ترجيح المصلحة العامة فإن ما يجب هو التأليف بين عدة أهداف تبدو متناقضة لكنها في النهاية تحفظ النظام العام وتعمل على التقليل من كوارث الإفلاس وتحافظ على سيولة البنوك وتؤدى غرضها كقروض تنموية.

وأحياناً يتم إسقاط الديون بصفة كلية!! ولكن لمصلحة من من الدول؟ ولأى هدف من الأهداف؟ فإن ذلك سوف يبقى اختياراً وقراراً - فى اتجاه منفرد - للمقرضين والهيئات المانحة للقروض..

فى اتجاه تحرير الاقتصاد

ظهرت الحاجة إلى توجيه الاقتصاد أثناء فترة الكساد العالمى الذى ساد فى الثلاثينيات والذي أعقبه الحرب العالمية الثانية، ولكى يتم ترويض الاقتصاد ثم استخدام بعض الآليات

الاقتصادية مثل فرض الرسوم الجمركية على الواردات وتقديم دعم للإنتاج المحلى.

وفى عام ١٩٧٠ قامت الدول الصناعية الكبرى واليابان بوضع قوانين التفضيلات والتى تحمى الصناعة المحلية من الصادرات الأجنبية المشابهة فحددت حصص الاستيراد على بعض السلع الهامة ووضعت تعاريفاً جمركية على بعض السلع الأخرى، فنجد أن الولايات المتحدة مثلاً ترفض دخول بعض السلع التامة الصنع مثل المنسوجات والساعات المصنعة وبعض الصناعات الاليكترونية إلي الأسواق الأمريكية حماية للصناعة الوطنية الأمريكية..

ومع تهالك نظريات الإدارة القديمة والتى قامت عليها اقتصادات الستينات كان لابد من بناء جديد لاقتصاد عالمى يقوم على نظريات حديثة من العرض والطلب.

ومع تهالك نظريات الحماية فى الثمانينات بدأت اقتصادات الدول النامية تتهاوى وتنصهر فى منظومة اقتصاد حر وذلك نظراً لتغير الظروف التى أوجدت تلك النظريات وبدأ تطبيق العمليات عالية الجودة فى دول العالم الثالث وبدأ تدريجياً الاتجاه إلى نظام السوق والعرض والطلب.

وقد جاء فى أحد الأمثال القديمة "إن الآلهة إذا أرادت أن تهلك أحدهم بعثت إليه بأربعين سنة من النجاح!! ماذا يحدث؟ يصبح فى نهاية المطاف غير ملائم لمتطلبات الأسواق، بل غير ملائم للحقائق المعاصرة.

إن تقادم نظريات العمل والسوق لهى إحدى مقومات الفشل الاقتصادى وهذا ما يقع فيه معظم أنظمة الحكومات فى الدول النامية.

فهذه الدول قد تدعم الصناعات المحلية وقد تحميها ولكن إلى متى؟ قد تكون الإجابة: "إلي أن تصبح السلعة قادرة على المنافسة" فنتخلص من قوانين الحماية وتصير قوانين

العرض والطلب هى المنظمة لهذه السلعة.

أما إذا لم تستجب هذه السلعة إلى الدعم المحلى فهذا يعنى أن السلعة تحقق خسارة لسبب ما، فهى إما أنها غير مطلوبة فى هذه الأسواق، وأما أنها سلعة غير جيدة فلا يصح أن ندعمها إلى الأبد.

ولم تستطع الدول النامية الخروج من دائرة التنمية والتغلب على المشكلات المزمنة مثل الاقتراض الأجنبى المباشر ودعم الصادرات وفرض القيود على السلع الأجنبية المنافسة إلا أن ذلك لم يكن ليحل مشكلة ضعف التصنيع أو رداءة الإنتاج فى مقابل المنتجات المستوردة فما هى المشكلة الحقيقية؟

إن تهالك النظريات الإدارية لهى إحدى مقومات الفشل الذريع لإحدى القطاعات المنتجة أو إحدى الوزارات كما أن التدواى ببرامج الخصخصة لتلك الوحدات الخاسرة لهو حل فاشل أيضاً حيث تخسر الدولة قطاعاً عاملاً منتجاً كان من الممكن ترشيده.

ففى مصر تم خصخصة بعض القطاعات الرابحة!! وليسن الخاسرة مثل "الفنادق" و"البنوك" و"شركة مصر للطيران" وذلك بدلاً من تجديد القيادات المسئولة وتجديد الفكر الإدارى.

وعلى الرغم من هذا لم يؤت برنامج الخصخصة المصرى نتاجه المنشودة مثل تطوير جودة السلعة أو الخدمة وزيادة الربحية، وفى المقابل فقد خسرت الدولة أحد القطاعات والذي غالباً ما يكون استراتيجياً مثل "القطاعات التصديرية"، وقد خسر في المتوسط حوالى ٤٠٪ من العاملين فى القطاع الاقتصادى وظائفهم بسبب بيع الوحدات العاملة بالقطاع العام والاقتصادى للقطاع الخاص "الخصخصة".

والحل....؟

إن التجديد المستمر للأنظمة الإدارية داخل أروقة الحكومة والقطاع العام هو الحل الأمثل لتنمية مثل هذه القطاعات وفى هذا :

١ - اتباع سياسة الإحلال والتجديد لما قد تهالك من منشأت مملوكة للدولة حيث تحل الأصول الثابتة الحديثة محل القديمة.

٢ - تخفيض الإنفاق الحكومى وكبار المدراء وكبار الموظفين ينقذ الكثير من خسارة تلك الوحدات (مثل السيارات الفارهة - الرحلات إلى الخارج..إلخ).

٣ - إن أهم ما قد يساعد على تنمية ربح تلك المنشآت هو التجديد لهؤلاء المدراء وتجديد ما بذهنهم من معلومات إدارية ولا سيما بعد إصابة هيكل الأعمال بالشيخوخة.

وأنه فى إطار التحالف أو الاختلاف بين الشمال والجنوب فإن ثمة طرقاً معقدة من أجل خداع الأمم ذات الطبيعة الاستراتيجية.. فنجد اتجاهات غامضة تنطلق من القطاع الحر - القطاع الخاص - فى محاولة للسيطرة على ما تعتبره الدولة ركيزتها الأساسية.

وفى هذا يؤثر القطاع الخاص على القطاع العام مثل برامج الخصخصة [كما أشرنا سابقاً) . وكذلك الاتجاه إلى خدمة وتصنيع السلع الاستهلاكية والإنتاج الاستهلاكى.

كما يؤثر القطاع الخاص على اتجاه الاستثمار - وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة - أيضاً .. هل هو استثمار لخدمة القطاع السياحى أم لتنمية القطاع الصناعى؟؟ وهكذا..

وأخيراً .. فإن دولاً تعيش فى فوضي حكومية لا يمكن أن تستطيع تعبئة مواردها المتاحة..

فكيف التنمية؟؟

هل يحق للعالم الثالث نبذ المسئولية عن حالة الفقر وإلقائها على أخطاء الماضى؟

ألا يمكن أن تكون عرقلة التنمية ترجع إلى أسباب تغرس جذورها داخل نظام الدولة ولسنوات عديدة مثل :

١ - البيروقراطية التى تعرقل الاستثمار والإنتاج.

٢ - أنظمة الضرائب والملكية الزراعية وتشوهات نظام العرض والطلب.

٣ - سوء توزيع الدخل والذى يوثر على الهيكل المجتمعى.

٤ - سوء تدفق نظام المعلومات المحلية واللازم لعملية التنمية - وخاصة القطاع المالى والاقتصادى.

٥ - مدى توافر التكنولوچيا الحديثة وأساليب وطرق ومؤسسات البحث العلمى.

٦ - مدى نمو أسواق المال وتطورها وشفافيتها.

٧ - نظام الإدارة وندرة العنصر البشرى "المدراء".

٨ - مدى انتشار الفساد الحكومى (وهو ما سنعرض له فى حوار آخر).

٩ - مدى توافر العمالة ومستوى أجورها.

لكل تلك الأسباب يجب الوضع فى الاعتبار عند الشروع فى بدء خطة تنموية لبلد نامى تأخذ بعين الاعتبار أسلوباً جديداً لإعادة الهيكلة أن ذلك يجب أن ينطوى على حقائق هامة :

١ - إعادة الهيكلة للأنظمة الحكومية

٢ - تطبيق العمليات عالية الجودة .

٣ - بعض القضايا المتعلقة بالأجهزة الإدارية لهذه الأسواق.

٤ - التعبئة الجماهيرية والحكومية لخدمة هدف التنمية.

إن التنسيق بين النظام الحكومي والنظام الاقتصادى يعمل على إذابة المشكلات التى تواجهها التنمية وذلك باستخدام أدوات عديدة :

الأداة الأولى : هى الدعم الحكومى للتنمية وأسواق المواد الخام (كخطوة أولى).

الأداة الثانية : التنظيم الحكومى المتطور للمؤسسات الاقتصادية.

الأداة الثالثة : الاهتمام بالبنية الأساسية وكذلك بخدمة الاستثمارات الأجنبية.

الأداة الرابعة : الإصلاح الضريبى.

الازدواجية الاقتصادية

يقوم المجتمع التقليدى بالإنتاج لخدمة المجتمع داخل السوق المحلية.

إلا أن بعض الأفراد قد يقومون باستيراد التكنولوچيا الحديثة من الخارج معتمدين على الشراكة بينهم وبين رؤوس الأموال الأجنبية.

ويصبح القطاع الاقتصادى قطاعاً مزدوجاً تقوم به مشاريع أجنبية تنتج سلعاً للتصدير بجانب الاقتصاد الطبيعى والذى ينتج سلعاً للسوق المحلية!!

ويسمى هذا بمصطلح "الازدواجية الاقتصادية" أو "التعددية الاقتصادية".

وعلى الرغم من استفادة الدول النامية من الناحية التطويرية باستيراد التكنولوچيا الحديثة إلا أن وجود فجوة بين نمطين إنتاجيين مختلفين أحدهما نامي والآخر حديث في نظام اقتصادي واحد قد يوجد آثاراً خطيرة في عملية التنمية مثل :

- تشويه بنية الاقتصاد الوطنى حيث من المعتاد فى الدول النامية أن تسيركل القطاعات الإنتاجية على وتيرة واحدة بحيث يغذى كل قطاع القطاع الآخر ويكمله.

- التفاوت الكبير فى توزيع الدخل القومى بين ما يصنع وما يستثمر، ويصبح المنتج فى حيرة شديدة هل يقوم باستيراد التصنيع أم يسير على سياسات الدولة ويخدم متطلباتها ؟!

- التبعية للعالم المتقدم حيث يصبح جزءاً من الاقتصاد القومى هو الاستيراد الأجنبى سواء التكنولوچى أم المالى، ويظل الاقتصاد الناشئ يدور فى فلك الدول الكبرى حتى يوجد نظرية مستقلة خاصة ببرنامج التنمية يغذيها قاعدة علمية من العلماء وأساتذة الجامعات تعنى بالبحوث والتطوير.

كذلك فإنه من المقترض أن التنمية الاقتصادية هى إحدى مخرجات النظام السياسى الناشئ.

أما مدخلات هذا النظام فى سبيل تحقيق التنمية هو توافر الحد الأدنى من الثروة المحلية (المدخرات) للاستثمارات الصناعية، والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة - وليست الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأخيراً فإن تطابق أهداف الأفراد مع أهداف التنمية الاقتصادية فى المجتمع يعمل على التسارع بعملية التنمية ورفع معدلات النمو.

وتعمل الحكومة على خلق التناسق اللازم بين الأدوار المختلفة والمترابطة والقائمة على تقسيم العمل من جانب وبين التركيبة السكانية من جانب آخر.

إن معالجة المشاكل التنموية من تطوير يجب أن نوجد لها حلاً منفرداً يخدم نظام دولة معينة حيث لكل دولة ظروفاً خاصة بها لا تتشابه وظروف دولة أخرى وإلا فلن تحل هذه المشكلات على الإطلاق.

الحوار الرابع

العولمة أو "الكونية"
عالم القرية الواحدة

إنها حقاً قرية واحدة..

العولمة كمفهوم كونى لها سمات موحدة

أزمة القومية وتقلص دور الدولة

الرسالة غير مناسبة..

الولايات المتحدة بين سياسة محددة وبين العولمة
- العولمة والحدود

الاتحاد الأوروبى.. نموذجاً للعولمة!!

اليورو ثقافة قارة واحدة

وأخيراً..

العولمة أو "الكونية"

عالم القرية الواحدة..

"إنها حقاً قرية واحدة"..

مقولة يتم تداولها هذه الأيام بكل ما تحمله من تفاسير.. إنه الشعار الذى ترفعه العولمة..

فالقرية الواحدة.. بلا حدود..

والقرية الواحدة هى قرية مشتركة فى الثقافات واللغة والدين..

والقرية الواحدة ذات ظروف متشابهة فى اتجاهها السياسى والثقافى والاقتصادى..

والقرية الواحدة لديها قانون موحد وحكم واحد مقبول لدى شعوبها..

هل هى حقاً قرية واحدة؟؟

أم أنها محاولة لاختراق حدود الدول والثقافات والشعوب!!

ولكى نتفهم هذه الأسئلة يجب أولاً أن نحدد ما هى العولمة..

مفهوم العولمة

"العولمة" أو كما يسميها البعض الكونية - هى عملية الاندماج والانتشار فى جميع أرجاء العالم بما فى ذلك من تذويب الحدود بين الدول وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات وتكون الأداة فى هذا مجال "تكنولوچيا المعلومات".

وبهذا التعريف فإن العولمة ظاهرة أو اتجاه لا تستطيع أن تحدده هل هو ظاهرة سياسية أم ظاهرة اقتصادية أم مفهوم ثقافي.. أم كل هذه الاتجاهات؟؟

العولمة كمفهوم كوني له سمات موحدة

١ - الشركات العابرة للقارات :

وتجد من سمات العولمة زيادة التشابه بين الجماعات أو الموسسات أو حتى سمات الأفراد فنجد "البرجر" قد أصبح "أكلة شعبية" بفعل انتشار الشركات العابرة للقارات المتعددة الجنسيات والمتعدية للحدود مثل سلسلة مطاعم "ماكدونالدز"..

وهذه الشركات لها سمات مشتركة :

- هى شركات لها وطن أم وفروع أجنبية أى مثلاً تكون الولايات المتحدة هى الوطن الأم وتنتشر عبر فروع بالخارج داخل الدولة المضيفة.

- يحكمها قانون واحد ينظم العلاقات بين تلك المؤسسات والدول المضيفة.

- تصب أرباح هذه الشركات فى الوطن الأم!! حيث تعود تلك الأرباح المجنية من الدول المضيفة حيث إدارة هذه الشركات.

هذه الشركات تقوم بنشر التكنولوچيا الحديثة عبر أرجاء العالم مثل شركات الكومبيوتر إلا أنها لا تخدم الدول المضيفة كثيراً حيث أنها لا تعمل على تشغيل العمالة من أبناء تلك الدول لأنها ذات طبيعة متطورة ولا تحتاج إلى الأيدى العاملة الكثيرة، كما أن معظمها ذات طبيعة خدمية.

وتلك الدول تقوم بنشر ثقافة الدولة الأم عبر الترويج للسلع التى تنتجها.

٢ - إلغاء الحدود ..

من سمات العولمة أيضاً تذويب بل إسقاط الحدود بين الدول فتجد قيام تكتلات اقتصادية لا تعترف بالحدود مثل "الاتحاد الأوروبى" والذي سنعرض له بشيء من التفصيل لاحقاً كأحد التجارب العولمية الناجحة.

٣ - انتشار تكنولوچيا المعلومات

ومن سمات العولمة كذلك انتشار تكنولوچيا المعلومات وظهور الأسواق المفتوحة والتجارة الإلكترونية والتأثير والتأثر فى نفس الوقت بين بورصات العالم وقد أدى هذا إلى :

توحد وارتباط أسواق المال فإذا ارتفعت مؤشرات المال والأعمال فى الدول ذات الاقتصادات القوية فإن معظم موشرات الدول الأخرى سوف تتجه إلى الصعود أيضاً..

والعكس صحيح .. فانتقال العدوى من الاقتصادات الكبرى إلى الاقتصادات الأخرى ينتقل بصورة شديدة السرعة بين أسواق المال.

وفى ظل هذا العالم المفتوح فإن الدول تتجه إلى إنهاء الحماية التجارية حيث تقوم الدول النامية بدعم صناعاتها الوطنية فى ظل اقتصاد مغلق بفرض تعاريف جمركية على الواردات من السلع غير الوطنية الشبيهة.

أما فى عالم الاقتصادات المفتوحة فإن تبادل السلع يتم بلا قيود وهو ما تتجه إليه الاتفاقيات التجارية العالمية.

ومع انتشار العولمة ينتج العديد من المشكلات مثل :

ازمة القومية وتقلص دور الدولة

ويبدأ دور الدولة فى التقلص شيئاً فشيئاً وتفقد السيطرة على أسواقها وبورصاتها من خلال أسواق المؤثر الرئيسى فيها هو ارتباطها بأسواق عالمية كبرى.

ويبدأ الأفراد داخل المجتمع الواحد يقتنعون لمفهوم القرية الواحدة من خلال الشبكة الالكترونية.

كذلك فإن الاقتناع بحرية الأسواق يجعل الاتجاه إلى القطاع الخاص على حساب دور الدولة أو القطاع العام أكبر وبالتالى فإن الدولة تفقد دورها السيادى خطوة تلو أخرى فى ظل ما توصى به البرامج المالية من اتباع سياسات الخصخصة وطرح أسهم الدولة للاكتتاب العام ولا سيما بعض القطاعات الاتسراتيجية مثل "قطاع الطاقة" و"البترول" أو "قطاع المقاولات"..

الرسالة غير مناسبة..

كما أن توجيه رسالة تحمل مفهوم العولمة أو الكونية يمكن أن يكون رسالة غير مناسبة لدى بعض الشعوب - من حيث عادات تلك الشعوب وتقاليدها - وفى هذا يختلف كل بلد عن الآخر فى مدى استقباله لهذه الرسالة..

وانطلاقاً من مفهوم "القرية الواحدة" يبدأ البناء التقليدى فى هيكل المجتمع فى التغير متخذاً مسارات منحرفة عن تطوره الطبيعى، وشيئاً فشيئاً يبدأ الأفراد فى الاقتناع بثقافات الآخرين!! وتظهر ألفاظاً جديدة فى اللغة وتبدأ موضات دخيلة علي المجتمع فى الظهور أيضاً.

ونتيجة لهذا أيضاً تجد الغزو التجارى عبر أسواق مفتوحة من حلال اتباع سياسات

إغراق الأسواق الذى والذي يساعد على خلق أنماطاً استهلاكية لا تأخذ الطابع الشعبى وإنما تأخذ طابع الدول المصدرة لتلك السلع، وتقوم الدول استيراد تلك السلع نظراً لرخص ثمنها أو لعدم وجودها فى السوق المحلية..

فنجد مثلاً "فانوس رمضان" والذى تنتجه الصين علي شكل "ولد صينى" أو على شكل "منزل صينى" هو أرخص من فانوس رمضان التقليدى!! ويشترى الناس لرخص الثمن وتأخذ الاحتفالات والتى هى طابع الشعوب شكلاً مستورداً..

إن انتشار مثل هذه السلع بأثمان رخيصة له معنى آخر وهو فرض ثقافات الآخرين!!

وعلى المدى الطويل (عدة سنوات وذلك حسب الانتشار) تتغير أنماط السلوك الاستهلاكى، والخطوة التالية هي قيام الأسواق المحلية بمتابعة العرض والطلب على تلك السلع ثم تقوم "بالإنتاج" وهى تكون بذلك قد خدمت سلعاً ليست وطنية وغذت الأسواق بثقافة دخيلة وعملت على انتشار مثل هذه السلع..

إن انتشار "السلع الاستفزازية" لم تكن ظاهرة معروفة منذ عدة سنوات وإنما هى نتاج "ثقافة التغريب" ذات السطوة العالمية وذات الإعلام المفتوح على بلدان العالم..

لذلك فإنه من مصلحة الدول العربية أن تحاول نشر ثقافاتها عبر مثل تلك القنوات الإعلامية (مثل الإعلان عن سلعة ما) ولا تترك الحديث الثقافى ينمو من جانب واحد - الجانب الغربى - حتى لا تقع فى عدم إدراك المجتمعات الأجنبية لحقائق العرب وثقافاتهم..

الولايات المتحدة بين سياسة محددة وبين العولمة.. العولمة والحدود

وفى ظل مؤشر خطير .. وهو عدم التكافؤ فى العلاقات الدولية والقوى العسكرية

(فهناك دول كبرى مؤثرة ودول صغيرة متأثرة) كيف يمكن التفريط فى "هويتنا القومية" وانتهاج سياسة العولمة على حساب حدودنا وأمننا القومى!

ففى الولايات المتحدة تجد مثلاً مصطلح يعرف بـ "الحدود وما وراء الحدود" أى أن حدود الولايات المتحدة لا ينتهي جغرافياً عند حدود أرضها وإنما لحماية هذه الحدود فإنها تشن حرباً على العراق للإطاحة بالنظام أو تقوم بضرب منظمة القاعدة داخل أراضي أفغانستان وباكستان السيادية أو حتى تقوم بمنح هذه الدول المليارات على هيئة معونات للمساعدة فى حماية مصالحها داخل هذه الدول، فهى إذن تقوم بالانتشار (الأمريكى) ولو حتى عن طريق استخدام القوى العسكرية.

وإذا كانت الولايات المتحدة تنتهج هذا النظام - أن حدود الأمن القومى الأمريكى يمتد داخل أراضى الأخرين - بينما على الصعيد الآخر يروج لمفهوم العولمة وعلى شعوب العالم أن تقبل تذويب الحدود والفوارق بين بعضها البعض.. فكيف الاقتناع بعالم مفتوح غير محدود وغير متكافىء القوى بل "وذى ثقافة واحدة"!!

إذن نحن بصدد ظاهرة تعمل لحساب مصالح الدول الكبرى والتي تستخدم نشر مفهوم "العولمة" والترويج له لفرض السيطرة على الدول الأخرى وتستخدم لذلك عدة وسائل :

١ - استخدام الترويج لهذا المفهوم عبر الشركات العابرة للقارات والتى غالباً ما تملك التكنولوچيا الرأسمالية والتى تحتاج إليها الدول الصغيرة.

٢ - استعمال الأسواق المفتوحة كأداة للإخلال بالتوازنات داخل هذه الأسواق.

٣ - إعطاء الإعلام أهمية كأداة تعمل على فتح الحدود عبر قنواته بمفهوم مختلف.

٤ - ولأن السياسات التقليدية ترفض الاعتراف بسلطة ونفوذ تلك الشبكات الإعلامية

فى توجيه السياسة العالمية، فإن دور تلك الشبكات قد يصل إلى "أفراداً" بعينهم – أى مفردات المجتمع – مثل رجال المال والأعمال وغيرهم دون المرور على أجهزة الدولة!!

الاتحاد الأوروبى نموذجاً للعولمة

قامت على مستوى القارة الإوربية حربين عالميتين عملتا على تقسيم الدول الأوروبية إلى دول غربية ودول شرقية . وفى الأربعينات من هذا القرن العشرين ذكر رئيس وزراء بريطانيا "تشرشل" أن هناك ستاراً حديدياً قد نزل على أوروبا وقام بتقسيمها إلى كتلة "شرقية" تتبع الاتحاد السوفيتى وكتلة غربية وتتبع الولايات المتحدة، وقد قام كل منهما بعد ذلك بإنشاء حلف له فعرف بما يسمى "حلف وارسو" للدول الشرقية وحلف "شمال الأطلنطى" للدول الغربية.

وفى الستينات ظل "حلم توحيد أوروبا" يراوض الكثير من القادة والسياسيين والرؤساء الأوروبيين..

وامتد ذلك الحلم ليشمل مرور القطار الأوروبى بلا عوائق أو حدود سياسية وجغرافية – ماراً بلندن..باريس.. وموسكو!!

وفى أواخر الثمانينات اقترب هذا الحلم من التحقيق بعد إذابة الكتلة الشرقية فى مسارات ديمقراطية وتبنيها نظريات السوق المفتوح، وتغيير اقتصاد أوروبا الشرقية إلى نظريات "آدم سميث" و"ريكاردو" وتطبيق تلك النظريات لتصبح هذه الدول ذات طبيعة رأسمالية.

لقد كان ذلك الحلم مستحيلاً..

وبعد سقوط سور برلين وحل حلف وارسو واتجاه دول أوروبا الشرقية إلى انتهاج سياسة

الجلاسنوست والبروسترويكا على يد جورباتشوف روسيا من بعده يلتسن تبدلت ثقافة قارة بأكمها وحلت محلها ثقافة دول "الكومنولث الجديد".

وتدعيماً لتحقيق هذا الحلم كان التفكير فى إنشاء "إتحاد أوروبى" يضم معظم الدول الأوروبية ليست الغربية فقط بل ودول الاتحاد السوفيتى السابق!!

هذا الاتحاد ذي طبيعة اقتصادية له "عملة واحدة" وسياسة مالية واحدة برغم اختلاف مراكز دوله المالية والاقتصادية وقيم عملاتهم..

إن توحيد السياسات المالية قد أجبرت الدول والحكومات الأوروبية على أن تحكم قبضتها على العجز فى موازينها التجارية وكذلك الإنفاق الحكومى حتى تصل إلى معدل تصخم سنوى مقبول لدى "الاتحاد الأوروبى" والذى يؤدى إلى العمل "بعملة واحدة" وهى "اليورو"، وفى هذا فإن الجنيه الاسترلينى سوف يفقد مكانه كعملة عالمية، كذلك فإن دولاً مثل دول الشمال الأروبي الغنى كالسويد والنرويج لم تكن لتتنازل عن عملاتها أيضاً، وعلى العكس فإن دولاً مثل إيطاليا واليونان قد عملتا إجباريا على تقوية اقتصادها المحلى لربطه "باليورو" والإبقاء على معدلات تضخمية منخفضة (وسوغ نعوض لأزمة اليونان لاحقاً)..

اليونان والتهديد بالانهيار..

اليونان هى إحدى الدول ذات الاقتصادات الفقيرة وهى العضو الثانى عشر داخل الاتحاد الأوروبى .

تعانى اليونان من مشكلات مزمنة من عجوزات فى ميزانية الدولة قد تخطى معدل ٦٪ من إجمالي الناتج المحلى الإجمالى.

وقد حددت السياسة المالية للأتحاد الأوروبى ألا يزيد هذا العجز علي ٣٪ من إجمالى الناتج القومى إلا أنه قد أغفل ما يحدث على صعيد دولة اليونان على وعد من حكومة اليونان بالسيطرة على هذا العجز.

وعلى مستوى اليونان فلم يكن حتى معدل الأداء الاقتصادى أو معدلات التضخم داخل اليونان يبشر بالارتقاء إلى المستوى المحدد والمطلوب .. غير أن ذلك أيضاً لم يعمل على قلق دول الاتحاد الأوروبى تجاه هذا العجز.

وقد ساعد على تموين هذا العجز الاقتراض من البنك المركزى الأوروبى بطريقة غير مباشرة عمل على زيادة العجز إلى ١٢،٧٪ وأعاق الحل عن طريق التموين من داخل الاتحاد الأوروبى ذاته وأصبح يمول العجز عن طريق الاقتراض بالدولار.

كذلك أدى ذلك الاقتراض إلى زيادة نسبة الفوائد على القروض من ١٪ إلي ٥٪ ثم إلى ١٠٪ مما زاد من قيمة العجز.

وعندما بدأت قيمة اليورو فى التأثر بدأ دول اليورو فى التفكير بالمساعدة وقامت برصد حزمة من المساعدات تنفذ علي ثلاث سنوات وذلك بالاتفاق مع حكومة اليونان بتنفيذ خطة للتقشف لخفض العجز إلى ٣٪ بحلول عام ٢٠١٤.

إلا أنه فى ظل حكومة يصل فيها الدين المحلى إلى ١٥٠٪ من قيمة الناتج القومى الإجمالى وتصل الفوائد إلى ٧،٥٪ من هذا الناتج فإن التخلف عن السداد يصبح وارداً، كذلك فإن خطة لخفض العجز إلى ٣٪ فى خلال ثلاث سنوات هو اقتراض مشكوك فى صحته كل الشك.

بل وأبعد من هذا .. فإن الافتراض الأصعب أن تنتقل العدوى إلى دول ذات طبيعة اقتصادية مماثلة كاسبانيا والبرتغال وإيطاليا.

كذلك فإن بعض الدول والتي قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية مثل انجلترا وايرلندا قد تتعرض أيضاً لمثل هذا الانهيار الحكومي والاقتصادي من زيادة المديونية وارتفاع نسبة العجز في الميزانية بصفتهم أعضاء في الاتحاد الأوروبي!!

وعلى العموم فقد نبهت الأزمة اليونانية إلى بعض الثغرات في السياسات التي ينتهجها الإتحاد الأوروبي :

١ - إن تخلي الدول عن قيمة عملاتها الخاصة وانصهار هذه القيمة داخل اليورو قد جعلها غير قادرة علي التصرف بمفردها لحل أزماتها المالية عن طريق خفض أو تعويم قيمة العملة المحلية لذلك فإنه على الاتحاد الأوروبي أن يعمل علي إنشاء صندوق لتمويل هذه الأزمات وكذلك فإن سياسات ضريبية موحدة على مستوى الإتحاد سوف يعمل على تنميط أو تشابه مثل هذه الأزمات على مستوى الدول سواء الغنية أم الفقيرة داخل الإتحاد.

٢ - ستظل هذه الأزمات تراوض دول الإتحاد الأوروبي حتى يتم الانصهار الكامل لهذه القوميات بصفتها دولاً مختلفة داخل بوتقة الاتحاد حتى يصل هذا الإتحاد لنظام يشبه الاتحاد الفيدرالي القائم في الولايات المتحدة الأمريكية تجمعه عملة واحدة وتفرقه القوانين المحلية!!

وللوصول إلي هذا الإتحاد فإنه يجب القضاء على الاستئثار بالزعامة من قبل الدول الكبرى مثل ألمانيا (الاقتصاد القائد لدول الإتحاد) وفرنسا والنظر بعين الاعتبار للمشكلات التي تعانيها الدول الصغيرة والفقيرة مثل اليونان وإيطاليا.

٣ - كان لابد من التغلغل المنظم داخل أسواق الدول الأوروبية (كل دولة على حدة) مهما كانت درجة تطور هذه الأسواق والترويج للشروط الجديدة توطيد أهداف الإتحاد الرئيسية.

كما كان لابد من تدعيم "اليورو" كعملة مستقلة مقبولة للتبادل التجارى والإقراض الدولى حتى يمتد ليشمل الانتشار فى الاندماج بين الشركات الأوروبية الأمريكية أو حتى الأوروبية الآسيوية..!!

اليورو ثقافة قارة واحدة..

إن فرض اليورو كعملة واحدة يتم تبادلها بين الدول الأروبية على اختلافاتهم إنما هو أيضاً يحمل معانٍ كثيرة.. هى أن تلك العملة لا تعترف بخصوصيات البلدان الثقافية ولا تقف عند الاختلافات التاريخية.. إنما هى عملة واحدة تجمع بين ثقافات تلك الشعوب مجتمعة..

وتعبر عن الوعى الأوروبى الذى قام بتكوين تلك الثقافة الممتزجة على اختلافاتها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والتى قد وحدها عملة واحدة "اليورو"..

إن صورة العملة الجديدة إنما هى تعبير عن إرادة الارتباط بين أقطار الدول الأوروبية - إنه يحمل ثقافة قارة بأكمها!!

ومن المعروف أن انتشار الثقافة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية لم يدع مجالاً لانتشار الثقافة الأوروبية على المستوى العالمى!! وذلك مروراً بتدخل الولايات المتحدة لإنهاء الحرب والعالمية والمساعدة فى إعادة إعمار أوروبا عن طريق تموين "مشروع مارشال" بعد الحرب (ومن المعروف أن مارشال هو وزير الدفاع الأمريكى آنذاك والذى توعد بتقديم معونات سخية لإعادة إعمار أوروبا) وبعد ذلك انتشار ثقافة الدولار الأمريكى كعملة موحدة مقبولة للتبادل التجارى على مستوى دول العالم بينما كان الدول الأوروبية تعيش فى حالة الحرب الباردة.

كذلك فإن إذابة الحدود بين دول القارة الأوروبية قد عمل على توحيد إجراءات النقل

والسياحة وإجراءات السفر وإجراءات الحياة المدنية والعمل والتنقل والحقوق الاجتماعية.

إن الاتحاد الأوروبى كنموذج قد حظى بالأفكار العولمية هو نموذج ناجح بكل ما حمله من توحيد لسياسات هذه الدول على الرغم من طوابع هذه الدول ذات الثقافات المختلفة والاقتصادات المختلفة واختلاف مدى كفايتها أو تعاونها أو اندماجها مع جيرانها من الدول الأخرى.

وأخيراً..

فإن "العولمة" أو "الكونية" هى مفهوم أو ظاهرة قد تقبل لدي البعض وقد ترفض لدى البعض الآخر.. ولكل أسبابه ومعتقداته..

إلا أنه يجب الاعتراف بأن "العولمة" كمفهوم يمر على معظم أقطار العالم..ولكن بمظاهر مختلفة فد كل بلد على حدة، قد يتمثل فى شكل اقتصادى كعولمة الأسواق والشركات ذات الفروع المتعددة عابرة للقارات، أو قد يأخذ الشكل السياسى مثل محاولة "توحيد أوروبا" .. وقد كان..

وقد يكون ذلك ذا تأثير ثقافى (وهو أخطر درجات العولمة) بتأثيره على ثقافة الفرد الاستهلاكية بل والايديولوجية ليتمد ليشمل تغيير العادات والتقاليد مستخدماً قنوات الإعلام المفتوحة..

وبين مرور الريح وسكونها.. سوف تتأرجح دول العالم بين المؤثر والمتأثر بهذه الظاهرة.

الحوار الخامس

الأمن الغذائى
التنمية الزراعية والبشرية

المشكلة..

فما الحل؟؟!!

الأمن الغذائى الرعاية الصحية.. علاقة طردية

العوامل المؤثرة على حالة الغذاء

عدد سكان العالم أكبر من الموارد المتاحة

العوامل المؤثرة على حالة الغذاء:
أولا السكان
ثانيا الموارد الطبيعية
ثالثا إنتاج الغذاء

الأمن الغذائى

التنمية الزراعية والبشرية

المشكلة..

يعد الأمن الغذائى أحد الأهداف الأساسية للحكومات حيث لا يمكن للدول أن تعالج مشكلاتها والتحديات التى تواجهها إلا بعد تأمين حاجاتها من الغذاء مما يؤثر بالإيجاب على قضايا مثل التعليم والرعاية الصحية.

ومن المعروف أن أكثر من مليار شخص حول العالم يعانون من سوء التغذية خاصة فى الدول النامية كالدول الأفريقية والدول الأسيوية..

فما الحل؟؟

لكى نستطيع حل مشكلة الأمن الغذائى يجب أن نوضح أن هذه المشكلة تؤثر بصفة خاصة على كل من التنمية البشرية باعتبار العنصر المتأثر الأول من نقص الغذاء هو الإنسان، كذلك فإن مشكلة الأمن الغذائى ترتبط بصفة خاصة بقضية التنمية الزراعية باعتبارها الممون الرئيسى للغذاء - بل المصدر الرئيسى للأمن الغذائى.

ونحن نحدد ونرصد بعض النقاط الهامة والمؤثرة على هذين العنصرين المتأثرين بهذه القضية "قضيتى التنمية البشرية والتنمية الزراعية"..

تؤثر قضية عدم كفاية الغذاء تأثيراً سلبياً على التنمية البشرية، كذلك تؤثر سلبياً على التنمية الزراعية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :

أ - نقص وسوء التغذية :

ويعاني السكان من سوء التغذية كإحدى فروع مشكلة عدم الكفاية الغذائية وتكمن أسبابها فى :

- أسباب طبيعية مثل الجفاف.

- أسباب اقتصادية واجتماعية نظراً لتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر.

ب - انتشار البطالة المقنعة :

يمكن تقسيم البطالة إلي بطالة بنيوية، وبطالة هيكلية، وبطالة موسمية، بطالة تكنولوچية وبطالة مقنعة..

البطالة البنيوية هى البطالة الناتجة عن تخلف الجهاز الإنتاجي.

البطالة الدورية هى التى تظهر فى فترات الكساد .

البطالة الموسمية هى التى تصاحب النشاط الموسمى مثل الزراعة وظروفها (حيث أن النشاط الزراعى يعمل فى مواسم معينة ولا يستمر فى المواسم الأخرى)

البطالة التكتولوچية هى الباطلة الناتجة عن تقدم التكنولوچيا وإحلال الآلة محل العامل

البطالة المقنعة هى أن تقوم بالاستغناء عن بعض العمال دون أن يؤدى ذلك إلى نقص فى الإنتاج.

ج - تخلف البنية الزراعية :

على الرغم من أن قطاع الزراعة يمثل حوالى ٤٠٪ من جملة السكان إلا أنه من أقل

القطاعات إنتاجية وذلك لعدة أسباب :

١ - ارتفاع كثافة السكان الزراعيين "الفلاحين" بالنسبة لمساحة الأرض.

٢ - ضآلة رأس المال العامل والممول لهذا القطاع.

٣ - عدم كفاية أساليب الإنتاج وضعف الخبرة الزراعية.

٤ - سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية.

٥ - سوء استغلال الموارد الطبيعية :

إن ظاهرة استغلال الموارد الطبيعية إنما ترجع إلى عدة عوامل :

١ - ارتفاع تكاليف الإنتاج أو انخفاض نوعيته في الدول النامية وصعوبة التصدير وعدم المقدرة على التنافسية العالمية تعمل على عدم استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل واللازم للتنمية.

٢ - سوء الإدارة داخل الوحدات الإنتاجية التى تتولى استغلال الموارد الطبيعية.

الأمن الغذائى والرعاية الصحية.. علاقة طردية

تمتلئ شاشات التليفزيون بصور الأفارقة الذين ألمت بهم المجاعات فيظهر الأطفال ذوى الأجساد الهزيلة والأرجل النحيلة غير قادرين حتى على طرد الذباب عن أعينهم السمراء، وتكاد ضلوعهم البارزة تقفز من صدورهم من شدة الفقر والجوع..

إلا أن ما وراء هذا الرصد وما لا تستطيع قوله هذه العدسات هو أن تلك الجرائم فى حق الإنسانية إنما هى من صنع الإنسان وليس الطبيعة فقط (فالحكومات مسئولة أيضاً)!!

إن إصابة هولاء المزارعين بأحد الأمراض (كالأوبئة الفيروسية أو الإيدز مثلاً) يؤثر على الميزانية الأسرية الصغيرة وينخفض دخل المزارع ويصبح غير قادر على شراء الأسمدة أو حتى زراعة الأرض، وتلى هنا مرحلة أسوأ وهى أن يضطر المزارع إلى بيع أدوات لقمة عيشه وينزلق وتنزلق معه الأسرة إلى دائرة الفقر المدقع، ويعرض أسرته للجوع وأرضه للبوار..

إن الكثير من جياع ومرضى العالم يتعرضون كل يوم لمثل هذه الكوارث وينتظرون من يقدم لهم العون أو المساعدة.

إن هؤلاء الفقراء ينتمون لحكومات فقيرة أيضاً!!

ومن المرجح أن قد لا تشعر بالجوع.. الجوع الحقيقى..

بل إنك على الأرجح سوف تشعر بذلك الجوع الذى يوهن الصحة ويجعل الناس غير قادرين على أداء أعمالهم!! إنه الجوع الناتج عن سوء التغذية.

عدد سكان العالم أكبر من الموارد الطبيعية..

ويتزايد عدد سكان العالم سنوياً بمتوالية أكبر من متوالية الموارد الاقتصادية المتاحة والقابلة لخدمة البشرية.

وقد بلغ عدد سكان العالم فى عام ١٩٣٠ (٢٠٠٠) مليون، وبلغ (٣٠٠٠) مليون فى عام ١٩٦٠، وسوف يبلغ أكثر من (٦٠٠٠) مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥.

وبالتالى يحدث عجز علي مستوى العالم عام بعد عام.

وينتشر الفقر فى ربوع عديدة من الكرة الأرضية حيث يقبع سوء التغذية والذى يؤثر

تأثيراً شديداً على مستوى إنتاجية الفرد ومستوى دخله الشخصى، وبالتالى على الناتج القومى الإجمالى..

وتلعب الدول المصدرة للحبوب دوراً حيوياً على الصعيد السياسى من خلال توزيعها لفوائض الحبوب أى أنه أصبح دوراً ذى طبيعة استراتيچية يؤثر على مسار القرارات السياسية داخل الدول الفقيرة.. مثل الولايات المتحدة وهى أكبر مصدر للقمح (طعام الفقراء) على مستوى العالم فى صورة معونة لا يمكن الاستغناء عنها فى ظل الفقر وانخفاض الناتج القومى الإجمالى.

العوامل المؤثرة على حالة الغذاء..

وهناك عوامل تؤثر على مستوى حالة الغذاء فى العالم هى :

أولاً السكان :

ينقسم السكان بين منتج للغذاء ومستهلك للغذاء وفى هذا يتم تأرجح الناتج القومى الإجمالى متأثراً بالتنمية البشرية فى مواجهة الاستهلاك المتزايد..

أولاً القطاع المنتج للغذاء :

هو القطاع العامل فى إنتاج الغذاء (الفلاحين).

وقد تناقص عدد المشتغلين بقطاع الزراعة من ٥١،٤٪ إلى ٤٣،٩٪ وذلك نتيجة الهجرة من الريف إلى الحضر ويتوقع أن يستمر هذا الإتجاه مستقبلاً لعدة عوامل يأتى ذكرها فيما بعد.

وعلى الرغم من ذلك يظل ٤٠٪ من سكان العالم هم المشتغلين بقطاع الزراعة،

وتختلف تلك النسبة من دولة إلي أخرى علي حسب درجة التقدم الصناعي.

فمثلاً في بريطانيا يمثل قطاع المشتغلين بالزراعة حوالى ١،٨٪، بينما فى الولايات المتحدة فإن عدد المشتغلين بالزراعة حوالى ٢،٩٪، وفى فرنسا تبلغ النسبة حوالى ٤،٥٪.

أما فى الدول النامية فهى أكبر من ذلك كثيراً..

فمثلاً في الهند فإن عدد المشتغلين فى قطاع الزراعة حوالى ٦٥،٥٪ وفى نيجيريا بلغت هذه النسبة ٤٨،٢٪ وفى تركيا ٤٥،٦٪.

القطاع المستهلك للغذاء ..

وهو المستهلك الرئيسى للغذاء

وطبقاً لنظرية مالتوس فإن عدد السكان يتزايدون بمتوالية هندسية ١ - ٢ - ٤ - ٨ - .. بينما يتزايد إنتاج الغذاء طبقاً لمتوالية عددية ١ - ٢ - ٣ - ٤.. ويعنى هذا أن مقدرة الإنسان على التكاثر تفوق مقدرة الأرض على إنتاج الغذاء..

وبالتالى لن يستطيع الإنسان على حل مشكلة الغذاء إلى أن يأتى الوقت الذى سوف يعد نقص الغذاء من الكوارث الطبيعية مثل المجاعات.

وقد تصاعد الخوف من نقص الغذاء عقب الحرب العالمية الثانية ولكن أعقب هذه الحرب موسمين مناخيين سيئين فى عامى ١٩٨٥ - ١٩٦٦ حيث حدث جفاف شديد فى الهند ونقص شديد فى إنتاج الحبوب والذى انخفض مخزونه العالمى من ١٥٦ مليون طن إلى ١٢٩ مليون طن فى العام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ أى خلال سنة بمعدل ١٣٪ سنوياً.

ومن هنا بدأت الدول النامية فى الاهتمام بعملية التنمية إلا أن ذلك لم يحقق الاكتفاء مما ترتب عليه زيادة سنوية فى رقم الواردات الزراعية وزيادة الطلب على السلع الغذائية.

ثانياً الموارد الطبيعية..

هى الموارد التى تجود بها الأرض لتمنح الإنسان ما يسد به حاجاته المتعددة فى تعايشه عليها.

وتمثل الأرض الزراعية والماء أهم مكونات الموارد الطبيعية التى تستند إليها قضية الأمن الغذائى.

ونحن إذ نتحدث عن الأرض الزراعية فإننا نتحدث بصفة خاصة عن مساحة هذه الأرض وكيفية استثمارها ، كمت نتحدث أيضاً عن متوسط ما يخص الفرد من الأرض الزراعية بنحو حوالى ٣٢٪.

إلا أن مشروعات الرى الصناعى قد ازدادت من مساحة الأرض المزروعة والمروية بنحو ٤٧٪ وكانت الزيادة مماثلة تقريباً للزيادة السكانية لذلك لم تؤثر تأثيراً إيجابياً.

كذلك خلال نفس الفترة زادت المراعى المستديمة زيادة محدودة (٣،١) مليون هكتار ومن ثم نقص متوسط ما يخص الفرد إلى ٢٦٪.

ونقصت مساحة الغابات والأحراش بنحو ٣٢٩ مليون هكتار نتيجة لتحويل جزء منها إلى أراضٍ زراعية أو مراعٍ، ومن ثم نقص متوسط دخل الفرد الواحد بنفس مقدار الزيادة السكانية أى بنسبة حوالى ٣٨٪.

والنتيجة..

هو أنه على المستوي العالمى فإن عمليات استصلاح الأراضى الزراعية الجديدة لا يتناسب ومقدار الزيادة السكانية وبالتالى نتوقع كارثة عالمية فى قضية "الأمن الغذائى".

كذلك فإن المياه الصالحة للزراعة والرى تؤثر تأثيراً إيجابياً على على مستوى الزراعة مثل الأمطار وهى مورد ثابت، والمياه الجوفية وهى مورد محدود، والأنهار وهى مورد يجب استغلاله الاستغلال الأمثل حتى لا يهدر فيما لا يفيد.

وكذلك يأخذ نصيب الفرد فى التناقص من المياه تبعاً للزيادة السكانية.

ثالثاً إنتاج الغذاء

يصنف الغذاء إلى ثلاثة أقسام على مستوى استهلاك الفرد

١ - أغذية البناء الحيوية :

وتشمل الحبوب والمحاصيل الدرنية والبقول والزيوت النباتية والسكر.

٢ - الأغدية البروتينية (الحيوانية) : وتشمل اللحوم والألبان والبيض والأسماك.

٣ - الخضر والفاكهة :

وعلى الصعيد العالمى فإن الزيادة فى الإنتاج الكلى للغذاء قد بلغ حوالى ٦٠٪ (بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٧٠) وذلك فى عام ١٩٩٨.

إلا أن الزيادة فى عددة السكان قد التهمت الجانب الأكبر من هذه الزيادة وبالتالى فإن مقدار الزيادة في متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء لم يزد عن ١٠٪.

وعلى مستوى استراتيجيات الدول

إن النظام السياسى والقيادات التى تضطلع بمهام عملية تأمين الغذاء كقضية حيوية تستند فى توجهاتها وسياساتها إلى فلسفة أو ايديولوچية تحدد إطار عملها فى اتجاه التنمية البشرية اللازمة لخدمة تلك القضية ويقتضى ذلك ثلاثة أمور :

١ - الوعي بقضية تزايد السكان عن تزايد إنتاج الغذاء

٢ - الوعى بضرورة التغلب على الأزمة.

٣ - الوعى بالأساليب والأدوات اللازمة والضرورية للقضاء على المشكلة أو حتمية عملية التنمية البشرية.

وفى هذا فإن الاستراتيچية الناجحة لإدارة أزمة الغذاء هى التى تعى أن الموارد الطبيعية والإنسان العامل من خلال التوظيف الأمثل هما عنصرين من أهم عناصر عوامل الإنتاج بصفة عامة.

وإذا تمكنت الدول من استيعاب الجزء الأعظم من رأس المال البشري والعامل لخدمة قضية الأمن الغذائى إنما هى قامت بتأمين ما لا يقل خطورة عن تأمين الحدود الجغرافية أو العسكرية أو ما يخص أمن الدول أو الاستقرار القومى.

الحوار السادس

ندرة المياه فى العالم
نهر النيل شريان الحياة
(التعاون الدولى والأطماع)

أزمة المياه أزمة عالمية..

ندرة المياه..

جفاف الأنهار

مصر ونهر النيل.. أنشودة الحياة والتنمية

مصر ومتطلبات التنمية

خطة التنمية الزراعية

نهر النيل حقائق ومشكلات

نهر النيل مصدر النماء المتجدد

مصر ودول حوض نهر النيل

حوار استراتيجية تأمين المياه - أطماع ومفاوضات

ندرة المياه في العالم

نهر النيل شريان الحياة (التعاون الدولي والأطماع)

تنبأت معظم المنظمات الدولية ومعهد مراقبة البيئة العالمية بحدوث أزمة مياه على الصعيد العالمي في السنوات القليلة المقبلة.

وسوف تقل المياه المستخدمة في الزراعة لمواجهة الطلب المتزايد من الأفراد على استخدام المياه.

وسوف يقل كذلك نصيب الفرد من استهلاك المياه سنة تلو أخرى.

ومن المعروف أن المجتمعات تبدأ في المعاناة عندما يقترب نصيب الفرد السنوي من الاستهلاك من ١٠٠٠ متر مكعب من المياه.

وتختلف الدول في احتياجاتها من المياه وكذلك تختلف الأزمة من بلد إلى آخر.

أزمة المياه أزمة عالمية..

ففي الصين..

تصاعدت أزمة المياه حول المدن الصناعية الكبرى مثل بكين وتيانجن إذ ينخفض مستوى المياه سنوياً من متر إلى ٢ متر حول أراضي هذه المدن مما أدى إلى جفاف حوالي ثلث الأبار الجوفية المتواجدة حول العاصمة.

وبسبب هذا الجفاف أصبح تعويض النقص في المياه في استهلاك تلك المدن يتم عن طريق تحويل المياه المخصصة لري المحاصيل الزراعية حول بكين وذلك لخدمة الأغراض الصناعية والاستهلاك المدني مما أصبح يهدد المزارعين بفقد ٣٠ - ٤٠٪ من إمدادات المياه

عن المزارعين الذين لا يزرعون أرضهم "خضروات" حول العاصمة!!

وفى الهند..

فإن التعدى على الطبيعة وإزالة أشجارالغابات قد عملت على تغيير دورة الماء المخصصة للزراعة، فقد زادت مياه الأمطار فى شكل فيضانات مدمرة لا تحمل طمياً معها.

ويقول أحد العلماء : "إن الماء لا يكون مورداً متجدداً إلا باحترام العمليات البيئية التى تحافظ على الدورة الطبيعية للماء، الأمر الذى قد فشلت فيه حكومة الهند فشلاً ذريعاً.

وفى الولايات المتحدة..

فإن المدن الكبرى غرب الولايات المتحدة تقوم باستهلاك كمية كبيرة من المياه، وبالتالي فهي تقوم بتأمين احتياجاتها من المياه بالشراء من القري المجاورة وذلك علي حساب مساحات منزرعة من الأرض حتى أن مقاطعة "بيما" وهى مقاطعة مجاورة لمدينة تاكسون سوف تحل بها أزمة الزراعة المروية نظراً لبيع حصتها السنوية من المياه وذلك بحلول عام ٢٠٢٠!!

وعلى "نهر ريو" حدثت أزمة مياه فى عام ١٩٩٤ سبقها ثلاثة أعوام من الجفاف. وقد كانت مياه النهر تقتل الثروة السمكية وغيرها من الأحياء بمياه النهر، وتقدمت حكومة المكسيك بطلب قرض من المياه كحصة إضافية من الولايات المتحدة إلا أن حكومة الولايات المتحدة قد قامت برفض الطلب تخوفاً من أثر ذلك على حصة ولاية تكساس الجنوبية من مياه النهر (تقع جنوب الولايات المتحدة).

وعلى مستوى العالم ..

فإنه مع تزايد عدد السكان فإن الطلب على المياه سوف يتجه إلى استهلاك المدن بصفة عامة على حساب المياه المخصصة للزراعة وذلك على الرغم من وجود أزمة فى الأمن الغذائى العالمى وعلى الرغم أيضاً من الطلب المتزايد على السلع الزراعية فى العالم.

وقد وجد أن كمية محدودة من المياه تستخدم في الصناعة تعطى قيمة اقتصادية أكبر لحوالى ٦٠ ضعفاً لنفس القيمة عند استخدامها فى الزراعة.

ولذلك فأنه إذا حل الجفاف فإن الحكومات تميل إلى إمداد المدن بالمياه على حساب حصة الأرض المتزرعة، وذلك مع عدم مراعاة وجود قضية "للغذاء العالمى" والتي قد تحل بكارثة عالمية يوماً ما.. خاصة مع إهمال نصيب الفقراء والجوعى ومن لايستطيع شراء المياه!!

ندرة المياه...

هناك عوامل رئيسية على خلق ندرة المياه فى العالم:

١ - التسارع المتزايد فى النمو السكاني حيث سيصل عدد سكان العالم إلى خمسة بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٢٥.

٢ - سوء توزيع الموارد المائية حيث تستغل المياه بنسبة ٦٥٪ من موارد الأنهار والبحيرات وطبقات الصخور فى الزراعة فى مقابل ٢٥٪ لاستهلاك المدن الصناعية و١٠٪ للأغراض المنزلية والسكن.

إلا أن الاتجاه إلى استهلاك المياه بكميات أكبر في المدن الصناعية قد أخذ فى التزايد على حساب استهلاك القرى والريف، لذلك فإن تلك النسب السابقة سوف لن تكون ذات مغزى بعد حوالى ١٠ سنوات أخرى!!

٣ - الاستغلال السيء لمصادر المياه الرئيسية مثل مياه الأنهار، حيث أن هناك الكثير من الأنهار تتجه إلى التردى السريع لعدة مشكلات نتيجة الاستغلال غير الصحيح ولنشرح بعض هذه المشكلات.-

جفاف الأنهار

نهر كلورادو :

بدأ نهر كلورادو فى التحسار لم يعد قادراً على شق طريقه وسط الصخور وصولاً إلى خليج كاليفورنيا وذلك بعد بناء عشرة سدود عل مجراه والقيام بعمل تفريعات أخرى!!

ونتيجة لهذا بدأت مصايد الأسماك فى التردى كما بدأت المجتمعات العمرانية على ضفاف النهر فى التضاؤل أيضاً.

إن إنهاك النهر بالقيام ببناء الكثير من السدود قد جعل من النهر مجراً هزيلاً لايستطيع إكمال مسيرته الطبيعية إلى الخليج.

كذلك فإن فرص العمل حوله قد بدأت فى التناقص أيضاً حيث هاجر الكثيرون من سكان القرى على ضفافه.

وحتى القبائل التى كانت تتعايش على صيد أسماكه وتعتمد فى غذائها ثلاث مرات يومياً على هذا قد أصبحوا الآن يتغذون على صيد الأسماك ثلاث مرات أسبوعياً فقط!!

ونظراً لاتجاه مياه البحر إلى ارتفاع نسبة الملوحة فقد أصبحت مياهه لا تروى المحاصيل الزراعية التقليدية وتغذيها التغذية المثلى كما كان فى السابق. وبالتالى فقد أصبحت هذه المحاصيل أقل قيمة غذائية.

ولا يزال النهر القديم يشق طريقة إلي الخليج منتظراً المساعدة ليتعافى.. أو الموت المحقق!!

النهر الأصفر :

يعتبر الصينيون النهر الأصفر أحد مقومات الحضارة الصينية إلا أن هذا النهر قد عانى كثيراً منّ الجفاف .

وقد ولم يستطع الوصول إلى البحر لمدة ١٥ يوماً وظل يجف حتى وصل معدل الجفاف إلي عدم وصول النهر إلى مياه البحر لمدة ٢٢٦ يوماً سنوياً عام ١٩٩٧.

وانكماش التهر قد أثر على "شاندونج" الزراعية والتى تنتج خمس محصول الصين من الذرة كما تنتج القمح وقد كانت هذه المقاطعة تحصل على نصف مياه الرى من النهر أما النصف الثانى فيأتى من خزان مياه جوفية.

وهذا الخزان تتآكل مياهه عاماً بعد عام حيث ينخفض مستوى الماء فيه بمقدار ١،٥ متراً سنوياً.

إن جفاف الأنهار يعمل على نقص الثروات السمكية وكذلك يؤثر على الزراعة تأثيراً شديد السلبية حيث تنحسر المياه سنوياً عن الأرض الزراعية الصالحة للزراعة وتفقد هذه الأرض خصوبتها شيئاً فشيئاً وتصبح غير قادرة على الإنتاج.

مصر ونهر النيل.. أنشودة الحياة والتنمية

شريان الحياة "نهر النيل" هو لا يعنى فقط مصدر المياه بل هو يعنى "الاستقرار" ويعنى "روح المصريين"، يعنى "الجذر" أو "الانتماء" إلى الأرض المصرية.

وقد كان ذلك النهر سخياً كريماً على مرور السنين لم يضن أبداً على هذا الشعب فنمت حضارات متعاقبة على ضفاف الدلتا مؤكدة معنى الاستقرار والسلام.

وقامت الزراعة وصيد الأسماك ثم قامت الصناعة والمدن الصناعية الحديثة وانتشر العمران على ضفافه.. نهضة مصر الجديدة.

وقد كان نهر النيل العامل المؤثر الرئيسى فى صنع التنمية المصرية حيث يعتبر المصدر الأول للمياه بنسبة ٩٩٪.

كذلك فإن "شريان الحياة" قد أجد علاقة متميزة بين مصر ودول حوض نهر النيل من خلال السعى نحو تأمين حدود مصر بتأمين مصدر الحياة الأول كشريان لا يجف ولا ينضب عبر السنوات.

مصر ومتطلبات التنمية

تقدر حصة مصر السنوية بحوالى ٥٥ مليون متر مكعب من مياه النيل.

ومع ازدياد عدد السكان فإن حصة المواطن المصرى من مياه نهر النيل تقل مع مرور السنوات.

وتبلغ حصة الفرد من مياه نهر النيل الحالية حوالى ٩٨٥ متر مكعب سنوياً وهى حصة ضئيلة لو قورنت بحصة الفرد فى الستينات والتى كانت ١٧٠٠ متر مكعب سنوياً.

ومن المعروف أيضاً أن حد الفقر المائي هو ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً.

ونتوقع أن تصل حصة الفرد بحلول عام ٢٠٢٠ إلى ٦٣٠ متر مكعب سنوياً.

وتعتمد مصر على نهر النيل اعتماداً كاملاً للقيام بمتطلبات التنمية حيث يوجه حوالى

٨٧٪ من الموارد المائية المتاحة إلى الإنتاج الزراعي.

وتتوزع النسبة الباقية على توليد الطاقة وخدمة أغراض التنمية الصناعية والسياحية.

خطة التنمية الزراعية

وتقوم خطة التنمية الزراعية فى مصر على استصلاح أراضي مشروعات زراعية عديدة منها ٥٤٠ ألف فدان لمشروع توشكى والذى يسير على خطاه تارة ويتعطل تارة بسبب نقص التمويل اللازم من جانب الحكومة المصرية، ومن المتوقع أن يصبح هذا المشروع فى طور الإنتاج بعد حوالى عشر سنوات أخرى.

وهناك حوالى ٦٣٠ ألف فدان لمشروعات الساحل الشمالى وهى أرض جيدة ذات ميزة تمكنها من الزراعة بل وتحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح المصرى، وذلك حتى عام ٢٠١٧.

كل تلك المشروعات وغيرها مما يستلزم زيادة الحصة المائية السنوية بمقدار ٦،٧ مليار متراً مكعباً وذلك اعتماداً على أنه سوف يتم توفير حوالى ٢٠،٤ مليار متراً مكعباً من المياه التى تذهب فاقداً بسبب الرى الزائد بالغمر فى بعض المحاصيل مثل الأرز والقصب.

وكذلك ترشيد الفاقد فى كميات المياه التي تذهب سدى بالبخر أو بالتسرب إلى مياه البحر والذى سوف يعمل على تقليل الفاقد من المياه الصالحة للاستخدام.

كذلك فإن ضخ المياه الجوفية تعمل علي توفير جزء من تلك الحصة المطلوبة وعلى

الرغم من أن هذه المياه تحتوى علي كمية من الملوحة إلا أنها تتميز بخلوها من الشوائب وتستخدم فى عمليات رى المزروعات بالتنقيط واستصلاح وتغذية مزارع الأسماك بالمياه اللازمة.

نهر النيل.. حقائق ومشكلات

وعلى الرغم من قيام السد العالى بتنظيم كمية المياه المستهلكة والمخزونة من نهر النيل سنوياً، وكذلك قيام السد العالى بحماية مصر من أخطار الفيضان السنوى، إلا أنه هناك بعض المردودات السلبية التى تراكمت على مدار السنوات.

وقد كانت مياه السد تحمل مع الفيضان السنوى حوالى ١٢٥ مليون طن من الطمى يصل معظمه إلى مياه البحر المتوسط ويستقر هناك أما ما كان يترسب علي ضفاف دلتا النيل من أعالى مصر وحتى البحر المتوسط لم يكن ليتعدى حوالى ٣٠٪ من إجمالى هذا الغرين.

وهبطت دلتا النيل بسبب احتباس كمية من طمي النيل الذى تحمله المياه القادمة من الجنوب والتى تترسب وراء السد العالى وفى مياه بحيرة ناصر، مما أفقد دلتا مصر خصوبتها على مدى عقود طويلة، وقد ساعد على تمدد مياه البحر فى مقابل انخفاض منسوب التربة بالنسبة لمياه البحر فتآكلت أجزاء كبيرة منها. ولأن معظم أجزاء أراضى الدلتا الشرقية لا ترتفع كثيراً عن مستوى البحر (حوالى ٣ - ٤ أمتار) فإن معظم مياه الدلتا سوف تصب فى البحر مع تزايد معدلات حرارة الأرض (تبخر مياه النيل) وارتفاع منسوب البحر!!

وازداد النحر حول فرعى رشيد وانتشرت نباتات ورد النيل والمعروفة بشراهتها لامتصاص مياه النهر.

كذلك فإنه من المعروف أن جملة المخزون المائى بالبحيرة يذهب سدى بالفقد بالتبخر.

ويتوقع أن تفقد مصر حوالي ١٩٪ من الأرض الصالحة للزراعة خلال الخمسين عاماً القادمة على ضفاف النيل مما سوف يسبب ترحيل حوالى ١٦٪ من السكان بعيداً عن أرضهم.

كذلك فقد سبب انحسار الطمي وراء السد العالى إندثار عدد كبير من أنواع الأسماك الموجودة بالنهر من ٤٧ نوعاً إلى ١٧ نوعاً فقط وذلك لأن مياه النهر لم تعد أرضاً خصبة لغذائه.

نهر النيل مصدر النماء المتجدد

إلا أن نهر النيل لا يزال عفياً شديداً يأبى أن يخضع لتقلبات الأزمان ويأتى دائماً حاملاً معه ما يكمل به مسيرة التنمية من أجل شعب مصر وأرضها الفتية الصبية.

إن مياه النهر تأتى بالغرين محملاً بالعديد من المعادن الثقيلة مثل النحاس والزنك والمنجنيز والحديد، بل والذهب والفضة والبلاتينيوم على هيئة رسوب مع الطمى القادم من منابعه بأعالى النيل.

ويتطلب هذا من الهيئات المصرية تكثيف الجهود العلمية بالمشاركة مع مراكز الأبحاث للعمل الجاد للسيطرة على هذه الثروة المعدنية الكبرى والتى حبا به الله مصراً كما حباها بنهر النيل مصدر الخير والتنمية .. شريان مصر..

مصر ودول حوض نهر النيل.. حوار استراتيجية تأمين المياه - أطماع ومفاوضات..

وعلى الرغم من الخلافات التي تطفو بين دول نهر النيل من ان إلي آخر وذلك لعدة أسباب أو القليل من الأطماع وقد تكون أحياناً بسبب التدخلات الخارجية من بعض

الأطراف التي يهمها الضغط على مصر والتأثير على الاستراتيجية التنموية المصرية.

إلا أنه تظل مصر هي رائدة التنمية في أفريقيا وهي الشقيقة الكبرى والتي لا تستطيع البلدان الأفريقية الابتعاد عن قراراتها أو اتخاذ موقف مضاد من سياستها تجاه تأمين مياه النهر.

لذلك وجب التنبه إلي أن الأرض البكر تحتاج من المفاوض المصرى الكثير من النشاط لتأمين استراتيجيات التنمية فى مصر وتأمين شريان الحياة.

والجدير بالذكر أن الأحداث التاريخية قد أثبتت أنه على الرغم من أن السياسة المصرية تبتعد عن تسييس قضية المياه فإن الخبرة الواقعية تشير إلى صعوبة فصل السياسة عن هذه القضية.

فهناك تداخل ين الوضع فى أثيوبيا وعلاقته بكل من الصومال واريتريا، وهناك تعقيدات كثيرة فى الموقف السودانى، كما أن هناك حالة من عدم الاستقرار فى زائير (الكونغو الديمقراطية) وبورندى وروانـا، وهناك خلافات بين كينيا وأوغندا.

وقد طفت على السطح على مرور السنوات بعض المشكلات والتي تعتبر مزمنة خاصة بين كل من مصر وأثيوبيا في التنافس على تفعيل الأدوار والريادة.

كذلك فإن الحكومة الأثيوبية قد هددت فى أحد الحوارات بين البلدين ببناء السدود فى أعالى النيل على الروافد الأثيوبية "النيل الأزرق" و"السوباط" وحدث أن استدعت أثيوبيا بعض الخبراء من الولايات المتحدة الأمريكية لعمل دراسة للمشروع مما حدا بالرذيس الراحل أنور السادات بالتهديد بضرب أى سد تقيمه أثيوبيا ويؤثر على نقصان حصة مصر من نهر النيل.

إلا أن هذه المشروعات لم تكتمل نظراً لظروف أثيوبيا الاقتصادية ولم يقم منها إلا سد "فنتشا" بمساعدة البنك الدولى.

كذلك فإن أثيوبيا ترفض القبول بجيع الاتفاقات المبرمة والتاريخية التى تنظم تقسيم مياه النهر أملاً منها فى الاستحواذ على اكبر قدر ممكن من مياه النهر وفى محاولة السيطرة على منابع النيل وذلك شعوراً منها بأن مصر تعمل دائماً لمصلحة دول المصب - مصر والسودان.

إن ارتباط اثيوبيا بقضايا كثيرة تتعلق بالأمن القومى المصري منها مثلاً تطبيع العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية، ومنها أيضاً موقفها من قضية الجنوب السودانى وتشجيعه على الانفصال - قد عمل كل هذا دائماً على حرص المفاوض المصرى أثناء تفاوضه على المائدة الأثيوبية.

كذلك فقد تبدت مصلحة أثيوبيا فى أن يظل الصومال دائماً فى حالة حرب طاحنة لا تبرأ إلا بالانقسام وذلك للخلاف الصومالى الأثيوبى على منطقة أوجادين وذلك على عكس السياسة المصرية والتى تصدت لعدم تفتيت الصومال كبلد عربى مسلم، وذلك تأميناً لحدود مصر على البحر الأحمر.

وقد تم توقيع اتفاقاً بين مصر وأثيوبيا عام ١٩٩٣ تأكيداً لمصالح مصر المائية مع مراعاة مصالح دول النهر الأخرى.

وقد قضى هذا الاتفاق أيضاً على التشاور والتعاون بغرض إقامة مشروعات تزيد من تدفق مياه النيل والحفاظ عليه وحمايته.

إلا أن هذا الاتفاق قد تجنب ذكر الاتفاقيات القديمة مثل اتفاقية عام ١٩٥٩ كذلك فقد تجنب الحديث عن مبدأ الانصاف فى تقاسم المياه.

وقد عبر أحد أعضاء الوفد الأثيوبى وقتها عن ذلك بقوله :

"فكرنا وقتها أن مصر سوف تقوم بتقديم بعض التنازلات البسيطة، لكننا كما سنجاً.. لقد وجدنا أنفسنا أمام جدار من الصخر".

وفى عام ٢٠١٠ إتفقت خمس من دول حوض النيل الإفريقية علي توقيع اتفاقية "عنتيبى" بدون موافقة مصر والسودان.

وقد حدث العديد من المشكلات الدبلوماسية حول مدى مشروعية هذه الاتفاقية القانونية . حيث من المعروف ان أى تجديد لاعادة توزيع واستغلال مياه النهر لابد أن يتم بموافقة جميع دول حوض نهر النيل.

وتتمتع مصر بحضور اقتصادى وسياسى قوى وسط حوض نهر النيل، وقد تلخصت ملامح السياسة المصرية تجاه التعامل مع دول حوض نهر النيل فى عدة نقاط أهمها :

- محاولة تجنب حدوث أزمات كبرى تتعلق بمياه النيل.

- محاولة التخفيف من الأزمات التى تقوم بعض الأطراف الدولية بصنعها والتى من شأنها التأثير على سريان النهر.

- محاولة مساعدة دول الحوض فى التغلب على الفقر والقيام بعملية التنمية الاقتصادية وذلك بمنح المعونات لإقامة مشروعات تنموية.

كذلك فإن مصر تقوم ببناء المستشفيات والمدارس فى هذه الدول، بل وتقوم بإرسال الدكاترة والمهندسين والأساتذة المصريين لتعمير هذه الدول وذلك مساعدة منها لحل المشكلات المزمنة والتى يعانى منها دول حوض النهر.

- العمل على زيادة نصيب الفرد المصرى من حصته فى مياه النهر باستمرار.

وهكذا فإن الحوار المصرى الأفريقى فيما يخص الحفاظ على تدفق شريان الحياة من الجنوب إلى الشمال قد تطلب من صانع لسياسة المصرية الكثير من التفاوض والتعاون فى صناعة التنمية فى دول النهر وذلك حماية لشريان النهر.

كذلك فقد تطلب هذا التنازل فى مقابل حل مشكلات معقدة كان من الممكن إثارتها كعراقيل أمام مصر فى مواجهة دول حوض النيل.

وبصفة عامة فإن جفاف المياه الصالحة للحياة فى العالم سوف يؤدى إلى طريق محفوف بالمخاطر من حدوث مجاعات ونضوب أنهار تقوم عليها الزراعة والصيد وانحسار رقعة الأرض الزراعية.

كذلك فإن مسألة تقنين بيع وشراء المياه سوف تخلق الكثير من المشكلات العالمية والتى ستؤدى إلى عدم الحصول على المياه إلا للأغنياء فقط!!

وفى هذا سوف تستولى المدن الكبرى على نصيب الأسد من المياه على حساب المزارعين مما يهدد بحدوث أزمة زراعية وغذائية.

وسوف يظل هذا الحوار قائماً حتي يتم الحصول على بدائل تعويضية للمياه مثل :

- تحلية مياه البحر.

- التقليل من هادر التبخر.

- أو ترشيد الفاقد من مياه النهر إلى البحر.

الحوار السابع

الكارتلات
أسواق جنوبية في مواجهة الشمال
الغاز الإيراني.. كارتل جديد

ما هي الكارتلات؟
كارتل البترول من لغة التفاوض إلى لغة المساومة
أثر كارتل البترول على اقتصاديات الدول النامية
كارتلات أخرى
إيران وإنشاء منظمة جديدة لمنتجي الغاز
كارتل المستقبل؟
حقل جنوب فارس الإيراني
إنشاء صندوقاً للتمويل
فكرة كارتل جديد
توتال الفرنسية وإيران
لماذا إيران.. الحظر الأمريكي
الكارتلات في ميزان الدول النامية

الكارتلات

أسواق جنوبية فى مواجهة الشمال

الغاز الإيرانى .. وكارتل جديد

ما هى الكارتلات؟

الكارتل هو اتحاد للمنتجين أو اتفاقية من طرف المنتجين لسلعة معينة كالبترول أو الغاز تستخدم قوتها الجماعية لاستقرار أو لرفع سعر سلعة معينة خصوصاً فى حالة عدم مرونة الطلب على السلعة ومن أشهر الكارتلات - كارتل البترول ومنظمة أوبك.

إن هدف الكارتلات الحقيقى هو :

- حماية سلعاً أساسية لا يوجد لها بديل آخر على مستوى الاقتصاد العالمى.

- ولخلق جماعات اقتصادية تحمى هذه السلع وتقوم بالتأثير الاقتصادى والسياسى والتعاون الدولى.

إلا أن تصدير السلعة كمادة خام يحرم أصحاب الكارتل من الاستفادة المحلية فى تطوير تلك السلعة من حالتها الخام إلى حالتها المصنعة كما أنه شيئاً فشيئاً وعلى المدى الطويل تجد أن الموازين تتجه لمصلحة المشترى والذى يقوم بتصنيع السلعة وتصديرمنتجاتها ومشتقاتها وليس المنتج.

كارتل البترول من لغة التفاوض إلى لغة المساومة

ظهرت فكرة الكارتلات عندما قامت منظمة أوبك إثر حرب عام ١٩٧٣ برفع سعر البترول كمادة خام من جانب واحد أمام الدول الكبرى.

وقد أوحى ذلك للدول النامية بأنه يمكن قيام اتحادات منتجين أو كارتلات للسلع الاستراتيجية والتى تسيطر عليها هذه الدول بحيث تكون هذه السلع سلاحاً فى مواجهة الدول المتقدمة.

وبالطبع فإن هذه السلع يمكن التحكم فى العرض والطلب عليها عن طريق ما يشبه الاحتكار فى تخزينها أو ضخها للأسواق العالمية.

كذلك يمكن المساومة عليها عند التفاوض السياسى.

وفى فترة الستينات قامت الدول النتجة للنفط بتوسيع قدراتها فى التعاون فيما بينها كما أنها نجحت فى زيادة عائداتها من النفط.

وفى السبعينات تمكنت الدول ولا سيما الدول العربية المنتجة للنفط من بناء موقف مساوٍ ضد الدول المستهلكة للنفط.

وقد اجتمعت دول الأوبك فى عاصمة فنزويلا "كاراكاس" عام ١٩٧٠ وأصدرت قرارات برفع سعر البترول وزيادة الضرائب على الشركات المنتفعة بالنفط.

وفى طهران اجتمعت مجدداً دول الأوبك عام ١٩٧١ وكبرى الشركات العابرة للقارات والمنتفعة بالنفط للقيام بفرض ضريبة جديدة ورفع السعر، وعندما توقفت المفاوضات هددت دول الأوبك بقطع إمدادات البترول وأجبرت التهديدات تلك الشركات على التسوية، وتمت اتفاقية طهران على أن يتم رفع سعر بترول الخليج العربى من ١،٨٠ دولار للبرميل إلى ٢،٢٩ دولاراً للبرميل.

واشترطت زيادة سنوية مقدارها ٢،٥٪ سنوياً فى أسعار البترول وارتفاع الامتيازات الحكومية والضرائب المفروضة على هذه الشركات من ٥٠٪ إلى ٥٥٪.

وفى عام ١٩٧٢ طالب دول الأويك بعقد مؤتمر لمناقشة تأميم شركات البترول والمنتفعة بالنفط وعقدت المفاوضات فى المملكة العربية السعودية وقطر وتم تقديم إطار عمل حول إمكانية امتلاك دول الأويك نسبة ٢٥٪ إلى أن تصل إلى نسبة ٥١٪ بحلول عام ١٩٨٢.

وفي عام ١٩٧٣ طالبت الدول المنتجة للبترول ثانية برفع السعر فى مباحثات ڤيينا، وقد حدث أثناء المفاوضات أن قامت حرب ١٩٧٣ وقامت على إثره دول "أوابك" وهى الدول العربية المصدرة للنفط برفع سعر البرميل إلى ٥،١٢ دولاراً وذلك دعماً للعرب فى مواجهة الدول الكبرى التى تساند إسرائيل.

وقد تلا هذا أن رفعت دول منظمة "أويك" سعر البترول بقرار فردى من جانب المنتجين وبدون مفاوضات إلى ١١،١٥ دولاراً للبرميل!!

وترتب على ذلك زيادة الطلب على البترول في ما يقدر بحوالى أربعة سنوات بنسبة ٤٠٠٪.

وقد بلورت تلك المشكلات قوة كارتل البترول وفى استخدام البترول كسلاح سياسى، كذلك قوة البترول كسلعة استراتيجية غير مرنة سواء فى الطلب أو فى التفاوض عليها.

فلم تكن دول الجنوب – المسيطرة على الأويك – فى حاجة إلي التفاوض مع دول الشمال المستهلكة للنفط عند رفع سعره.

وقد قامت الدول المنتجة للبترول بتوقيع عقوداً مع شركات البترول السبع الكبرى فى العالم والعابرة للقارات والتي تستحوذ على البترول وتوزعه علي الدول الكبرى، تؤدى هذه العقود إلى ملكية وطنية كاملة للسيطرة على هذه الشركات .

وقد فقدت هذه الشركات مراكزها القوية كمدراء للاقتصادات النفطية وكذلك المراكز السياسية المتعلقة بالقرارات النفطية، على الرغم من ذلك فقد قد استمرت هذه الشركات تلعب دوراً كبيراً في مجال توفير التقنيات المطلوبة لخدمة وضخ وتوزيع البترول.

وظلت الدول الشمالية بشركاتها العابرة للقارات تواجه دول الجنوب المسيطرة على البترول، إلا أن الدول المستهلكة للنفط قد تفاعلت مع المشكلة بعكس المنتجين من حيث عدم توحيد قراراتهم لمواجهة السيطرة على البترول.

وقد حاولت الولايات المتحدة أن تقوم بتكوين إتحاداً جديداً لمنتجى البترول فى مواجهة دول "أوبك".

بل وقد هددت بالانتقام السياسى والعسكرى من هؤلاء الجنوبيين، وضغطت على دول أوروبا الغربية واليابان لحضور مؤتمر واشنطن فى عام ١٩٧٤.

إلا أن هذا المؤتمر قد انتهى بمعارضة كل من دول أوروبا الغربية واليابان لتلك الفكرة بل وأوصوا حكومة الولايات المتحدة بالتعاون مع "أوبك".

وشجعت الولايات المتحدة على تطوير وكالة الطاقة الذرية كذلك فى مواجهة "أوبك".

وطالبت فرنسا بقيام حوار بين الشمال والجنوب لحل أزمة البترول بعد نزاعات ومباحثات. وانعقد مؤتمر باريس عام ١٩٧٥.

وقد جاء على لسان "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكية أثناء حضوره مؤتمر باريس بدعوة من الرئيس الفرنسى ڤاليرى چيسكار ديستان (وقد ضم هذا المؤتمر تسعة عشر من دول العالم الثالث ومن ضمنها ست أعضاء من أعضاء الأوبيك يشاركهم سبع من الأقطار الصناعية ومجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة) :

"إننا نجتمع اليوم لأنه قد تم وضع النظام العالمى الجديد تحت تجربة مريرة قبل سنتين بسبب أزمة الطاقة، ولا توجد قضية عالمية أكثر أهمية على جدول الأعمال من قضية الاقتصاد العالمى".

أى أن البترول كمادة خام استراتيجية قد استطاعت قلب المائدة على دول الشمال فى مواجهة القرارات المنفردة من جانب دول الجنوب المصدرة للنفط.

فقد وجهت الأزمة الناتجة عن الحظر البترولى عام ١٩٧٣ ضربة مؤلمة إلى الدول الكبرى.

وعلى الجانب الآخر فقد حددت منظمة الأوبك هدفها وهو "حرية دول الأوبك التامة فى اتخاذ القرارات بشأن رفع سعر البترول وبشأن التزود به"، ولن يتم الاتفاق على ما من شأنه أن يحد من تصميم الأوبك على تحديد سعر البترول من طرف واحد أو على كمية الإنتاج أو على من سيمنع من شرائه.

وقد كان ذلك يعنى أنه على هامش تقييم نتائج مؤتمر باريس لا يوجد شئ للإتفاق عليه من الجانبين، ولم يكن المؤتمر سوى حواراً آخراً للطرشان بين الشمال والجنوب.

وقد بقيت الأوبك فعالة حتي منتصف الثمانينات حيث انخفض سعر البترول عام ١٩٨٥ من ٣٧ دولاراً للبرميل إلى ٢٦ دولاراً للبرميل.

واشتكت الصناعات البترولية من وجود تخمة فى الأسواق العالمية من خام النفط وذلك على الرغم من قيام الحرب بين دولتين من أكبر منتجى النفط في العالم وهما "العراق وإيران" إلا أن خفض إنتاج النفط بسبب الحرب لم يكن لينقذ صناعة النفط من تدهور الأسعار.

وقد قام الملك "فهد بن عبد العزيز" ملك السعودية بطرد وزير البترول "أحمد ذكى اليمانى" بسبب الفشل فى استرداد سعر البترول قبل الثمانينات.

وأخذت منظمة الأويك فى الابتعاد عن الأضواء الاقتصادية فى العالم.

أثر كارتل البترول على اقتصاديات الدول النامية

وتسيطر معظم الدول النامية على كارتل البترول مما كان له الأثر الكبير على اقتصاداتها.

وقد كان نجاح كارتل البترول بصفة خاصة مثالاً يحتذى به بل عاملاً مشجعاً لقيام كارتلات أخرى..

أى أن هذا قد شجع الكثير من دول العالم والتي تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج سلعة ما أو مادة خام على العمل على قيام ما يشبه نموذج "منظمة الأويك".

وكذلك فإن هناك بعض الكارتلات التي كانت سبباً فى إصلاح اقتصادات منتجيها.

ومن الجدير بالذكر أنه قد ارتفعت أسعار النفط أثناء الفقاعة الاقتصادية فى الولايات المتحدة (الأزمة الاقتصادية) والتى هوت بالاقتصاد العالمى إلى أن وصل سعر البرميل ما بين ١٠٠ دولار و١٥٠ دولاراً فى عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨!!

أما الآن فإن سعر برميل البترول يتراوح ما بين ٦٥ إلى ٨٠ دولاراً بعد الهبوط الحاد فى أسعار الكثير من المواد على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية.

إلا أن المحصلة النهائية من سيطرة الدول النامية على كارتل البترول كانت هى الانتقال من حالة الفقر إلى حالة الثروة، ومن الصناعات الناشئة إلى فوائض البترول.

وقد اعتمدت دول العالم الصناعى على البترول كمادة خام للطاقة حيث أصبح البترول - ولا يزال - المادة التى تتربع على عرش مصادر الطاقة واللازمة لقيام وتشغيل الصناعات واستخدامه فى الكثير من أوجه الحياة المدنية فى المدن الصناعية كمحرك للسيارات ووسائل النقل وإدارة المستشفيات وغيرها من المتطلبات اليومية.

ونتيجة لذلك أصبح الطلب العالمى على سلعة "البترول" طلباً لا يخضع لقوانين العرض والطلب بل يتحكم فيه من ينتجه، أى أنه طلباً غير مرن.

وسوف تشترى الدول الصناعية الكبرى "البترول" سواء عند انخفاض سعره أو عند ارتفاع سعره.

ولأن البترول سلعة ليس لها بديل فى استخداماته عبر أرجاء العالم فإن عليك عند الاستغناء عن شرائه إيجاد بدائل للطاقة - كالطاقة الحيوية أو الطاقة الشمسية مثلاً - وقد يستغرق ذلك سنوات لكى تحيل السيارات أو المصانع لتسير بالطاقة الشمسية!! وقد لايحدث ذلك على الإطلاق نظراً لعدم توافر مصادر تلك البدائل!!

والحقيقة أن حوالى ثلثى أعضاء هذا الكارتل من الدول العربية وخاصة دول الخليج العربى، وقد تكونت لدى هذه الدول فوائض من بيع النفط على مدار حوالى خمس عقود من الزمن حتى أصبحت هذه الدول والتى تتميز بقلة السكان أيضاً غير فقيرة وإن كان لم تخرج عن طور الدول النامية.

وتشترك هذه الدول فى الكثير من الاتجاهات السياسية منها العداء لإسرائيل وغيره..

وعموماً فقد أصبحت تلك الدول تتفق باللعب بضخ البترول أو منعه أو رفع سعره كورقة ضغط سياسى فى مواجهة دول الشمال (الدول الكبرى)

كارتلات أخرى

وتأثراً بفكرة كارتل النفط نشأت عدة رابطات أخرى لاتحادات المنتجين مثل كارتلات: الفلفل، والمطاط، والزئبق، الأخشاب، وخام الحديد، والجوت، والسكر، والشاى، البن، الموز، والبوكسيت.

إلا أن أقوى هذه الكارتلات تمثلت فى :

١ - الرابطة الدولية للبوكسيت عام ١٩٧٤.

٢ - اتحاد الدول المصدرة للموز عام ١٩٧٤.

٣ - اتحاد الدول المنتجة للنحاس عام ١٩٦٧.

وسوف نتعرض بشئ من التفصيل للكارتلات الثلاثة :

كارتل البوكسيت

واجهت جاميكا زيادة كبيرة فى أسعار وارداتها من المواد الغذائية والبترول مما جعلها ترفع من سعر مادة خام "البوكسيت" والذى يستخدم فى صناعة الألومنيوم.

وقد كانت جاميكا تسوق البوكسيت عبر ست شركات عابرة للقارات للولايات المتحدة والعالم.

وقد أرتفعت سعر سبائك الألومينا النصف مصنعة في أسواق الولايات المتحدة وقامت جاميكا بالتفاوض مع تلك الشركات ووضع اتفاقيات طولية الآجال والتى من شأنها زيادة التقنية المحلية ومشاركة الحكومة الجاميكية فى ملكية تلك الشركات،

وتنتج چاميكا خمس الإنتاج العالمى من البوكسيت والذي يستخدم فى صناعة الألومنيوم.

وعلى الرغم من أن إنتاج سبائك الألومنيوم يعتمد اعتماداً كلياً على مادة البوكسيت إلا أن تكلفة البوكسيت لا تتعدى ٣٪ من تكلفة المنتج النهائى (سبيكة الألومنيوم)، مما جعل الحكومة الچاميكية تتجه إلى تصنيع البوكسيت وتحويله إلى مادة "الألومينا" وهى مادة نصف مصنعة لإنتاج الألومنيوم.

وقد عمل هذا على رفع ثمن خامة البوكسيت إلى أربعة أمثالها عند تحويلها إلى أولمينا وكذلك عمل على رفع الدخل القومى الچاميكى إلى مرتين أمثاله وعمل على توفير العملة الصعبة أربع أمثال ما كانت عليه وفرص العمل أربع مرات بالمقارنة بتصدير البوكسيت كمادة خام.

وتبعت تلك الإجراءات إجراءات أخرى مماثلة فى دول الكاريبى المنتجة للبوكسيت.

وتأسست "جمعية البوكسيت الدولية" فى مارس عام ١٩٧٤ وخلال بضعة شهور بلغ أعضاء الجمعية أحد عشر عضواً هم "چاميكا، سورينام، غيانا، الدومينيكان، هايتى، غانا، غينيا، سيراليون، يوجوسلاڤيا السابقة، استراليا، واندونيسيا"، وتسيطر تلك الدول على ٨٥٪ من إنتاج البوكسيت كمادة خام..

وقد تفاعلت دول الشمال أو الدول المستهلكة بهذا الكارتل بالمقارنة بكارتل البترول حيث أن سعر مادة البوكسيت المكون لمادة الألومنيوم لم يكن يشكل جزءاً ذى بال بالنسبة لسعر المنتج النهائى.

كذلك فإن حصول الولايات المتحدة على نسبة ٨٦٪ من مادة البوكسيت كمادة خام قد جعل العرض والطلب برغم عدم المرونة قابلاً للتفاوض (بعكس كارتل البترول والذى تم

تدعيمه حتى صار العرض والطلب غير قابل للتفاوض بل يخضع لقرارات المنتجين).

وقد كانت الشركات العابرة للقارات والمسوقة لخام البوكسيت هى أداة استقرار أسواق البوكسيت حيث ارتبطت هذه الشركات ارتباطاً عرقياً وجغرافياً بالدول المنتجة فى چاميكا وسورينام وغيانا.

وقد نجحت كل من استراليا وغينيا عام ١٩٧٤ - ١٩٧٦ إلى زيادة إنتاجها من البوكسيت في مواجهة منتجي دول الكاريبي.

وفى عام ١٩٧٩ أعلنت الحكومة الاسترالية أنها لن تقبل قرار جمعية البوكسيت الدولية لإقامة قاعدة أسعار مشتركة للبوكسيت مقابل التزام الشركات المستوردة بشراء المزيد من البوكسيت الچاميكى!!

وكذلك فقد قامت أسواقاً تنافسية مستقلة من جانب البرازيل لإنتاج البوكسيت.

ومن المعروف أن البرازيل ليست عضواً فى "جمعية البوكسيت الدولية" إلا أنها تنتج خمس إنتاج البوكسيت العالمى مما زاد على خلق أجواء من التنافس فى الإنتاج.

كارتل الموز

يتركز إنتاج الموز فى خمسة دول تشكل حوالي ٦٥٪ من مصدرى الموز فى العالم وهم "الإكوادور ١٩٪، كوستاريكا ١٦٪، الفلبين ١٢٪، هندوراس ١٠٪، وبنما ٨٪".

إن الطلب على سلعة الموز غير مرن أيضاً ولا سيما فى الأجل القصير وذلك لأن السعر الذى يصل به إلى المستهلك لا يعكس سعر إنتاج الموز كسلعة داخل الدول المصدرة، بل تتركز تكلفة الموز فى "تكاليف النقل المبرد" والذى يقوم بنقل السلعة إلى الأسواق.

وتدير الشركات العابرة للقارات حقول الموز والتى توفر توزيع الموز ونقله ويتم تحميل هذه التكاليف على المستهلك.

وقد قامت الدول المنتجة للموز بتشكيل "اتحاداً للموز" عام ١٩٧٤ فى أمريكا الوسطى، وقد قام هذا الاتحاد باتخاذ قراراً لفرض ضريبة قدرها دولاراً واحداً على كل صندوق موز (على الرغم من أن هذا لم يتم عملياً).

علاوة على هذا فقد عملت الشركات المتعددة الجنسيات على عدم إنجاح هذا الاتجاه لرفضها رفع الضرائب الجديدة وتحدت حكام هذه الدول وهددت بإيقاف تدفق الموز ودمرت صناديق الموز بل وأوقفوا الكثير من العمل وهددوا بعدم الاستثمار وقرروا اللجوء إلى الرشاوى لعدم دفع الضرائب.

وبعد ذلك قررت أكبر الدول المصدرة للموز وهى الإكوادور الانفصال عن اتحاد الموز لمعارضتها الضرائب غير المقيدة للإنتاج (حيث آثرت الإكوادور أن يصاحب تخفيض الضرائب تخفيضاً مماثلاً من إنتاج الموز).

كارتل النحاس

"منظمة سيبيك" وهو الاختصار للحروف الأولى من "المجلس الفرنسى لحكومات الدول المصدرة للنحاس".

أنشئ هذا الكارتل فى عام ١٩٦٧ من أربعة دول هى تشيلى وزامبيا وزائير وبيرو وقد قامت تلك الدول على كارتل النحاس فى مناجمه إلا أن اختلاف تلك الدول تمثل فى عدم الاتفاق على كميات الإنتاج.

فقد قامت بيرو بطرح ثلاثة أمثال إنتاجها بقرار فردى وذلك فى مواجهة إنتاج الدول

الغير منضمة للكارتل (الفلبين والمكسيك وإيران).

وبدأت أسعار النحاس فى الهبوط عام ١٩٧٤ وقررت خفض الأسعار عام ١٩٧٦ بنسبة ١٥٪ ومرة أخرى فقد رفضت شيلى أن تؤيد هذا القرار.

وقد بدأت أسعار النحاس فى التحسن بعد غزو مقاطعة "شابا" فى زائير والتي تستحوذ على مناجم للنحاس.

كذلك ارتفعت النحاس نتيجة للإضرابات فى بيرو.

إلا أن هذا التحسن لم يرجع لاتفاق المنتجين!!

وأخيراً..

فإن دول الجنوب تحتكر حوالى ٩٠٪ من صادرات العالم من البن، وتختص أربع دول فقط بإنتاج حوالى ٥٠٪ من البن وهى كل من البرازيل وكولومبيا وأوغندة وساحل العاج.

كذلك فإن نصف الإنتاج العالمى من "الشاى" تسيطر عليه دولتين جنوبيتين هما الهند وسريلانكا.

إيران وإنشاء منظمة جديدة لمنتجى الغاز - كارتل المستقبل

إيران دولة نامية تعد من دول الجنوب - وهى دولة ذات موقع استراتيجى على الخليج العربى تستحوذ على جانب كبير من إنتاج النفط العالمى وهى دولة نشطة فى مجال الاقتصاد والتعاون الدولى مع دول الشمال مثل روسيا وفرنسا والصين.

وعلى الرغم من أن إيران تتعرض للكثير من المشكلات من جانب الولايات المتحدة!!

. إلا أن الطموح الإيرانى فى السعى للسيطرة على صناعة الغاز فى العالم وذلك بطريقتين - أولاً تطوير حقل جنوب فارس ويعد أكبر حقل لإنتاج للغاز فى العالم وثانياً السعى لإنشاء كارتل للناز - يجعل ثروات إيران النفطية تحظى باهتمام العديد من المستثمرين من دول كبرى عذيدة على الرغم من الحظر المفروض من جانب الولايات المتحدة.

إن الحوار بين الشمال والجنوب فى المسألة الإيرانية هو حوار جدير بالدراسة حيث تلعب استراتيجيات الغاز دوراً كبيراً بين العديد من الدول المهتمة بالأمر فى مواجهة الغضب الأمريكى من ظهور مثل هذا الكارتل تخوفاً من تكرار أحداث كارتل البترول ومعارضة سياسات إيران النووية.

حقل "جنوب فارس" الإيرانى:

إيران هى إحدى أكبر الدول العالمية إنتاجاً للبترول كما أنها تمتلك أكبر حقول الغاز العالمية وهو حقل "جنوب فارس".

يحتوى حقل "جنوب فارس" على احتياطيات تبلغ ١٤ متراً مكعباً من النفط والغاز أى ما يمثل حوالى ثمن احتياطيات العالم من النفط الغاز.

وقد أعلنت طهران أنها سوف تقوم بتصدير الغاز المسال في "تمبك" فى عام ٢٠٠٦.

وسوف يجرى تصدير حوالى ٢.٥ مليون طن من الغاز الطبيعى فى بداية المشروع ثم يتم ضخ حوالى ١٠.٨ طن فى مدة عام أخر (أى حتى عام ٢٠١١).

إنشاء صندوقاً للتمويل

وقد انسحبت شركات أوروبية عديدة من تمويل مشروع "حقل جنوب فارس" لضغوط من جانب حكومة الولايات المتحدة.

كذلك فإن شركة "توتال" الفرنسية قد تخوفت من الاستثمار فى هذا المشروع فى الأجل القريب.

إلا أن رئيس شركة النفط الإيرانية سيف الله جاشنساز قد قال : "إن إيران ستستكمل صفقة بقيمة خمسة مليارات دولار مع شركة توتال بحلول مارس عام ٢٠١٠".

وقد جرت المفاوضات ببطء شديد. وقد انتهت للاشئ بسبب الحظر الذى تفرضه الولايات المتحدة.

وقد قررت إيران إنشاء صندوقاً للاستثمار لتمويل مشروع "حقل جنوب فارس" خارج الجمهورية الإيرانية تجنباً للضغوط المالية التى تفرضها الولايات المتحدة عليها.

فى الوقت الذى تسعى الولايات المتحدة إلى تشديد العقوبات على إيران بسبب نشاطاتها النووية قال "أكبر توركان" رئيس شركة فارس للنفط والغاز : "إن طهران تنوى إنشاء الصندوق في البحرين أو دبى" وهما المراكز المالية الإقليمية.

وقال توركان – وهو وزير دفاع سابق – إنه رد فعل ضد العقوبات المالية على إيران، فليست هناك عقوبات على "صندوق استثمارى"!!

ويحتاج اقتراح إقامة الصندوق الذى سيكون متاح تمويله من قبل الجميع إلى موافقة ودعم الحكومة الإيرانية.

وقد ذكر توركان أن هناك العديد من البنوك الأجنبية قد انسحبت من العمل فى هذا المشروع نتيجة للحظر الأمريكى وقال : "ليس هناك بنكاً أوروبياً مستعد لتقديم تمويل جديد لنا. فالولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على كل البنوك الأوروبية".

وجاءت فكرة إنشاء الصندوق بعد أن استجاب بنك "سوسيتيه چنرال" لتمويل المرحلتين

١٧ و١٨ من "حقل جنوب فارس" بسبب ضغوط الولايات المتحدة.

وذكر توركان حالياً أنه يتم التعاون مع شركة "بتروفارس" المحلية و"إينى" الإيطالية لإبرام عقد إعادة شراء لتطوير المراحل ١٩ إلى ٢١ من حقل جنوب فارس.

ويحصل المستثمر على حصة فى إنتاج الحقل لفترة زمنية قصيرة ثم تقوم الدولة بشراء أسهم الحقل ثانية.

وقال توركان أن إيران سوف توقع اتفاقاً بقيمة ٢٥ مليار دولار مع مؤسسة النفط الصينية الوطنية البحرية (سى. إن. أو. سى).

وأضاف أن الصين تعمل بجدية بالغة من أجل هذا المشروع.

فكرة كارتل جديد..

في أحد الأنباء الحديثة طرحت فكرة مفادها أن إيران تسعى لإنشاء كارتل جديد لإنتاج الغاز، وقد ذكر آية الله على خامنئى أن إيران وروسيا يمتلكان حوالي نصف احتياطى الغاز فى العالم وأن بوسعهما تأسيس منظمة على غرار "منظمة أوبك"..

وقد تم طرح هذه الفكرة مما أثار غضب الولايات المتحدة والدول الأوروبية اللتان قد حذرتا من إنشاء هذا الكارتل وقالتا أنه سوف يشكل خطراً على أمن الطاقة عالمياً وسوف يفتح مجالاً للضغوط والمساومات السعرية.

ومن المعروف أن روسيا تمتلك أكبر احتياطى للغاز الطبيعى فى العالم تليها إيران فى المركز الثانى وقطر فى المركز الثالث.

وقد قال أليكسى ميلر الرئيس التنفيذى لشركة "جازبروم" وهى أضخم شركة لإنتاج

الغاز في العالم (وهي شركة روسية الجنسية): "قررنا عقد اجتماعات منتظمة - ثلاث أو أربع مرات سنوياً - لثلاثي الغاز الكبير لبحث القضايا المتعلقة بالتطورات في سوق الغاز".

وأضاف البيان الصادر في موسكو : "لدينا رؤية مشتركة لأهداف المنتدى والحاجة لتحويله إلى منظمة دائمة بأسرع وقت ممكن لخدمة أهداف استقرار إمدادات الطاقة في العالم".

ومنذ عدة أعوام تلتقي كبرى الدول المصدرة للغاز سنوياً بشكل غير رسمي في منتدى "الدول المصدرة للغاز" والذي يضم كذلك فنزويلا ونيجيريا والجزائر ومصر وأندونيسيا وليبيا.

وتسعى إيران إلى تحويل المنتدى إلى منظمة للغاز مثل منظمة الأوبك يضم ١٣ دولة كبرى لإنتاج الغاز العالمي وتتخذ تلك الدول القرارات التي تتعلق بالإنتاج وبالأسعار العالمية للغاز.

وفي تعقيب على هذا الخبر لمدير منظمة الطاقة الدولية التنفيذي "كلود مندل" قال أن لديه شكوكاً في نجاح منظمة لإنتاج الغاز على غرار أوبك عملياً..

ولقد كانت له في ذلك مبرراته حيث أن إمدادات الغاز التي تمتلكها هذه الدول مقيدة بعقود طويلة الأجل مع شركات عالمية عابرة للقارات تتضمن تعهدات بتوريد كميات معينة من الغاز.

وقد تساءل قائلاً في حديثه لوكالة رويتر علي هامش مؤتمر للطاقة : "هل يعني هذا أنه لن تكون هناك حرمة لهذه العقود؟ هذا أمر بالغ الخطورة، وآمل ألا يدور في ذهن أحد"..

توتال الفرنسية..وإيران !!

كريستوف دى ماچيرى.. الرئيس التنفيذى لشركة ومجموعة الغاز والنفط الفرنسية "توتال" .. وأحد أطراف اتفاقية للغاز بين شركة توتال والحكومة الإيرانية لتطوير حقل "جنوب فارس" البحري للغاز عام ١٩٩٧.

وقد اتهمت السلطات الفرنسية "دى ماچيرى" بتقديم رشاوى لإيران غبر هذه الصفقة ومنعته من الإتصال ببعض المسؤلين الإيرانيين أطراف العقد مثل الرئيس السابق "هاشمى رافسانجانى" وابنه، كما منعته أيضاً من مقابلة وسطاء ليسوا أطرافاً مباشرين فى هذا العقد.

وقد بدأ التحقيق فى العقد الموقع عام ١٩٩٧ بعد اكتشاف ٩٥ مليون فرنك سويسرى فى حساب أحد هؤلاء الوسطاء المصرفية فى سويسرا!!!.

لماذا إيران؟..الحظر الأمريكى..

ويرى المحللون أن الولايات المتحدة تدعم الجهود الغربية فى مواجهة إيران نظراً لأنشطتها النووية. لذلك فإن الولايات المتحدة لا تشجع مثل هذه الصفقات من جانب الشركات الغربية مثل عقود "شركة توتال" مع الحكومة الإيرانية.

وعلى الرغم من محاولات الولايات المتحدة فىفرض الحظر على الاقتصاد الإيرانى، إلا أن هناك من يعارض هذا - فروسيا والصين تساعدان إيران فى استكمال مسيرتها.

وتحظى منطقة الخليج العربى بصفة عامة - وإيران بصفة خاصة - باهتمام أمريكى شديد نظراً لمصالحها الاستراتيجية هناك، وتعتبر هذه المنطقة أكبر قاعدة نفطية حيث تنتج حوالى ٤٠٪ من حجم الإنتاج العالمى من النفط.

كما تقوم هذه المنطقة بتزويد الأساطيل البحرية الأمريكية فى البحر المتوسط والمحيطين الهندى والهادى.

وإيران منطقة حيوية استراتيجية على رأس الخليج العربى تحظى بمخزون عظيم من النفط والغاز الطبيعى، ولديها الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل فى شكل عقود طويلة الأجل لبيع هذا النفط.

هى عضو فى منظمة أوبك ولديها مشروع وليد لإنتاج الطاقة النووية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الملف النووى الإيرانى أحد الملفات المرفوضة والتى تهدد مصالحها فى منطقة الشرق الأوسط.

وعللت نشر الصواريخ الأمريكية حول دول أوروبا الشرقية – الدرع الصاروخى – ما هو إلا حماية لمصالح الولايات المتحدة ضد التهديد القادم من منطقة الشرق الأوسط (تعنى إيران).

وقد أوقفت الولايات المتحدة مشروع الدرع الصاروخى فى كل من بولندا والتشيك بناء على إيقاف روسيا صفقة أسلحة صواريخ إس ٣٠٠ كانت تنوى بيعها لإيران، وذلك بعد اقتناع الأولى بأن إيران لا تملك صواريخاً طويلة المدى، ولا يمكن أن تهدد أمن الولايات المتحدة.

والحقيقة أن مدى الصواريخ الإيرانية هى ١٧٠٠ كليومتراً، أى صواريخ قصيرة المدى، ولكى تتمكن إيران من ضرب أهدافاً فى أوروبا أو الولايات المتحدة يجب أن تمتلك صواريخ يصل مداها إلى حوالى خمسة إلى ثمانية آلاف كيلومتراً.

ونتوقع أن يستمر هذا السيناريو والذى تموله الولايات المتحدة حتى حتى يبدأ الحل

الجذرى لعدة مشكلات داخل إيران منها تصدير الإرهاب لدول الجوار وملف الديمقراطية والملف النووى (خاصة طموحات إيران لبناء مفاعل بوشهر الإيرانى والذى تساعدها فى بنائه روسيا والذى سوف يخضع للرقابة من جانب هيئة الطاقة الدولية).

الكارتلات فى ميزان الدول النامية..

وقد لعبت الكارتلات دوراً هاماً فى اقتصادات الدول النامية فى مواجهة الاقتصادات الكبرى.

إلا أن الدرس الذى استفادته دول الكارتلات كان أكبر من مواجهة مشكلات هامة مثل تنمية اقتصاداتها، فقد تعلمت دول الجنوب معنى التفاوض والمساومة حتى يتم الاتفاق على قرار ما يل وتنفيذه بقوة ما يمتلكون من سلعة استراتيجية وذلك فى مواجهة الكثير من الإجحاف والتصلف من جانب الدول المتقدمة مثل فرض التفضيلات وتقنين حصص التصدير والمصالح السياسية المدعومة بالمساعدات.

وسوف يظل هذا الحوار - حوار الكارتلات - قائماً حتى تتمكن دول الجنوب من الإتحاد الاقتصادى أو الإندماج الكامل مع بعضها البعض لتكوين تكتلات اقتصادية عالمية جديدة فى مواجهة الدول الشمالية.

الحوار الثامن

البيئة..
أرض واحدة مسئولية الجميع

البيئة ونواتجها الغير مرغوبة (التلوث البيئي)

التلوث الناتج عن استخدام الطاقة:

١ - التلوث الذرى والإشعاعى

٢ - التلوث الناتج عن استخدام وقود السيارات

ظاهرة الانبعاث الحرارى

تآكل طبقة الأوزون الستراتوسفيرى

التفاوض حول مشكلة البيئة..

الفقر والتلوث متلازمان

اتفاقية كيوتو

على هامش مؤتمر حماية طبقة الأوزون

مؤتمر كوبنهاجن

إلى أين؟

البيئة..

أرض واحدة مسئولية الجميع

إن ما يجرى حولنا ويؤثر فى بيئتنا - محور معيشتنا - إنما هو بالطبيعة مسئوليتنا - بصماتنا وملامح حياتنا.

والبيئة بين مؤثر ومتأثر إنما هى فى الحقيقة هبة الله إلينا وأمانته والتى قد نجعل منها نعيماً لحياتنا وحياة أجيال قادمة، أو نحيلها جحيماً.

إلا أن المحصلة النهائية دائماً هى أن هناك نتيجة طردية بين الإنسان وبيئته، إذ أن البيئة العفية تخلق إنساناً صحيحاً، أما البيئة الضعيفة فإنها توجد أنظمة شوهاء من الطبيعة تؤثر على حياة الإنسان والمجتمعات العمرانية تأثيراً سلبياً.

والحقيقة أيضاً إنما الإنسان فى طريقه لتحسين أنماط معيشته لخلق مزيداً من الرفاهية وذلك بإنشاء المصانع التى تعمل بطاقة الفحم أو بركوبه السيارة التى تعمل بالبترول أو باستخدام المبيدات والكيماويات لمكافحة الآفات الزراعية لم يكن ليلحظ المردود الخطير لعوامل زيادة الرفاهية وإهانة البيئة من حوله.

كذلك فإنه على مدار السنوات الأخيرة قد لوحظت شواهد عديدة تدل على أن هناك خلل بيئى قد حدث نتيجة لنظام المجتمعات الصناعية الحديثة مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض وتغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر وتآكل التربة الزراعية بفعل تمدد مياه البحر وذوبان الثلوج وتسمم الأحياء المائية بفعل التسرب الإشعاعى والذرى والنفايات وتسرب الرصاص من المصانع إلى مياه الأنهار والبحيرات.

كذلك فإن معظم المشكلات الناتجة عن نظام صناعى تنتهجه إحدى الدول الكبرى إنما يدفع ثمنها كل من الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء.

فتلك المشكلات لا يحدها حدود وتمتد آثارها لتلوث الكثير من دول العالم والتى قد تتأثر من جراء هذه المشكلات.

ولكى نقوم بحل المشكلات البيئية فإنه يجب علينا أن نعرض بعض المشكلات البيئية العالمية التى قد نتجت حديثاً ونسلط الأضواء على بعض الحقائق التي قد تكون مؤشرات خطرة على مستقبلنا ومستقبل أرضنا.

البيئة ونواتجها غير المرغوبة (التلوث البيئى)

يمكن أن نقوم بتعريف البيئة بأنها العالم الذى ندور فى فلكه والذى نعيش فيه من ماء وهواء.. من طبيعة وتفاعلات وتربة وكافة الكائنات الحية الأخرى.

هذه البيئة تستحوذ على جميع نشاطاتنا الحيوية والحياتية بما تحتويه من خير وشر، إنها كالبوتقة التي تستحوذ على حياة جميع الأحياء بل والجمادات على وجه الأرض.

ونحن فى حياتنا اليومية نقوم بإهانة بيئتنا بالاستخدام السيئ لما تحتويه من خدمات مسخرة لنا.

فنحن نأكل الطعام ونلقى الفضلات ونواتج الطعام من أكياس ومعلبات وعبوات فى القمامة، فأين تذهب هذه القمامة؟

ونقوم بركوب السيارات ونطلق نواتج احتراق الوقود فى الهواء.. فأين تتراكم تلك النواتج؟

ونحن نستخدم الطاقة الذرية فى توليد الطاقة الكهربية ونقوم بالتخلص من النفايات الإشعاعية والذرية داخل حاويات، وقد لا نستطيع التخلص منها بصفة نهائية مما ينذر بمؤشرات شديدة على الأحياء بل وعلى الأرض أيضاً.

ونحن من أجل الحصول على بعض المعادن المشعة نقوم ببعض العمليات الكيميائية التي ينتج عنها بعض المواد السامة والمشعة والتي تؤثر على كوكبنا.. فبأى نسبة سوف تؤثر علينا وعلى صحتنا ؟

إن هذه الطاقات غير المستخدمة والتي نعتبرها نفايات أو نواتج غير موغوبة إنما هي تتحول من حالة إلى أخرى، وغالباً ما تكون تلك الحالة الأخرى هى أشد خطورة إذا لم نقم نحن بتوجيهها وبالتالى تصبح فى دور المؤثر فى بيئتنا بالتلوث والذى قد تختلف درجاته من حالة إلى أخري.

وهناك نوعان من أنواع التلوث :

١ - التلوث الطبيعى وهو التلوث الناتج عن التفاعلات الطبيعية مثل حرائق الغابات والثورات البركانية والفياضانات وغير هذا.

٢ - التلوث البيئى الصناعى وهو الناتج عن تفاعل الإنسان والبيئة مثل تدخل الإنسان بإبادة الأشجار في الغابات أو استخدام الوقود الأحفورى (البترول) أو التلوث الذرى والإشعاعى!!

ولقد أثبتت البيئة مقدرتها على التفاعل الإيجابى مع النوع الأول من التلوث (التلوث الطبيعى) عن النوع الثانى، حيث أن كفاءة الطبيعة تكون أبطأ فى مواجهة المشكلات التى قد سببتها المدنية الحديثة أو المتطلبات الاقتصادية والمدنية الصناعية ومتطلبات الرفاهية أو حتى ثقافة الاستهلاك.

وسوف نقوم بشرح بعض أنواع التلوث التي نرى أنها قد تكون ذات تأثير شديد على مستقبل أرضنا..

أولاً التلوث الناتج عن استخدام الطاقة

منذ عصر الثورة الصناعية فإن الإنسان باستغلال العديد من أنواع الطاقة اللازمة للنهضة المدنية الحديثة فاستخدم قوة الفحم ثم قوة البترول ثم استخدم قوة الطاقة الذرية.

وقد أثبتت حالة الأرض منذ ذلك الوقت حتى الآن أن تلك الطاقات لها أثر سيئ على البية المحيطة :

١ - التلوث الذرى والإشعاعى :

تستخدم الطاقة الذرية فى الحصول على الطاقة لتشغيل المولدات الكهربية من مصادر صناعية كما تستخدم فى بعض التطبيقات فى المعالجات الطبية، وبعض التطبيقات الأخرى مثل تشعيع الغذاء للتصدير والحفظ، والقيام بمعالجة بعض الأحجار لتصبح أحجاراً كريمة لتستخدم فى الصناعة وإنتاج الحلى والزينة، وغير هذا من صناعة وإنتاج أسلحة دمار شامل وقنابل ذرية تستخدم فى الحروب (وهذه أسوأ التطبيقات).

هذه الطاقة قد تصبح كالوحش تأكل بيئتنا وتدمرها إذا لم يتم ترويضها حتى تصبح آمنة (مع العلم أن هذه الطاقة لا تصبح آمنة بنسبة ١٠٠٪ بل دائماً ما تكون ذات أثر بيئى سيئ).

وقد يحدث أن يصبح المفاعل الذرى غير صالح للاستخدام كالتهالك بفعل التشغيل (ومن والمعروف أن عمر معظم المفاعلات الحالية لا تتعدى أربعين عاماً من التشغيل كما أن تفكيك المفاعل يستغرق حوالى من ست إلى سبع سنوات) أو أن يقوم بتسريب بعض النشاطات الإشعاعية الناتجة من التفاعلات الكيميائية التى يقوم بها لإنتاج المعادن النادرة من اليورانيوم.

كذلك فإن غاز الرادون المشع والناتج عن التحلل الطبيعى "لليورانيوم - ٢٣٨" يمثل خطراً كبيراً على حياة العاملين بالمناجم التى يستخرج منها اليورانيوم حيث يعمل غاز

"الرادون" على الإصابة بأمراض سرطان الدم واضطرابات الغدة الدرقية، ويمكن أن يؤدى تلوثه فى النهاية إلي الوفاة.

ويخزن الوقود الذرى حالياً فى حاويات معدنية مبطنة بطبقة من الكربون أو فى داخل حاويات أسمنتية ثم يغطى ببحيرات صناعية مائية لاستخدامها كمبردات.

وهناك من يستخدم القوى النووية في توليد الكهرباء بطريقة استخدام سليمة بعيدة عن تلوث البيئة إلا أن مشكلة النفايات النووية تبقى قائمة عند انتهاء عمر محطات القوى الكهربائية.

وتنقسم هذه النفايات إلى قسمين :

١ - الوقود المستخدم والذى يغذى المفاعل بحيث يصبح فى نهاية عمر هذا المفاعل إحدى النفايات التى يجب التخلص منها والتى تحتوى على نشاط إشعاعى فائق وحرارة شديدة.

ولأن كل من البلوتونيوم والتريتيوم عنصران لا يوجدان في الطبيعة فإنه يجب معالجة اليورانيوم لتوليد هذه المعادن.

وأثناء عملية المعالجة من معدن إلى معدن آخر تتولد بعض النفايات على هيئة سائل عالى الإشعاع يضر بالبيئة.

ومن المعروف الآثار السيئة والمؤثرة على الجنس البشرى نتيجة استخدام التطبيقات النووية مثل كوارث الحرب علي اليابان والتى قامت بها الولايات المتحدة أثناء ردها على قصف اليابان لميناء "بيرل هاربر" الأمريكى، الأمر الذى سارع بإنهاء الحرب العالمية الثانية!!

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف مدينتى "هيروشيما" و"ناجازاكى" اليابانيتين بالقنابل الذرية الأمر الذي قد أدى إلى إحراق وصهركل ما هو على سطح هاتين المدينتين من أحياء وغير أحياء، بل أنه لم يتم اكتشاف اثار ما حدث إلا بعد ذلك بعدة سنوات على الجنس البشرى والسلالات الآدمية من تشوهات خلقية وعاهات تستمر أجيالاً عديدة .

كذلك فإن هناك بعض النفايات الذرية والتي تقوم إسرائيل بالتخلص منها بوضعها فى حاويات أسمنتية تحت الأرض بمدينة "النقب"، وهى النفايات الناتجة عن تشغيل مفاعل "ديمونة" الإسرائيلى والتي لها أثر شديد علي السكان والزراعة والصحة العامة.

وعموماً فإن الطاقة المتولدة من تشغيل مفاعل يحتوي على وزن معين من اليورانيوم (من الكيلوجرامات) فإنة يقوم بتوليد طاقة تعادل حوالى ٢،٢ طن تقريباً من الطاقة المتولدة من وزن مماثل من الفحم.

٢ - التلوث الناتج عن استخدام وقود السيارات

ويعتبر التلوث الناتج عن قيادة السيارات والنقل هو أكبر ملوث "نمطى" يقوم به الإنسان ضد بيئته والذى ينتج عن احتراق الجازولين (البنزين)، وتخرج النواتج عن طريق عادم السيارات محتوياً على أكاسيد نيتروچينية وهيدروكربونات وأول أكسيد الكربون والرصاص وبعض الانبعاثات السامة إلى الهواء الجوي.

وهناك بعض المؤشرات الهامة على صحة الإنسان والناتجة عن احتراق وقود السيارات:

١ - أول أكسيد الكربون :

ويؤثر انبعاث غاز أول أكسيد الكربون على مقدرة الإنسان على استنشاق الأكسچين

وبالتالى يؤثر على مقدرة الدم علي الامتصاص الجيد للأكسچين مما يخل بالإدراك والتفكير ويسبب الشعور بالنعاس وقد يسبب فقدان الوعى، وفي أسوأ الحالات قد يؤدى إلى الوفاة!!

وكذلك يؤثر على صحة النساء الحوامل ويؤثر على صحة الجنين وقد يولد الجنين مصاباً بمرض عقلى بل وقد يؤدى إلى فقدان الأم جنينها قبل الولادة.

٢ - ثانى أكسيد اليتنروچين :

يؤثر غاز ثانى أكسيد النيتروچين على الرئة (الجهاز التنفسى) وقد يسبب الالتهابات الشعبية ، ويمكن أن يؤدى أيضاً إلى فقر الدم والسعال.

٣ - الرصاص :

ويحتوى البنزين على كمية من الرصاص والذى يؤثر على الدورة الدموية يقلل من مقدرة الأطفال علي التعلم بل ويؤثر على الأجهزة التناسلية والعصبية ويقول الكيميائى البيئى "مانويل جويرا" أن هناك جيلاً بأكمله من الأطفال بالمكسيك قد يولد معوقاً ذهنياً بسبب التسمم بالرصاص!!

٤ - وكذلك فإن هناك بعض الانبعاثات لبعض الغازات السامة من نواتج احتراق الوقود قد تقوم بتوليد أمراضاً سرطانية، وقد تتسبب هذه السرطانات فى مقتل حوالى ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ شخص سنوياً.

وبصفة عامة فإن التلوث الناتج عن استخدامها الطاقة قد أدى إلى حدوث تغيرات مناخية شديدة مما أدى إلى حدوث ظواهر مناخية جديدة لم تكن معروفة من قبل على وجه الأرض مثل ظاهرة الانبعاث الحرارى ظواهرة ثقب أوزون الستراتوسفير والأمطار الحمضية وذوبان الجليد وغير هذا..

هذه التغيرات تعمل علي تغيير شكل الكرة الأرضية وإعادة جغرافيتها من جديد حيث أنه سوف تتآكل العديد من الجزر الصغيرة وتمحى من على خريطة العالم بفعل تمدد مياه البحر وذوبان الجليد.

وعند قيام وكالة ناسا الأمريكية بعمل أبحاثها فى القارة المتجمدة القطبية الجنوبية وجدت أن مياه المحيط ترتفع بنسبة تسعة أمتار سنوياً بفعل ذوبان الجليد مما ينذر أيضاً بحدوث فيضانات نتيجة تمدد المياه وكذلك فإن هذا يعتبر مؤشراً على ارتفاع درجة حرارة الأرض.

كما سوف تجف العديد من دلتا الأنهار بفعل ارتفاع درجة حرارة الأرض وتتحول العديد من القرى القائمة على الزراعة إلى مدن ليست زراعية!!

وسوف ينتج من تمدد مياه البحار أن بعض الأنهار سوف تزداد ملوحة مياهها وتفقد الكثير من ثروتها السمكية والأحيائية داخل الأنهار.

وعلي كل حال .. فإننا سوف نقوم بتفصيل بعض هذه الظواهر - على حدة - نظراً لأهميتها الخطيرة على مستقبل حياتنا على سطح الكوكب.

١ - ظاهرة الانبعاث الحرارى

لاحظ العلماء أن درجة حرارة الأرض ترتفع عاماً بعد عام خاصة خلال القرنين الماضيين واللذين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالثورة الصناعية واستخدام الطاقة المولدة للحرارة والمحركة للآلات الصناعية المستخدمة فى الإنتاج.

ولم يستطع العماء تفسير ارتفاع درجة حرارة الكوكب علي أنها ارتفاعاً طبيعياً (أى

يمكن أن يعزى إلى أسباب بفعل العوامل الطبيعية) مثل تأثير النشاطات البركانية أو التقلبات الشمسية.

وبالتالي لفت هذا الارتفاع نظر العالم إلي وجود نشاط إنساني يتسبب في تلك الظاهرة والتى قد سميت بظاهرة الإحتباس الحرارى.

وتعرف ظاهرة الاحتباس الحرارى بأنها "زيادة درجة حرارة الطبقة الدنيا من الغلاف الجوى المحيط بالأرض نتيجة لزيادة انبعاثات الغازات المكونة لما يعرف باسم "الصوبة الخضراء" والتي يزداد درجة انبعاثها مع زيادة التقدم في استخدام أنواع الطاقة السابق ذكرها".

وتتكون غازات "الصوبة الخضراء" من بخار الماء وثانى أكسيد الكربون وغاز الميثان والغازات الكلوروفلوروكربونية والأوزون الستراتوسفيري وأكسيد النيتروز.. هذه الغازات تعمل علي احتفاظ الأرض بدرجة الحرارة.

وعندما ازدادت تلك الانبعاثات نتيجة النشاط المدنى والثورات الصناعية الحديثة بدأت تلك الغازات تحتبس وتتراكم حول الغلاف الجوى بدرجات أكبر، مما عمل على ارتفاع درجة حرارة الأرض فيما يعرف باسم "ظاهرة الاحتباس الحرارى".

ولقد نشطت هذه الظاهرة بصفة خاصة خلال عقد الثمانينات، ففي صيف عام ١٩٨٨ حيث اشتد النشاط الكونى لينتج عنه ارتفاعاً ملحوظاً فى درجة حرارة الأرض أدى إلى هبوط محصول القمح الأمريكى - ولأول مرة - دون مستوي إنتاجيته لسد الاستهلاك القومى وذلك بسبب الجفاف!!

وهبطت مستويات سطح الماء فى نهر الميسيسيبى هبوطاً شديداً بل وقد ظلت سفن البضائع راكدة به عدة أسابيع بما تحمله من سلع تجارية!!

واشتعلت حرائق الغابات دون إمكان السيطرة عليها.

وأدت الفيضانات في بنجلاديش إلي وفاة ٢٠٠٠ شخص، وقامت بتشريد الملايين من الأشخاص، وقد حدث كل هذا في صيف واحد لسنة واحدة (عام ١٩٨٨)!! مما أنذر المجتمع البشرى بإنذار ارتفاع درجة حرارة الأرض كظاهرة عالمية!!

ومن المعرف عالمياً أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما أكبر دولتين في العالم تتسببان في انبعاث غازات الصوبة الخضراء نظراً لنشاطهما الصناعى.

كذلك من المعروف أنه بحلول نهاية هذا القرن سوف ترتفع درجة حرارة الكون بمقدار ١٠،٥ درجات مما يثير الذعر في كثير من دول العالم وبالمقارنة بسنوات القرن الماضى فإن ارتفاع درجة حرارة الأرض لم تزد عن درجة واحدة فقط!!.

تآكل طبقة الأوزون الستراتوسفيرى

الأوزون هو مركب جزيئى من جزيئات الأكسجين (أو ٢) بالإضافة جزئ واحد من الأكسجين (أو) فيتكون (أو٣) وذلك بمساعدة الأشعة فوق البنفسجية الصادرة من الشمس.

هذا المركب ترجع أهميته في استخدام الأشعة فوق البنفسجية وحجبها عن الوصول إلى الأرض، فإن الإشعاع بالضوء فوق البنفسجى يسبب أضراراً كثيرة مثل سرطانات الجلد وحروقاً شمسية ويعمل على التقليل من إنبات محصول فول الصويا ويقوم بتدمير الأسماك التي تعيش قريباً من سطح الماء.

كذلك فإن الأوزون يحجز الحرارة المصاحبة للأشعة فوق البنفسجية وبالتالي يخلق طبقة أكثر دفئاً من الطبقات التي تليها.. هذه الطبقة تسمى طبقة "الستراتوسفير".

وقد تفهم العلماء أن التدخل بالتفاعلات في هذه الطبقة قد يعمل على تحويل الأوزون إلى أكسچين بمساعدة عامل حفاز مثل "الكلور" وما تحتويه المركبات "الكلوروفلوروكربونية".

وقد ظهر ثقب الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية وأثبت العلماء أن هذا الثقب إذا قدر له أن يمتد إلي أجزاء أخرى من الأرض فإنه قد يتلف أشكال الحياة جميعها تقريباً في البحر والتى على البر بتأثير كميات الإشعاعات فوق البنفسجية المرسلة.

التفاوض حول مشكلة البيئة..

هي إذن أرض واحدة يتقاسمها شعوب عديدة، منها ما يقوم باستغلالها من أجل رفاهته الإستغلال الأسوأ ومنها من لم يفسدها بالمدنية الحديثة بعد.

إلا أن جميع الدول على السواء سوف يطالها جزء من الآثار المدمرة لتغيير المناخ.

وقد حدث استطلاع للرأى فى عام ٢٠٠٨ حول قضية تغير المناخ فوجدوا أن عدد الناس التى قد وعت تلك المشكلة قد زادت بنسبة ٣٪ بالتوعية عن طريق وسائل الإعلام (غالبيتهم من المدن).

لكن هل قرأ أو سمع الملايين من المزارعين أو صيادين الأسماك أو المشتغلين بثروات الغابات عن قضية تغير المناخ (أو قضية الاحتباس الحرارى)؟

ويقول البنك الدولى "أن الدول الفقيرة سوف تتأثر بقدر أكبر من الدول الغنية نتيجة للتقلبات السريعة والمفاجئة فى الأنشطة المناخية مثل الفيضانات ونوبات الجفاف.

كذلك فقد يؤدى ارتفاع منسوب سطح البحر نتيجة لارتفاع درجات الحرارة إلى تشريد عشرات الملايين من البشر الذين يعيشون فى مناطق عديدة مثل دلتا النيل إلى جانب

اختفاء الدول الجزرية الصغيرة من على خريطة العالم.

وقد طالبت مجموعة الثمانية من البنك الدولى تقديم خطة تساعد على مشروعات الاستثمارات فى الطاقة النظيفة والإنتقال إلى اقتصاد منخفض الكربونية.

وقد أنشأ البنك الدولى ما يسمى "بصناديق الكربون" والتي تساعد الاستثمارات المنخفضة الكربون التى تتخلص من الغازات الصناعية بصورة نظيفة، وتعمل على تحسين استخدام وزيادة كفاءة الطاقة وابتكار الطاقة المتجددة والبديلة مثل الوقود الحيوى وتغيير نمط استخدام الأراضي وإعادة التشجير وغيرها من المشروعات.

وهناك ما يزيد علي عشرة "صناديق تمويل" بما يقارب بليونى دولار أمريكى.

وتقوم البلدان الصناعية الكبرى بمساعدة الدول النامية للإستثمار الذي يشجع على الحد من الإنبعاثات الكربونية والعمل علي إيجاد بيئة نظيفة.

مع العلم أن معظم هذه الاستثمارات هى استثمارات طويلة الأجل تعمل فى إطار اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ "كيوتو".

جريمة الدول الكبرى تخفيها الدول الفقيرة

وتقوم بعض الدول الكبرى بالمتاجرة فى النفايات السامة والتخلص منها أو تخزينها أو تفريغها داخل الدول الفقيرة.

وقد تم إفراغ نحو ٤٠٠ طناً من النفايات السامة فى مناطق متفرقة من ساحل العاج. وقامت بنقل تلك المواد سفينة شحن تابعة لإحدى الشركات اليونانية وتحمل العلم البنمى بعدما قامت شركة هولندية بنقل تلك الشحنة من أوروبا إلى أفريقيا.

وقد تسرب جزء كبير من تلك الشحنة إلى إحدى البحيرات الشاطئية مما أدى إلى تسمم العديد من مواطنى ساحل العاج.

ولم يتمكن الخبراء من تحديد تركيبة تلك المواد التى تسبب صعوبات فى التنفس والرعشة والإسهال وآلام حادة - ثم تؤدى إلى الوفاة!!

ومن المعروف أن الفساد السياسى وقبول الرشاوى فى الدول الأفريقية قد يسمح لبعض الدول الكبرى بإلقاء المخلفات السامة وإخفاء الجرائم الصناعية داخل حدود الدول الفقيرة.

وهذا يتطلب تكثيف الجهود والعمل علي زيادة الوعى بمخاطر التلوث البيئى داخل تلك الدول حتى لا تتكرر تلك المأساة.

الفقر والتلوث متلازمين

تعتبر أندونيسيا ثالث أكبر دول العالم مصدراً لتلوث انبعاث غازات الكربون بعد الولايات المتحدة والصين حيث يبلغ حجم انبعاث غاز الكربون سنوياً حوالى بليون طن، وقد وجد أن انبعاثات ظاهرة الاحتباس الحرارى تزداد سنوياً فى اندونيسيا بمقدار ٢٪.

ويعزى هذا الارتفاع بسبب إزالة النفايات ووسائل النقل ومحطات توليد الكهرباء.

لذلك قامت الحكومة الإندونيسية بمساعدة البلدان الصناعية بوضع دراسة تهدف إلي تخفيض النبعاثات الحرارية.

وقد وجد أن كلفة تخفيض انبعاث الغازات تساوى حوالى عشرة دولارات لكل طن من ما يماثل ثانى أكسيد الكربون.

وتحتاج اندونيسيا إلى حوالى ١٠،٨ بليون دولار لتمويل هذا المشروع.

وسوف يساعد هذا المشروع فى تخفيف آثار تغير المناخ وحماية أندويسيا من عوامل الفقر الناتج غن ظاهرة الاحتباس الحرارى.

اتفاقية كيوتو

وفى عام ١٩٩٢ تم انعقاد مؤتمر فى مدينة "ريو" للتفاوض حول الموضوعات البيئية التي تهم الكثير من دول العالم.

واتفق علي أن يكون انعقادها بصفة دورية حول ثلاث موضوعات بيئية رئيسية هى "مشكلات التغير المناخى" و"مشكلة التصحر".

وقد دخلت اتفاقية تغير المناخ حيز التنفيذ بحلول عام ١٩٩٤.

كذلك بدأت تفعيل اتفاقية مكافحة التصحر عام ١٩٩٧.

وقد حثت اتفاقية كيوتو الدول الصناعية الموقعة عليها بتخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بمقدار ٥٪ سنوياً.

وقد حثت تلك الاتفاقية على استخدام آليات للطاقة النظيفة.

وقد وقعت الدول للعمل على خدمة بيئة الأرض وتم التصديق على الإتفاقية بتوقيع ١٧٥ دولة (إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن من بين هذه الدول) وهذه الإتفاقية تقضي بوضع استراتيجيات وخطط عمل قومية للحفاظ على البيئة.

إلا أن أحكام هذه الاتفاقية تعتبر غير ملزمة بشكل عام حتى الآن وعلى هذا فإنه ليس من المستغرب أن يكون تأثيرها ضعيفاً فى إصلاح المشكلات التى تتطلب حلولاً جذرية مثل مشكلات إصلاح التدهور البيئى والذي يتطلب تجاوز مرحلة النصائح والقيام بإيجاد بدائل للطاقة تكون صديقة للبيئة.

وفى عام ٢٠٠٦ تم استثمار حوالى ٧٥،٣ مليار دولار أمريكى فى مشروعات لإنتاج الطاقة النظيفة.

وفى عام ٢٠٠٧ بلغ عدد مشروعات الطاقة النظيفة حوالى ٢٨٠٠ مشروعاً حصل ٤٤٢ مشروعاً منهم على أرصدة تخفيض الكربون قيمة حوالى ١٠٠ مليون دولار.

على هامش مؤتمر حماية طبقة الأوزون

وتم عرض مجهود مصر فى التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون والتحول إلى مواد أخري بديلة وصديقة للبيئة فى عدة قطاعات مثل قطاع الإيرسولات وصناعة الفوم والثلاجات المنزلية والمذيبات الصناعية.

وتقوم وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الزراعة للقيام بالتجارب التى تخدم هذا الهدف وإيجاد البدائل المناسبة للبيئة المصرية لمواجهة إيقاف استخدام مادة بروميد الميثيل والتى تستخدم في تعقيم التربة وتبخير مخازن المحاصيل الزراعية والصوامع والمعالجة بالحجر الزراعى. كذلك يتم التعاون مع وزارة الجمارك بهدف منع الممارسات غير المشروعة فى تجارة المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

مؤتمر كوبنهاجن

عقد العام الحالى (٢٠١٠) مؤتمر كوبنهاجن لبحث التغير المناخى العالمي والذي شارك فيه حوالى ١٩٤ دولة (قد قاطعته بعض الدول).

وقد تم عقد آمالاً كبيرة على هذا المؤتمر لتفادي أخطاء إتفاقية كيوتو السابقة إلا أن النتائج لم تسفر عن جديد، فلم يتوصل الشركاء لاتفاقية ملزمة للأطراف المشاركة بتخفيض انبعاثاتها الحرارية والحفاظ على بيئة سليمة.

وقد قال "رويرت أور" مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشئون السياسة العالمية : "إن كل التعهدات التى قدمت فى قمة كوبنهاجن لا ترقى لمستوى ما يريده العلماء، لكنها ستخلق أسواق كربون ضخمة، وتوفر تدفقات مالية من شأنها تغير المعاملة التى نحن فيها حالياً".

وتقول توصيات مؤتمر كوبنهاجن : " أنه على العالم السيطرة على الانبعاثات لتصبح عند مستوى ٤٤ مليار طن سنوياً أو أقل، حتي يمكن الحد من ارتفاع درجة الحرارة بحيث لا تزيد عن درجتين أو أقل..".

وذكرت "هيلارى كيلنتون" وزير الخارجية الأمريكية : "أن بلادها مستعدة لتوفير ١٠٠ مليار دولار سنوياً لمساعدة الدول النامية على مواجهة مشكلات تغير المناخ".

وشهدت القمة جدلاً واسعاً حول عدة قضايا من بينها :

- من سوف يلتزم بتخفيض انبعاثات الغازات الضارة هل هى الدول المتقدمة أم الدول النامية؟ وإلى أي مدى يتم التخفيض سنوياً ؟

- وما هى حجم المساعدات اللازمة للدول النامية؟

- وكيف سوف يتم توزيعها ؟

وقد تم الضغط على كل من الصين والهند باعتبارهما من أكبر الدول النامية المسئولة عن التلوث البيئى وارتفاع درجة حرارة الأرض عن طريق إطلاق جزء كبير جداً من الانبعاثات الحرارية الناتجة عن النشاط الصناعى.

وقد قامت الصين باتهام الدانمارك (الدولة المنظمة للمؤتمر) بعدم الشفافية وعدم التشاور الكامل مع جميع الأطراف المشاركة (١٩٤ دولة).

كما هاجم عدد من الدول النامية ودعاة حماية البيئة نتائج المؤتمر فى ختام القمة باعتباره مجرد تراضٍ بين الدول الكبرى علي حساب العالم ولا يرقى إلى مستوى الطموحات المأمولة لمواجهة تداعيات التغير المناخى الكارثية.

وقد عارضت السودان ما تم التوصل إليه باعتباره تدميراً للمناخ فى قارة أفريقيا واتهم الرئيس "أوباما" بأنه لا فارق بينه وبين سلفه "چورچ بوش" الذى عرف عنه معارضته لأى اتفاق يضع التدابير المناسبة لحل مشكلات التغيرات المناخية.

وقد جاءت أقسى العبارات المناهضة للمؤتمر على لسان مندوبة فنزويلا حيث خصت رئيسة وزراء الدانمارك بقولها : "إن الإتفاق يشكل مصادقة على إنقلاب ضد الأمم المتحدة!!" مشيرة بذلك إلى ضعف ما تم إنجازه من أهداف برعاية الأمم المتحدة.

ووصفت منظمة "السلام الأخضر" والمختصة بالحفاظ على بيئة خضراء بأن المؤتمر "كان فاشلاً بامتياز وعجز عن التوصل إلى ما هو ضرورى للسيطرة على المناخ بما فى ذلك وضع جدول زمنى ملزم – خاصة للدول الكبرى والملوثة ببيسة – لخفض الانبعاثات الحرارية.

إلى أين؟

وعلى هذا فقد قامت كل دولة منفردة بمجهودات ترى أنها قد تعمل على إنقاذ بيتها من وجهة نظرها.

ففى السويد أعلنت الحكومة أنها ستقوم بفرض ضرائب على انبعاثات الكبريت وأكاسيد النيتروچين وثانى أكسيد الكربون الناتجة عن اسخدام الوقود فى المصانع ومحطات توليد الطاقة.

وقد حذت حذوها كل من فرنسا واليابان.

وقد وجد أن فرض ضرائب عالية على مبيعات السيارات والوقود يؤدى إلى خفض استهلاك هذا الوقود.

كذلك فإن هناك اتجاها لإعادة تدوير النفايات فى محاولة لتجنب التلوث الناتج عن مخلفات الاستهلاك من ناحية - ومن ناحية أخرى فى محاولة لتخفيض طاقة التشغيل المطلوبة للإنتاج من المادة الخام، حيث من المعروف أن كل طن واحد مصنوع من الورق أو مرتجعات الصحف الورقية عند إعادة تدويره (بدلاً من استخدام صناعته من مادة الخشب) فإن هذا يعمل على خفض الطاقة التشغيلية بنسبة ٢٢٪ إلى ٦٠٪.

كما أن الألومنيوم المصنوع من إعادة تدوير العلب الفارغة بدلاً من استخدام خام الألومنيوم فإن هذا يعمل على خفض انبعاثات أكاسيد بنسبة ٩٥٪ وثانى أكسيد الكربون بنسبة ٩٩٪.

وقد قام فريق من خبراء البيئة والاقتصاد بنشر مقالاً عن دراسة شملت مجالاً كبيراً من الخدمات البيئية مثل الإمداد بالمياه والسيطرة على تأكل التربة وغير هذا..

وقد توصل الفريق إلى نتيجة مذهلة وهى أن القيمة الاقتصادية "للخدمات البيية" يصل مجموعها حوالى ثلاثة وثلاثين تريليون دولار كل عام أى بما يساوى إجمالى الناتج السنوى الكى للعالم كله تقريباً!!

ويحذر علماء البيولوچيا أنه نتيجة للنشاط الإنسانى المدنى والصناعى فإن ما يقرب من خُمْس جميع أنواع الحياة النباتية والحيوانية على سطح الكرة الأرضية سوف يختفى خلال الثلاثين عاماً القادمة!!.

الحوار التاسع

الفساد الاقتصادى
مظاهره .. ومحاولة القضاء عليه

مقدمة

مساوئ الفساد

الفساد عبر الأقطار..

فى الطريق إلى إيجاد حلولاً للفساد

الفساد الاقتصادى

مظاهره..ومحاولة القضاء عليه

مقدمة

قد يولد الفساد فى أحد أجهزة الحكومة العامة نتيجة لقيام بعض الأشخاص بكسر اللوائح والقوانين المنظمة لعمله بصورة غير مشروعة عندما يفضل مصلحته الخاصة على مصلحة العمل، فيقبل الرشاوى أو الهدايا التى تتعلق بنفوذ منصبه أو حتى إكراميات على حساب عمله في الدولة والذي قد يتمثل فى تنفيذ القوانين والقواعد الخاصة بالسلامة العامة (مثل الشرطة) أو أنظمة الائتمان داخل البنوك وسياسات التصدير والجمارك وجباية الضرائب ومراقبة تنفيذ العقود وطرق تسديد الديون وغير ذلك..

وقد يكون أحد الأسباب التى قد أدت بهذا الشخص إلى قبول أو فرض الفساد هو المجتمع الصغير المحيط به سواء الأسرة أو زملاء العمل.

وقد تكون توجهات السياسة العامة فى الدولة هى التى قد أوجدت المناخ الفاسد كأن يكون كبار الموظفين ومن هم قادة الأعمال الحكومية وقد يكون سبب سوء التنظيم الإدارى.

إلا أنه فى جميع الأحوال ولا شك أن الفساد ذى تكلفة لا يستهان بها.

مساوئ الفساد

ويكون الفساد فى بعض الدول قاعدة مترسخة في الكثير من المؤسسات ذات التأثير الاقتصادى وبالتالى فإن الفساد ليس سلوكاً فردياً وإنما هو ذى تأثير قوى على الاقتصادات العالمية الدولية.

وهناك بعض مظاهر أنظمة الفساد والتي تعمل على إعاقة التنمية والاستثمار داخل الدول :

١ - الفساد يخلق أنظمة معلوماتية مضللة مما يعمل على إعاقة الانسياب الهرمى للمعلومات وبالتالى يخلق أنظمة اقتصادية شوهاء لا يصلح معها تجارة الأسواق وغيره مثل برامج التنمية، ومع مثل هذه الظروف يمكن توقع تضخم جامح أو زيادة فى أسعار السلع بصورة سافرة.

٢ - الفساد يعمل على تقليل حجم الاستثمار حيث أنه مع قبول مثل هذه التعاملات من رشاوى وغيره تتعطل الأعمال الخاصة باستخراج تصريحات للمشروعات الاستثمارية الجديدة مما يعمل على النفور من سوء الإدارة داخل هذه الدولة وبالتالى تجنب الاستثمار.

٣ - الفساد يعمل على إفساد المنافسة ويميل إلي الاحتكار وبالتالى تجد فى بعض الدول سيطرة الإقطاعيين الكبار على السلع الاستراتيچية بمساعدة الرشاوى والإكراميات الدورية مما يعمل على إضاعة الكثير من الأموال التى كانت من الممكن أن تتحول إلى خزانة الدولة، كذلك عدم استفادة المستهلك من المنافسة داخل السوق المحلى مما يؤثر علي مصداقية جهاز العرض والطلب.

٤ - الفساد يعمل على تضليل الانتخابات وتجزئة أصوات الناخبين على دوائر صغيرة يمكن السيطرة عليها أو دوائر كبيرة يمكن أن تدعم أحد المشرحين يمول الفساد، كذلك يمكن شراء الأصوات بالمال أو شرائها لدعم حملة ما أو غيرها.

٥ - الفساد يعمل على إحباط الديمقراطية ويزعزع إيمان الشعوب في حكوماتهم وزعمائهم كأن يعمل حفنة من الفاسدين ضد مصالح الحكام فتنتشر القوى السياسية التى تعمل كحائل بين الشعب والحاكم.

٦ - ويمكن أن يصل الفساد - وهى أسوأ درجات الفساد - إلى سلك القضاء والذى لا يستطيع القيام بعمله إلا لو تحققت النزاهة بعيداً عن الفساد وبحياد تام لتحقيق العدالة.

إن العامل المشترك فى كل مظاهر الفساد هى تمويل هذا الفساد تمويلاً اقتصادياً!!

الفساد عبر الأقطار:-

فى الفلبين:

كان مكتب الضرائب فى الفلبين يعاني من الفساد وبصورة شديدة - بصفة عامة - وقد كان المسئولون عن الضرائب يبيعون ويشترون التنقلات الوظيفية والتى شيئاً فشيئاً قد صارت حكراً على الأقارب.

كذلك فقد كان هؤلاء المسئولين يقبلون جميع أنواع الرشاوى إما فى مقابل تأدية الخدمة بصورة سريعة وإما فى مقابل التنزيل من قيمة الضرائب والتى كانت غالباً ما تفرض جزافياً لابتزاز المواطنين.

وقد تمثل الدفع مقابل الخدمة السريعة المطالبة بمبالغ تقدية مقابل إصدار شهادة ضريبية أو شهادة إخلاء طرف والخدمات التى تتبع المحاسبة الضريبية.

أما الدفع مقابل الخدمات الغير مشروعة فقد كانت تسمى "الترتيبات" أو "اريجلو" بالفلبينية.

ومثال هذه الخدمات الغير مشروعة إحتساب الضريبة على دخل أقل من الدخل الحقيقى أو احتساب الضريبة بصورة خاطئة وتتم الإجراءات أو الأريجلو على جزء من دخل الفرد والذى يتمتع بباقى الدخل دون احتساب ضريبة، أما الأريجلو فيذهب جزء كبير منه إلى فاحص الضرائب كرشوة ويقدم الجزء كضريبة للدولة.

وقد خسرت الحكومة الفلبينية حوالى ٥٠٪ من أموال الضرائب المستحقة بهذه الكيفية، ناهيك عن ما يلزم ذلك من التلاعب فى السجلات الرسمية فى الإيصالات والفواتير التى تصل إلى مكتب الضرائب وكذلك فرض رسوم دمغات وطوابع مغالى فيها

لا تصل حصيلتها أبداً إلى خزينة الحكومة الفلبينية!!

وقامت رئيسة وزراء الفلبين "جلوريا أورويو" بتقديم مساعدات قدرها تسعة عشر مليون دولار للقضاء على الفساد مشيرة أنها ليست مشكلة أموال بل هى مشكلة مواجهة الآخرين.

هونج كونج:

فى عقدى الستينات والسبعينات كانت هونج كونج تعانى من استشراء الفساد خاصة فى "جهاز الشرطة" والذى تنوعت فيه أمثلة كثيرة للفساد العام منها :

أولاً ترويج المخدرات :

فى أوائل السبعينات كان ما يقدر بحوالى خمسين مليون طناً من الأفيون وعشرة أطنان من المورفين يغزو الأراضى فى هونج كونج، وكان هناك ما يقرب من حوالى ثمانين ألف مدمن مخدرات من عدد أربعة ملايين نسمة هم أصل السكان فى هونج كونج.

وقد كان يباع الباوند من الهيروين درجة ثالثة بحوالى ألفين دولار هونج كونج (عملة محلية) كما يباع الباوند من المورفين الخام بحوالى عشرة آلاف دولار هونج كونج.

وقد كان من المعروف أن تجارة المخدرات تأتى عبر المثلث الذهبى الواقع بين كل من بورما ولاوس وتايلاند علي حدود هونج كونج.

ومن المعروف أيضاً أن هونج كونج مركزاً كبيراً لإعادة تصنيع وإعادة تصدير المخدرات!!

وكان يقود تجارة المخدرات داخل هونج كونج ستاً من المؤسسات السرية الكبرى والتي كانت تقوم بدورها بدفع مبالغ منتظمة وكبيرة لضباط الشرطة تصل إلى عشرة آلاف دولار هونج كونج يومياً وذلك فى مقابل إما السكوت على تهريب المخدرات وتجارتها وإما

الحصول على إنذار مبكر للحملات الأمنية التى كانت تعد ضد تلك التجارة.

وقد كان يتم اقتسام أموال المخدرات وتوزيعها فيما بينهم عن طريق غسيل الأموال داخل ستة بنوك معروفة وتحويلها إلى عملات أجنبية.

ثالثاً المخالفات المرورية :

وقد كان سائقو السيارات الأجرة يدفعون الرشاوى للشرطة فى مقابل التغاضى عن مخالفاتهم المرورية.

وقد كانت تلك الأموال تصل إلى جهاز الشرطة أيضاً بصورة منتظمة وشهرية حيث كان يحصل الشرطي على خمسين دولار شهرياً والضابط مائة وخمسين دولاراً والمفتش خمسمائة دولار، وألف دولار لرئيس التفتيش وثلاثة آلاف دولار لمدير القسم وأربعة آلاف دولار للمدير الأول!!

ونتيجة لهذا أصبح الجمهور يخاف جهاز الشرطة وترسخ فى الأذهان الفساد القائم وتولد الشعور بعدم الثقة فى الحكومة.

كما أصبحت أخبار هونج كونج التي تبث عبر القنوات العالمية - حوالى ٧٠٪ منها على الأقل - تشير إلى قضايا الفساد المحلية داخل هونج كونج.

وفى ظل تلك الظروف فقد كانت شرطة هونج كونج هى أكبر أجهزة الشرطة من حيث عدد أفرادها بالنسبة لعدد سكان الجزيرة حيث كانت تضم حوالى عشرة آلاف موظف يعملون.

كذلك فقد كانت ميزانية الشرطة هى أعلى الميزانيات على الصعيد المحلى حيث بلغت حوالى مائة وثمانين مليون دولار عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ بالمقارنة مع ميزانية الصحة العامة والتى بلغت حوالى مائة وسبعين مليون دولار، والإسكان خمسين مليون دولار والرعاية الاجتماعية اثنين وعشرين مليوناً ونصف المليون لنفس السنة.

وكالة مكافحة الفساد :

وقد تم عمل لجنة مستقلة لمكافحة الفساد وتم رصد ميزانية كبيرة نسبياً لضمان الاستقلال فى عمل تلك اللجنة، وقد عملت تلك اللجنة لمحاربة الفساد.

وقد كان المجتمع المدنى قد وصل إلى مستوً حرجاً من الفوضى الهدامة.

وروعى فى موظفى هذه اللجنة النزاهة والصرامة مما عمل على خلق نظام حكومى جديد ذى مصداقية، وهكذا سرت الإصلاحات.

وفى كينيا

وفى أوائل التسعينات (١٩٩٠) أثناء فترة حكم الرئيس "دانيال أراب موى" كان الفساد سائداً بين الوزراء وكبار المسئولين فى الدولة حتى أنه كان المسئول يطالب أحياناً بنسبة من القيمة الإجمالية للمشروعات الاستثمارية الجديدة فى الدولة كنصيب لهم (إتاوات).

وقد قام الدكتور "أوكو" وزير خارجية كينيا آن ذاك بتوجيه انتقادات حادة لقضايا الفساد المتفشية فى كينيا وقام بفضح حسابات الوزراء وكبار المسئولين في الخارج، وأعد ملفاً متكاملاً عن الفساد الحكومى ضمن أسماء بعض الوزراء من بينهم "بيووت" وزير الطاقة حينها.

وعلى أثر ذلك التقرير تم اغتيال "دكتور أوكو"، ثم تم استدعاء سكوتلانديارد للتحقيق فى ظروف مقتله.

ومن خلال التحقيقات تم التوصل إلى وثائق تم الحصول عليها من شركة استثمار سويسرية تفيد بأن أحد أصحاب البنوك قد وقع تحت التهديد لدفع نسبة ٥٠٪ من قيمة بناء مشروع استثمارى صناعى لحساب الشركة السويسرية في منطقة الوزير الضحية "دكتور أوكو".

وطبقاً لما ذكره صاحب البنك فإن تلك المبالغ كانت ستوزع باقتسامها بين كل من الرئيس "أراب موى" نفسه ووزير الطاقة "بيووت" واثنين آخرين من كبار المسئولين فى كينيا.

وقد قام الرئيس "موى" يوقف التحقيق على أثر تلك النتائج بصورة مفاجئة واستبعاد سكوتلانديارد، وطالب جهاز الشرطة الكينى بتقديم تقرير شامل عن الحادث!!

وفى نيجيريا

فإنه منذ السبعينات وبعد اكتشاف البترول داخل الأراضي النيجيرية فقد أصبحت الدولة تعتمد فى اقتصاداتها علي استخراج البترول وأصبحت من دول النفط.

وقد كان يتم استخراج حوالى ٢،٢ مليون برميل كل يوم وطرحه للبيع فى الأسواق العالمية.

إلا أنه بدلاً من استفادة الدولة من عوائد البترول - أو تبنى برنامجاً يعمل على خدمة التنمية الوطنية - فإن الدولة النيجيرية تعتمد اعتماداً كلياً على الاستيراد من الخارج.

وبصفة عامة فقد أدت عوائد البترول إلى خلق طبقة من المستفيدين، وأعلن وزير النفط النيجيرى أن بلاده قد خسرت حوالى ستة عشر بليون دولار من عوائد النفط فى عام ١٩٨٤ فى صورة عمليات تهريب للنفط عن طريق وسطاء وبيعه والاستفادة من فروق سعر الدولار!!

وقد كانت "الهيئة القومية النيجيرية للبترول" تقوم بتوزيع النفط المستخدم كوقود للسفن والصناعات الثقيلة بسعر عشرة كويو (العملة المحلية) لموزعين معتمدين على أن يقوم هؤلاء الموزعون بتوزيع النفط للاستهلاك.

إلا أن هؤلاء الموزعون قد قاموا بإعادة بيع النفط لوسطاء آخرين يمتلكون أدوات شحن ونقل وقد قام هؤلاء الوسطاء بدورهم ببيع النفط بسعر أربعة عشر كويو لكل لتر بنزين.

وقد كان يصل سعر اللتر للمستهلك الأخير بحوالى عشرين كوبو!!

كذلك فإن بيع هؤلاء الوسطاء للنفط بالعملة الصعبة (الدولار الأمريكى) فإنه طبقاً لسعر السوق السوداء (السوق غير الرسمية) فإن سعر الدولار قد كان يصل إلى مرتين ونصف مرة سعر الدولار فى السوق الرسمية.

وقد كان يتم الاستيلاء عل النفط من مصفاة "وارى" بمعرفة كبار المسئولين فى "الهيئة القومية للبترول" لمصلحة أطراف أجانب وبلغت الكميات المسروقة من تلك المصفاة ما يقارب على أربعمائة مليون دولار سنوياً مما أدى إلي إيجاد عجزاً شديداً فى السوق المحلية من الجازولين ومنتجات البترول وقد أدى هذا بدوره إلى إغلاق الكثير من المصانع بالإضافة إلي زيادة أسعار النقل والمواصلات.

وفى العراق

انتشرت كافة حالات الفساد بعد سقوط نظام الرئيس "صدام حسين" وتحديداً بعد الاحتلال الأمريكى للعراق..

ومن بين حالات الفساد التى قد انتشرت وتم انتقاد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسببها هي منح عقود البترول العراقية فى انحياز وتعمد لبعض الشركات الكبرى مثل شركة "هاليبورتون" وشركات أخرى بدون إجراء مناقصات عامة!!

كذلك قد استشرت الرشوة والتى قد وجدت سوقاً رائجة ومناخاً محفزاً وخصباً لانتشار كل أنواع الفساد داخل الحكومة العراقية (أثناء الغزو).

وتم اتهام سلطة الائتلاف عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ بتبديد الأموال العراقية العامة وذلك عندما تعاقد الجيش الأمريكى مع عشرات الآلاف من شركات القطاع الخاص الأمريكى لحماية المطارات والشركات والقواعد والأفراد الأمريكيين!! مما دعا إلى تدفق الكثير من الشركات الأمنية الأمريكية على الأرض العراقية.

وفى مصر

وبمراجعة بنود الميزانية العامة للدولة عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ وجد أن بند الدعم والذى يبلغ ثمانية وعشرين مليار دولاراً فإنه يقسم على جزأين : اثنين وثلاثين مليار دولار لدعم محدودى الدخل، وستة وتسعون مليار لدعم المشروعات الكبرى وكبار المستثمرين!!

وفى قطاع الخدمات الصحية تمثلت نسبة الإنفاق الحكومى على هذا البند حوالى ٣٪ من نسبة الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٩٧ وقد ظلت تلك النسبة تتناقص حتى بلغت ٢،٢٪ فى عام ٢٠٠٤، ووصلت إلى حوالى ١،٧٪ من الناتج الإجمالى هذا العام!!

وهناك بعض المحافظات والتى تعتمد موازنات فى مجال الرعاية الصحية شديدة الفقر لا تكاد تكفى تغطية حاجة سكان تلك المحافظات فى هذا المجال إذ يبلغ نصيب الفرد من سكان محافظة القليوبية حوالى اثنين ونصف جنيهاً مصرياً (من أصل عشرة ملايين جنيه اعتمادات للمحافظة فى مجال الرعاية الصحية) سنوياً!!

وكذلك هناك العديد من القضايا المتعلقة بتوزيع أدوية منتهية الصلاحية قد تم صرفها للمرضى وتداولها على أنها صالحة للاستخدام!!

وتتراكم معظم قضايا الفساد فى مجال الرعاية الصحية نتيجة للخلل فى مرتبات الأطباء فى مستشفيات القطاع العام حيث يبلغ المرتب الأساسى لطبيب الامتياز حوالى خمسين جنيهاً مصرياً (بينما يبلغ مرتب عامل النظافة داخل نفس المستشفى حوالى مائتان جنيهاً مصرياً)!!

وتنتشر الفوضى وبعض قضايا الفساد فى دواوين الحكومة وأبنية القطاع الحكومى والأحزاب المصرية مثل المحسوبيات والرشاوى والهدايا والوسائط بل والسرقة أحياناً والتي عللها الكثير من المسببات الرئيسية نوجزها فيما يلى:

١ - اتباع الحكومة سياسة الخصخصة وما قد صاحب هذا البرنامج من تقسيم غير حقيقى لسعر أصول بعض الوحدات وذلك لمصلحة بعض المستثمرين والمشترين المعروفين

بأشخاصهم، وقد ترتب على هذا أن محصلة برنامج الخصخصة فى مصر قد أهدر الكثير من الملايين كان من الممكن أن تصب فى مصلحة الدولة وخزانتها العامة.

٢ - تدنى مرتبات الموظفين فى قطاع الدولة والتى على اختلاف درجاتها لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار السنوى والتضخم.

٣ - انتشار الواسطة لضعف القوانين المحلية بل وصعوبة تطبيقها أحياناً.

وقد بلغت تكلفة الفساد فى مصر عام ٢٠٠٤ حوالى خمسين مليار جنيهاً سنوياً منها خمسة عشر ملياراً ينفقها المجتمع على الدروس الخصوصية وحوالى ستة مليارات على ارتفاع سعر تكاليف المقاولات والتشييد والبناء عن السعر الحقيقى للسوق، واثنين ملياراً فى شكل رشاوى وهدايا وعشرة مليارات في قضايا التهرب الضريبى!!

وفى جورجيا

فقد صدقت ٣٧٪ من الشركات العاملة بجورچيا على أن المدفوعات الإضافية فى صورة رشاوى هى ضرورية لإنهاء الأعمال (وذلك منذ عام ٢٠٠٢).

وقد تراجعت تلك الإحصائية عام ٢٠٠٥ إلى ٧٪ من الشركات فقط.

وقد قامت الحكومة الچورچية بعدة إصلاحات حيث اعتقلت العديد من المتورطين فى قضايا فساد.

كما قامت بإصلاحات داخل "جهاز الشرطة" وقامت بطرد خمسة عشر ألفاً من موظفى هذا الجهاز - من ضباط وغيره - من المعروفين بنشاطاتهم فى قضايا فساد.

وفى أفغانستان

تعد أفغانستان من الدول الأكثر فساداً بمقياس منظمة الشفافية الدولية.

وتتفشى الرشاوى فى حكومة الرئيس "حامد كرزاى" والذى قد تم انتخابه لفترة رئاسية ثانية.

وقد نشرت صحيفة "الواشنطن بوست" تقريراً صدر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية يوضح أن وزير التعدين الأفغانى قد تلقى حوالى ٣٠ مليون دولار (رشوة) فى مقابل منح شركة صينية عقداً للاستثمار فى منجم "إيناك" للنحاس فى مدينة "لوغار" وتبلغ قيمة العقد ٢،٩ مليار دولار!!

ومن المعروف أن منجم "إيناك" هو أكبر مناجم النحاس فى العالم على الإطلاق!!

وفى فرنسا

"شارل باسكوا" - وزير الداخلية الفرنسى السابق - هو أحد رجال چاك شيراك المقربين - كذلك هو أحد رجال المقاومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية - قد تمت برائته من فضيحة صفقة بيع أسلحة لأنجولا بطريقة غير مشروعة أثناء الحرب الأهلية الأنجولية.

وقد تمت الصفقة - وقيمتها ٧٩٠ مليون دولار لتمويل الرئيس الأنجولى "سانتوس" فى حربه ضد متمردى حركة أوتيتا بقيادة "چوناس سافيمبى".

وقد قتل "سافيمبى" عام ٢٠٠٢!!

وتم التحقيق مع باسكوا الذى أدين ببيع الأسلحة للحكومة الأنجولية وتم الحكم عليه بثلاث سنوات منها سنتان مع وقف التنفيذ ودفعه غرامة قدرها ١٠٠ ألف يورو!!

وقد أعلن باسكوا فى مؤتمر صحفى بباريس أن السلطات الفرنسية كانت على علم بالصفقة مسترسلاً : "..إنه أمر من أمور الدولة"!!

وعلى الصعيد العالمى

فإنه وفقاً لتقارير البنك الدولى فإن حوالى ألف مليار دولارتنفق سنوياً لتمويل قضايا

فساد وتدفع كرشاوى. كما أن هناك أكثر من أربعمائة مليار دولار تم تهريبها من دول أفريقية إلي دول أجنبية.

وفى الولايات المتحدة

قدم مدير إدارة الموازنة الأمريكية "بيتر ارزاج" إلى الرئيس "أوباما" تقريراً لتقييم موازنة الدولة فى عام ٢٠٠٩ والتى قد تضمنت حوالى ١٠٠ مليار دولار أمريكى تم إنفاقها بصورة غير سليمة فى أوجه فساد.

وقد تراوحت تلك المبالغ ما بين رشاوى واختلاسات ومعالجات خاطئة .

ومن المعروف أن الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨ قد تضمنت حوالى ٧٢ مليار دولار قد تم إنفاقها على نفس المنوال!!

ومن بين الدفعات التى أنفقت فى أوجه فساد أو بصورة غير سليمة فى عام ٢٠٠٩:

- ٢٤ مليار دولار من أصل ٣٠٨ مليار دولار ضمن برامج الرعاية الصحية المجانى!!
- ١٨ مليار دولار من أصل ١٨٨ مليار دولار ضمن برنامج الرعاية الصحية للفقراء!!
- ١٢ مليار دولار من أصل ٧٧ مليار دولار ضمن برامج مزايا الرعاية الصحية!!
- ١٢ مليار من أصل ١١٩ مليار لتأمين البطالة!!
- ١٢ مليار دولار من أصل ٤٨ مليار دولار لضمانات ضريبة الدخل.

فساد أعضاء الكونجرس

وقد صدر حكماً ضد العضو السابق بمجلس النواب الأمريكى عن لويزيانا "وليام چيفرسون" بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاماً ودفع غرامة قدرها ٤٧٠ ألف دولار لتورطه فى

قضايا فساد تتعلق باستخدام نفوذه لتلقى رشاوى كبيرة وذلك فى مقابل السماح بإقامة شركة اتصالات بإفريقيا!!

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون يمنع دخول بعض الأشخاص الأراضى الأمريكية لأنهم متورطون فى قضايا فساد عام لها اثار مؤذية على المصالح الأمريكية القومية الأمريكية مثل :

١ - النشاط الاقتصادى الدولى لشركات الأعمال الأمريكية.

٢ - أهداف المساعدات الخارجية الأمريكية.

٣ - أمن الولايات المتحدة ضد الجريمة المنظمة والإرهاب المتخطى الحدود القومية.

٤ - استقرار الدول والمؤسسات الديمقراطية.

ووافقت المؤسسة على منح مائتى مليون دولاراً لمكافحة الفساد فى بعض الدول منها الفلبين، أوكرانيا، مولدوفا، باراجواى، ألبانيا، تنزانيا، مالاوى، إندونيسيا وزامبيا.

وتركز تلك المساعدات على إصلاحات إدارة الشرطة والضرائب والمحاكم والخدمات المدنية والنيابات العامة ووكالات تدقيق الحسابات الحكومية مما يعمل على اجتذاب رأس المال الأجنبى.

فى الطريق إلى إيجاد حلولاً للفساد

وهكذا فإن مشكلة الفساد هى مشكلة أخلاقية فى أصلها إلا إنها تؤثر على الكيانات الاقتصادية وخاصة اقتصاد الدول النامية حيث تؤثر علي محصلة الضرائب والجمارك وإيرادات وريوع الثروات النفطية وغير ذلك.

وهناك العديد من المحاولات للقضاء على استشراء الفساد على المستوى الدولي.

وقد قدمت منظمة "الشفافية الدولية" تقريراً لتصنيف الدول الأكثر فساداً والأقل فساداً على مستوى العالم، وقد لوحظ الآتى :

١ - أن الدول النفطية (وليس الغنى أو الفقر أو حتى التقدم أو التخلف مؤشراً) مثل روسيا والسودان وفنزويلا واليمن وإيران والعراق وتشاد والإكوادور وكازاخستان ونيچيريا هى الدول الأكثر فساداً على المستوى المحلى فى العالم.

٢ - هناك بعض الدول ذات الدخل المحدود قد انخفض بها مستوي الفساد مثل بلغاريا واستونيا وكولومبيا.

٣ - بينما تصاعدت درجة الفساد فى دول غنية أخرى مثل كندا وأيرلندا

٤ - سردت قائمة لعدد ١٥٩ دولة على مستوى العالم وتم تصنيف هذه الدول على تساوى درجات الفساد فيها فكانت ايسلندا هى أكثر الدول شفافية وأقلها فساداً وحصلت على ٩.٧ درجات من أصل عشرة درجات.

تلاها فنلندا ونيوزلاندا بـ ٩.٦ درجات، وحصلت انجلترا على المرتبة الـ١١ بمجموع ٨.٦ درجات، وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على المرتبة الـ١٧ بمجموع ٧.٦ درجات.

وعلى مستوى الدول العربية حصلت "سلطنة عمان" على المرتبة الأولى وقد حصلت على ٦.٣ درجات بينما كانت الدولة الأكثر فساداً هى "دولة السودان".

وجاءت مصر والسعودية فى المرتبة الثامنة بعدد درجات ٥.٩، كذلك حصلت لبنان على ٣.١ درجات فى المرتبة الـ١٢، وفلسطين على عدد درجات ٢.٦ فى المرتبة الـ١٥.

ونظراً لتكلفة الفساد الخطيرة فإنه يجب اتخاذ بعض الخطوات للمساعدة فى حل هذه المشكلة ومن أمثلة هذا :

١ - الاختيار الأمثل والنموذجي لكبار الموظفين والمسئولين فى القطاع الحكومى والعام والذي سوف يقوم بدوره بخلق نظام يسوده الشفافية والنزاهة حيث يجب العمل بنزاهة مثال ذلك الترقيات الاستثنائية والتنقلات والحوافز والجوائز وغير ذلك لمكافأة الموظف النزيه.

كذلك يمكن استخدام سلاح التشهير أو الطرد وغير ذلك من عقوبات قاسية لوضع حدوداً للموظف الذى يستخدم منصبه لحماية الرشاوى أو التلاعب بالأوراق التى قد تقع تحت سلطته والتزييف فيها فى مقابل عمولات وغير هذا.

٣ - تكثيف الحملات الإعلامية لمحاربة الفساد ونشر الملصقات الطباعية التى تحارب الفساد كأحد الآفات الأخلاقية والمجتمعية وكذلك إدراج محاربة الفساد فى المناهج التعليمية والتوعية بمخاطر ومساوئ الفساد علي مستوى المجتمع بصفة عامة وكذلك على المستوى الشخصى.

٤ - القيام بتخطيط نظام معلوماتى يعمل على التنبؤ بالفساد والكشف عن مرتكبه.

٥ - القيام بعمل دراسة وافية داخل الأجهزة الموبوءة بالفساد لتحديد أسبابه.

إن الفساد هو إحدى مشكلات المجتمع الغنى والمجتمع الفقير على السواء، وعندما ينتشر الفساد فى مجتمع ما فلنا أن نتوقع أن كل ما يحتويه هذا المجتمع يمكن أن يباع ويشترى بالمال!! - السلع والخدمات المشروعة وكذلك غير المشروعة، وكذلك الضمائر وشرف العمل ابتداء من الموظف الصغير وانتهاء بكبار المسئولين فى الدولة على أرفع مستوى وقد يصل الفساد إلي المستوى الأول "الرئيس أو الحاكم"!!

وتصل تكلفة الفساد إلى خسارة خزائن الدولة خسارة كبيرة سنوياً ناهيك عن عدم الثقة تجاه تلك الدولة.

وإن كان الفساد يتمثل أثره فى هرب الاستثمارات الأجنبية فى كثير من الدول إلا أنه ذى تأثير شديد على التنمية الاقتصادية أيضاً.

ولخلق جو إصلاحى فإنه يجب تبنى سياسة المصارحة والشفافية للقضاء على الفساد ووضع القوانين الفاعلة اللازمة لذلك.

وأخيراً فإن القيم والأخلاق التى تسود مجتمع ما قد تختلف عنها فى مجتمع آخر إلا أنه لا اختلاف على أن "الفساد" هو إحدى عوامل الهبوط بالمجتمع المدنى كله أو سقوط النظام الحكومى كله. لذلك فإن الإدارة القوية تستطيع مكافحة الفساد عن طريق وضع تشريعات محكمة وقوانين تقوم بالسيطرة على الفساد وتحد من انتشاره.

الحوار العاشر

إقتصاديات كفاءة الطاقة

- كفاءة الطاقة معنىً إقتصادى
- كفاءة الطاقة أزمة عالمية ..
- أجهزة تهدر الطاقة
- معايير لكفاءة الطاقة
- تعاون أمريكى صينى وخطة لكفاءة الطاقة
- إجراءات حكومية تدعم الفكرة

اقتصاديات كفاءة الطاقة

كفاءة الطاقة.. معنى إقتصادى:

إن المحافظة على الطاقة هى إحدى أهداف دول العالم فى سبيل استخدام طاقة أقل ولا سيما - الطاقة غير المتجددة مثل البترول.

أما ما نعنيه بمصطلح "كفاءة الطاقة" هو استخدام طاقة أقل لتحقيق نفس الأداء أو لخدمة نفس الوظيفة.. أى مثلاً أن يستخدم المصباح الكهربى عدد كيلوات أقل من الكهرباء لمدة ساعة واحدة، أو أن يعمل المصباح الكهربائى الفلورسنت عمل أربعة مصابيح تعمل بالضوء العادى فى كفائته (وبالطبع فإنه يسحب عدد كيلواتات أقل من الكهرباء من أربعة مصابيح).

أى أننا نعمل على تقليل الهادر من الطاقة فى سبيل المحافظة عليها - أى توفير الطاقة.

إن تحقيق هدف كفاءة الطاقة إنما يحقق إنتاجية تشغيل تلك الطاقة بدرجة أكبر فى مقابل كل جنيه واحد ينفق فى شراء تلك الطاقة.

كفاءة الطاقة أزمة عالمية..

وقد عملت كل دولة على حدة لتحقيق هذا الهدف ولكلٍ طريقته بل وسماته الخاصة به..

ففى الولايات المتحدة.. قامت أجهزة الإعلام بالترويج للسلع التى تعمل بطاقة أقل

وذلك مباشرة إلى المستهلك وقد استخدمت بحوث التسويق لمعرفة أنماط الاستهلاك المطلوبة..

وفي اليابان .. قامت الشركات باتفاق غير موقع بأنه سوف تقوم تلك الشركات بالتشهير ضد الشركة التى لن تعمل على تحقيق هدف كفاءة الطاقة وسوف ينشر إسم هذه الشركة المارقة على أنها "لم تقم بتنفيذ تعهداتها تجاه المستهلك اليابانى"!! وهذا بصفة أدبية فيما يعرف بثقافة "إنقاذ ماء الوجه"!!

وفي الصين.. قال المسئولون أيضاً أنهم يعتمدون فيما بينهم على الإلتزام الشخصى بتنفيذ هذا الهدف!!

إن الاختلاف لم يكن اختلافاً على الهدف في حد ذاته وإنما الاختلاف يجعل هناك أكثر من طريقة أو آداة لتنفيذ فكرة "كفاءة الطاقة"..

وقد قامت الحكومات بتبنى عدة أوجه لتحقيق هذا الهدف منها :

١ - خلق الحوافز المادية لكل من الأفراد والشركات للعمل على تحقيق هذا الهدف.

٢ - وضع معايير وقوانين للشركات التى أخذت على عاتقها تنفيذ تلك الفكرة.

وقد قامت الولايات المتحدة باعتماد بعض الأموال المدرجة فى موازنة عام ٢٠٠٩ طبقاً لقانون الإنعاش الاقتصادى وذلك لدعم استخدام كفاءة الطاقة، مثلاً...

١ - تم اعتماد ٣،٢ مليار دولار معونات لدعم مشاريع كفاءة الطاقة داخل المبانى الحكومية ضمن موازنات بعض الولايات الفيدرالية الأمريكية.

٢ - تخصيص ٤،٢ مليار دولار لتمويل المبانى الفيدرالية وتحويلها إلى مبانٍ خضراء

عالية الأداء تعمل بين كفاءة الطاقة وإنتاج الطاقة المتجددة.

٣ - تخصيص مبلغ ٦،٩ مليار دولار إلى إدارة النقل الفيدرالية للعمل على توفير الطاقة وتوسيع وسائل النقل العام.

٤ - القيام بتخفيضات ضريبية لأصحاب المنازل والشركات الذين يقومون بتبنى فكرة فعالية الطاقة ويقومون بتطبيقها على ممتلكاتهم الخاصة.

٥ - تخصيص ٤ مليارات دولار لدعم تجهيز الوحدات السكنية الحكومية بمصادر طاقة حديثة ذات كفاءة عالية.

إنرجى ستار :

وقد تبنت الولايات المتحدة برنامج "إنرجى ستار" لخفض الانبعاثات الحرارية واستخدام الطاقة بكفاءة أكبر.

وبالفعل فإن شعار "إنرجى ستار" قد أصبح مألوفاً للمستهلك الأمريكى.

"إنرجى ستار" شعـــار يعنى ١٦٠٠٠ منظمة تعمل فى مجال كفاءة الطاقة ويعنى أيضاً أكثر من ٦٠ فئة من تصنيف المنتجات وتحتوى على أكثر من ٢،٥ مليون منتج منذ عام ٢٠٠٠.

هذه المنتجات تتنوع من أجهزة إلكترونية ومنزلية ومكتبية ومصادر إضاءة وغيرها!!

وقد نجح برنامج "إنرجى ستار" فى تحويل نسبة ١٢٪ من المنازل الجديدة إلى استخدام منتجات تعمل بطاقة أقل بحلول عام ٢٠٠٧.

كذلك فإن المستهلك الأمريكى قد قام بتوفير حوالى ١٩ بليون دولار سواء فى شركة أو

مصنعة أو منزله باستخدامه منتجات "إنرجى ستار" من فواتير استعمالات الطاقة، كذلك قد حال المواطن الأمريكي دون انبعاث كميات من غازات الاحتباس الحراري ما يساوى ما تبثه حوالى ٢٩ مليون سيارة من هذه الغازات وذلك في عام واحد فقط هو عام ٢٠٠٨.

وصار شعار "إنرجى ستار" معروفاً لدى ٧٥٪ من المستهلكين الأمريكيين عام ٢٠٠٨.

ومع توزيع دعم تقنية الشبكات الذكية لإنتاج الطاقة يمكن توفير استهلاك الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ قدره ٢٠٠٤، بليون دولار للشركات التجارية والمستهلكين العاديين في الولايات المتحدة مع صنع أجهزة استشعار تسمى "وحدات قياس الموجات الكهربية تعمل على دمج مصادر الطاقة المتحدة مثل الطاقة الشمسية.

أجهزة تهدر الطاقة:

وفى الولايات المتحدة قد وجد أن حوالى ١١٪ سنوياً من كافة استخدام الطاقة وهذا ما يعادل حوال بليون دولار سنوياً تهدر حتى لو لم تستعمل بعض الأجهزة الماصة للطاقة.

هذه الأجهزة هى غالباً أجهزة "مكملة لرفاهية المجتمع" والتى تسحب الطاقة من "المقبس الكهربائى" وليس عند تشغيلها، ومن أمثلة تلك الأجهدة :

١ - جهاز شحن البطاريات.

٢ - الريموت كنترول.

٣ - شاشات العرض الرقمية.

٤ - لوحة المفاتيح التي تعمل باللمس.

وحتى يمكن تخفيض طاقة تلك الأجهزة :

١ - يجب نزع هذه الأجهزة من مصادر الطاقة (المقابس).

٢ - يجب استخدام مشترك كبير يتحكم بأكثر من جهاز مثل مجموعة من الكمبيوترات والطابعات والسكانر وغير ذلك، ويمكن إغلاقه فى حالة عدم استخدام تلك الأجهزة.

٣ - وكذلك مجموعة الأجهزة الكهربية المنزلية مثل التليفديون والراديو وجهاز الـDVD وغير ذلك.

معايير لكفاءة الطاقة :

وقد قامت الحكومة الأمريكية بوضع معايير لكفاءة الطاقة تتوزع كالآتى :

١ - معايير كفاية للطاقة المغذية للأجهزة الكهربائية ، وهناك حوالى خمسة عشر معياراً لكفاءة الطاقة بالنسبة للأجهزة الكهربائية.

٢ - معايير كفاية الطاقة للأبنية والتى حددتها الحكومة على المستوى المحلى وتبنى عل إحلال كل ما يعمل بنظام كفاءة الطاقة محل الأجهزة العادية فى البنايات الجديدة وقد عمل هذا على توفير حوالى ثلثى الطاقة المستخدمة.

٣ - معايير كفاءة الطاقة بالنسبة للوقود ومن المعروف أن الولايات المتحدة من أكبر مستهلكى الوقود على مستوى العالم وقد صممت مثلاً سياراتها بشكل يضاعف من كميات الوقود المستغلة عن مثيلاتها الأوروبية (الفرنسية أو الإنجليزية مثلاً) أو حتى اليابانية.

وقد تنبهت الولايات المتحدة إلى هذا فبدأت فى وضع معايير لتوفير الوقود وعملت

على صناعة الأجهزة الكهربية الملحقة بالسيارات الحديثة لتحد من استغلال الوقود والعمل على كفاءة الطاقة.

تعاون أمريكي صيني وخطة لكفاءة الطاقة:

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين معاً يستهلكان أكثر من ٤٠٪ من موارد الطاقة فى العالم، وذلك برقم تكلفة إجمالى قدره حوالى ١،٥ تريليون دولار سنوياً ما بين استهلاك السكان أو الشركات.

وتقوم الولايات المتحدة والصين باستثمارات فى مجال كفاءة الطاقة ويدعم هذه الاستثمارات "القانون الأميركى للنهوض الاقتصادى وإعادة الاستثمار".

ويبلغ حجم هذه الاستثمارات حوالى ١٧ بليون دولار منها خمسة بلايين دولار لعزل المنازل من عوامل الطقس ويبلغ ٤،٥ بليون دولار لإنشاء أبنية فيدرالية خضراء.

أما الصين فقد حددت أهدافاً تبلغ تخفيض الطاقة المستهلكة فى خمس سنوات بنسبة ٢٠٪ ويقوم بهذا حوالى ١٠٠٠ شركة لمساعدة الشركات الصينية الصناعية لتحقيق هذا الهدف من خلال برامج أكبر لكفاءة الطاقة.

إن العمل على تخفيض استهلاك الطاقة يعمل على توفير جزء لابأس به من اقتصادات الدول الغنية والفقيرة. كذلك فإن هذا يعمل على تجنب مشكلات استغلال الطاقة مثل "ارتفاع درجة حرارة الأرض" وغير هذا.

إجراءات حكومية تدعم الفكرة:

وللعمل على توفير الطاقة تقوم الحكومات باتخاذ إجراءات تستطيع من خلالها تنفيذ هذا ومن هذه الإجراءات :

١ - دعم فكرة أن "كفاءة الطاقة" تخدم كل من الحكومة المحلية والمستهلك على حدة من حيث خفض تكاليف الحصول على الطاقة وفى نفس الوقت المحافظة على طاقة نظيفة وخضراء (لا تضر بالبيئة)، وذلك عن طريق الإعلام وكذلك عن طريق نشر الفكرة عبر المدارس ومنافذ التعليم وكذلك فى مقار الأعمال الخاصة وغير هذا عن طريق الحملات الإعلانية والتليفزيون والإذاعة.

٢ - دعم فكرة "كفاءة الطاقة" مالياً بتخفيض جزء من موارد الموازنة العامة السنوية للدولة لتحقيق التحول إلى استخدام أجهزة تعمل بطاقة أكفأ.

٣ - وضع الخيارات أمام العميل مستخدم الطاقة للتحول إلى استخدام ما يعمل على تخفيض الطاقة.

٤ - وتقوم القطاعات الحكومية أيضاً بدعم الفكرة عن طريق التحول إلى استخدام أجهزة تعمل بطاقة أكفأ.

ومن الموصى به أن تقوم الحكومة بوضع سياسة الطاقة السنوية متضمنة فكرة "استخدام كفاءة الطاقة" فى إطار شامل للحفاظ على بيئة نظيفة وخفض التلوث البيئى مع ما تلتزم به الدول من معاهدات محلية وعالمية مثل "معاهدة كيوتو" ومعاهدات "كوبنهاجن" لتخفيض الانبعاثات الحرارية بحلول عام ٢٠٥٠ إلى حوالى ٨٠٪ مما هى عليه اليوم، كذلك خفض درجة حرارة الأرض بمقدار ١،٥ درجة بحلول عام ٢٠٢٠.

إن العمل على التغيير الهيكلى والبنيوى من التحول فى استخدام "طاقة مستغلة" إلى "طاقة أكفأ" يحتاج الكثير من الاهتمام من جانب البحوث والتطوير وبحوث التسويق للوصول إلى سياسة أكثر إحكاماً ونتيجة أفضل على جميع المستويات المستغلة للطاقة.

الحوار الحادى عشر

الشمال والجنوب الأمريكى

الشمال والجنوب .. سمات ومشكلات

زيارة الرئيس بين القبول والرفض

اتفاقية النافتا

الشمال والجنوب الأمريكى

الشمال والجنوب.. سمات ومشكلات

فى حين أن الشعب الأمريكى يزرع القمح ويوزعه على معظم الدول الفقيرة كمعونة تجد أن الشعب البرازيلى يرقص السامبا وهو يلعب كرة القدم على الرغم من أن هذه الدول الفقيرة هى المستفيدة من المعونة الأمريكية إلا أنها تتحدث بلغة مختلفة عن المجتمع الأمريكى فلا هى دولاً غنية فتتحدث بلغة المسئولية الاقتصادية كما أنها ليست دولاً تقبل الحكم الديمقراطى كما فى فى دول أمريكا الشمالية، ولقد اتخذت معظم حكومات دول أمريكا الجنوبية الطابع العسكرى فى طريقها لبناء الدولة الجديدة.

وبينما تستحوذ معظم دول أمريكا الجنوبية على النفط فلقد سعت تلك الدول ليكون لها وزناً عالمياً فى كارتلات البترول (ومنظمة الأوبك)، إلا أن الولايات المتحدة على الرغم من وجود احتياطى بترول استراتيجى على أراضيها إلا أنها تستورد النفط.

وعلى هذا فإن زيارة الرئيس (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) مستر باراك أوباما قد قوبلت بردود أفعال غير متوقعة من دول أمريكا الجنوبية.

زيارة السيد الرئيس بين القبول والرفض..

إن زيارة الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة لدول أمريكا الجنوبية لهو خير مثال على أن المفاوضات بين دول الشمال ودول الجنوب يكون دائماً بلغتين مختلفتين وليست بلغة واحدة مشتركة..؟!

ففيما تحركت معظم العدسات الإعلامية فى الولايات المتحدة لتسجل مصافحة السيد الرئيس لرئيس فنزويلا فقد كتبت الصحف عناويناً كبيرة..

والرسالة هي الود لأوباما وذلك على الرغم من أنه لا أحد يحب الولايات المتحدة بسبب سياسة الرئيس السابق "بوش"!!

وقد توقعت دول الجنوب حواراً مشجعاً على حل قضايا مزمنة بين الشمال والجنوب الأمريكى مثل قضايا الحدود والمهاجرين وقضايا المخدرات وغير هذا..

كذلك فإن هناك أوجه عديدة لهذا الحوار :

مثلاً على صعيد التعاون الدولى فالولايات المتحدة تساعد حكومات هذه الدول لإنشاء نظام تعليمى يهدف إلى مساعدة الأحداث لتعلم القراءة والكتابة.

وفى المكسيك.. تمت بعض المفاوضات لترتيب أوضاع المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية وتعديل القانون الأمريكى ليحكم هذه المشكلات..

وهرباً من مشكلات الفقر والجريمة فلقد اتخذت صورة المهاجرين عبر الحدود أشكالاً عنيفة ولاأدمية عبر سنوات عديدة.

وتذكر إحدى ضابطات الحدود الأمريكية أنه تتم عمليات إجرامية كتهريب المخدرات، إلا أن معظم المكسيكيين العابرين للحدود الأمريكية يسعون لحياة أفضل فى الولايات المتحدة، "أنا لا أذكر عدد ومقادير المال التى أنفقتها لشراء طعام للمهاجرين غير الشرعيين الذين أوقفتهم.. نحن نحرص على حياة البشر"!

كذلك فقد تبنت الولايات المتحدة فكرة برنامج تموله الأمم المتحدة فى "هاييتى" يساعد

الخارجين على القانون والمهاجرين من جزيرة هاييتى إلى الولايات المتحدة - وهم مجرمى المخدرات والسطو المسلح وحيازة أسلحة مشروعة والقتل وغيرها - على اندماجهم فى مجتمعهم الأم بعد انتهاء العقوبة.

وتجدر الإشارة إلى أن هاييتى هى إحدى دول الكاريبى وتعد من أكبر الدول التى تتلقى المرحلين من مواطنيها إلى أراض أجنبية.

وتعد الولايات المتحدة من أكبر الدول التى تقوم بترحيل هؤلاء المجرمين نظراً لأنها مستقبل جيد للمهاجرين.

ويقدم هذا البرنامج خدمات عديدة مثل التدريب المهنى وتقديم المعونة والمشورة بل وتقديم القروض الصغيرة لهؤلاء العائدين.

ويستغرق هذا البرنامج حوالى عام للتأهيل والإعداد.

وتدرس أيضاً الولايات المتحدة إنشاء نماذج متشابهة لخدمة منطقة الكاريبى وكتلة كاريكوم حيث أن المهاجرين إلى الولايات المتحدة والذين يقترفون الجرائم يعرضون أنفسهم لخطر الترحيل.

كما تساعد الولايات المتحدة كولومبيا فى الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة وخاصة فى مجال مكافحة المخدرات.

وفى الكاريبى يشيد "توماس شانون" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة بجهود مسئولى منظمة الكاريبى (كتلة كاريكوم تضم ٥١ دولة وقد تأسست كتلة الكاريكوم - الاتفاق الكاريبى - عام ١٩٧٤).

فبرغم افتقار تلك الدول إلى الموارد والتدريب الكافى فى مواجهة الجريمة المنظمة والحرب

على الإرهاب والإتجار بالبشر ونقل الأسلحة المحظورة وتجارة المخدرات إلا أن التعاون الأمنى بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الكاريبى قد أثمر عن نجاح تنظيم كأس العالم للكريكيت عام ٢٠٠٧.

وفى عام ١٩٧٧ واجهت الكاريكوم عاصفة شديدة عندما اضطرت بعض الدول الأعضاء (جيانا - جاميكا) إلى منع الاستيراد من دول المنظمة لما واجهته هذه الدول من عجز تجارى.

كما وجهت السياسة الأمريكية هولاء الزعماء إلى أن عليهم أن يدركوا أنه لكى تتمكن دولهم من البقاء، والحفاظ على هويتهم عليهم أن يحققوا التكامل الاقتصادى فيما بينهم نحو الهدف الواحد.

وقد أوضح "جو بايدن" نائب الرئيس "باراك أوباما" سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية قائلاً :

"إن إنعاش الاقتصاد الأمريكى والتأكد من أن المؤسسات المالية الدولية تخدم مصالح الشعوب يمثل أهمية خاصة بالنسبة لدول الأمريكتين، إن الترابط الاقتصادى فيما بيننا يعنى أن وجود اقتصاد أمريكى قوى يعتبر أمراً جيداً بالنسبة لنصف الكرة الأرضية ويمكن أن يصبح محركاً لنمو اقتصادى من الأسفل إلى الأعلى فى جميع أنحاء المنطقة.

والاقتصاد ليس التحدى الوحيد الذى يتطلب منا التعاون، إننا أيضاً نواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل فى الأمن سواء بالنسبة لبلداننا أو بالنسبة للأفراد الذين يعيشون فيها، إن بلداننا تعانى من عنف العصابات والإتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

ويتعين علينا فى الولايات المتحدة بذل المزيد من الجهود لخفض الطلب على المخدرات غير المشروع ووقف تدفق الأسلحة والأموال غير النقدية عبر الحدود جنوباً.

إننا نشيد بالموقف الشجاع الذى اتخذته حكومة المكسيك لمكافحة عصابات المخدرات العنيفة وكذلك جهود كولومبيا لمكافحة المخدرات.

وتمشياً مع ميثاق الديمقراطية بين دول الأمريكتين فإنه يجب علينا أيضاً التركيز على بناء وتشجيع ديمقراطيات قوية حيث تعتبر فيها العدالة والمساواة الاجتماعية الاحترام العميق لحقوق الإنسان وحكم القانون الدليل الذى يرشد المبادىء التى تقوم عليها أعمالنا فالديمقراطية هى أكثر من مجرد انتخابات! إنها تعنى حكماً قوياً يتحلى بالشفافية ومجتمعاً مدنياً مزدهراً وهى تعنى أيضاً معالجة الفقر والإحجاف والحرمان الاجتماعى بأفضل الوسائل الممكنة".

اتفاقية النافتا:

وقد اتخذ التعاون الدولى بين الولايات المتحدة وجارتها الجنوبية إحدى الصور الإيجابية فى التسعينات فيما اتفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من جانب الشمال. والمكسيك من الجنوب فيما بينهم على فتح الحدود الجمركية وتبادل الصناعة والأيدى العاملة.. إلا أن هذا التبادل غالباً ما اتخذ صورة محددة وهى أن تقوم الولايات المتحدة. باستغلال الأراضى المكسيكية لإنشاء المصانع القائمة على التكنولوجيا الحديثة كنوع من أنواع الاستثمار الأجنبى، وتقدم المكسيك العمالة الرخيصة الثمن.. وذلك فيما يعرف باتفاقية "النافتا".

وتمثل اتفاقية النافتا أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم تقريباً بحجم اقتصاد حوالى سبع تريليونات دولار وعدداً من المنتجين والمستهلكين يعادل حوالى ٣٦٠ نسمة، ويصل الناتج المحلى لهذا التكتل حوالى ٦٧٠ مليار دولار وحجم التجارة الخارجية ١٠،١٧ مليار دولار وذلك بأرقام ١٩٩١.

ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت تحفظها على مشاركة المكسيك كدولة ذات اقتصاد ضغيف حيث أن الاقتصادات القوية لا تؤدى كما تؤدى اقتصادات الدول النامية أداءاً واحداً بل قد تسبب بعض المشكلات مثل اختلاف معدل التضخم واختلاف الأجور وغير هذا.

وقد دارت مناقشات في الكونجرس حول مزايا وعيوب أستخدام الأيدى العاملة المكسيكية الرخيصة، وجرت العديد من الاعتراضات حيث أنه كان من الضرورى حماية قطاعات معينة مثل الزراعة والنسيج، والحفاظ على العمال الأمريكيين مما أدى إلى استياء المكسيكيين!!

وبعد مفاوضات عديدة تم التوقيع على اتفاقية النافتا عام ١٩٩٤.

وتجرى الآن مفاوضات لضم بعض دول أمريكا الجنوبية مثل "شيلى".

الشمال شمالاً..والجنوب لا يفقد سماته

وعلى الرغم من مقدرة دول الشمال على المساعدة في حل أزمات الجنوب، وعلى الرغم أيضاً من المشكلات المزمنة التى يعانيها الجنوب إلا أن القضية لم تسر على هذه الخطوات السابقة بصورة جامدة، فلقد كان هناك مساراً آخر لم تتوقعه دول الشمال قد اتخذه تطور الشعوب في دول الجنوب :

(١) إن الروابط غير الرسمية التى تتم داخل دول أمريكا اللاتينية - نشاط المجتمع المدنى - لن تكن لتشكل جزءاً من الولة أو حتى الأسواق التجارية، فعلى الرغم من سلطة الدولة إلا أن المجتمع المدنى فى أمريكا اللاتينية قد تطور تطوراً مستقلاً بعيداً عن موجات الديمقراطية التى تفرضها الولايات المتحدة وبرامج المساعدات والمعونة وتجاوز المؤسسات الخيرية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التى تساعد الدول النامية.

(٢) إن انهيار النظام اليسارى فى أوروبا الشرقية قد أعطى ثقلاً أكبر لمفهوم المجتمع المدنى "فى أمريكا الجنوبية" وعلى الرغم من أنه قد بدأ تحدى النظم العسكرية الإستبدادية منذ الحرب الباردة فى الثمانينات إلا أن فكرة الديمقراطية على الطريقة الأمريكية فى الشمال لم تقبل من شعوب ودول أمريكا الجنوبية.

إنه الشمال والجنوب،، فى التأرجح بين ما ترتضيه الشعوب من أعراف وقوانين وعادات وأنظمة حكم بين العلاقات السياسية الدولية.

إن الفقراء لهم سمات حضارية وثقافية واقتصادية لا يستطيع العالم أن ينكرها، هذه السمات تميز الجنوب عن الشمال وسوف تستمر هذه الدول فى طريقها نحو التطور حتى تتبلور صورة الحوار - حوار الشمال والجنوب - من حوار من طرف قوى وآخر فقير إلى حوار يعطى وزناً أكبر للفقراء، وإن استلزم هذا قبول بعض التكاليف الأولية من التعاون الدولى والإندماج فى التكتلات الإقتصادية.

المراجع

١ - النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد (إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق) - رونالد ماكينون - الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٦.

٢ - علاقات دولية - إدمون چوف - برس يونيفرستى دى فرانس - ١٩٩٣

٣ - العراك الدولى لتحقيق المزيدة من المكاسب (مصارعة دول العالم الثالث للدول الغنية) برنارد د.نوزيتر يونيتد سينشرى إسيى ١٩٨٧.

٤ - سلسلة عالم المعرفة - الأمن الغذائى فى الوطن العربى - د. محمد السيد عبد السلام ١٩٩٨.

٥ - مصر التى نريدها (تقرير سياسى وبرنامج مرحلى) - د، اسماعيل صبرى عبد الله ١٩٩٢.

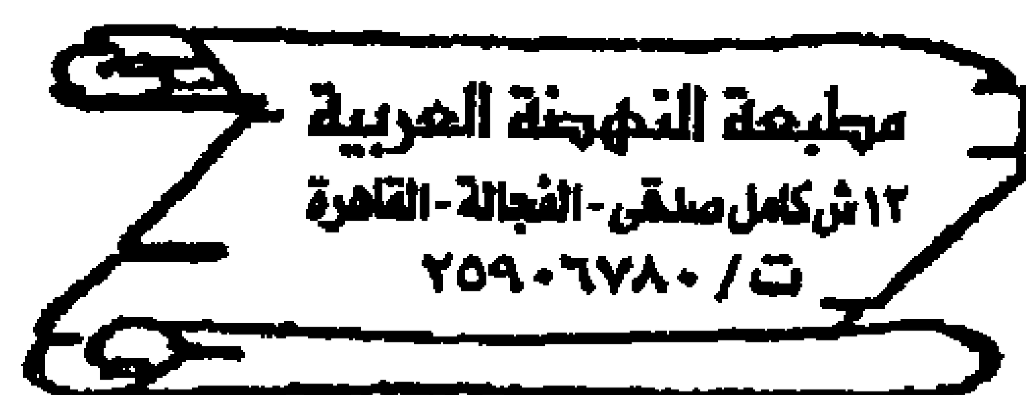
٦ - السيارة ليكساس وشجرة الزيتون - محاولة لفهم العولمة - توماس فريدمان ١٩٩١.

٧ - العولمة والعولمة المضادة - د. عبد السلام المسدى يناير ١٩٩٩.

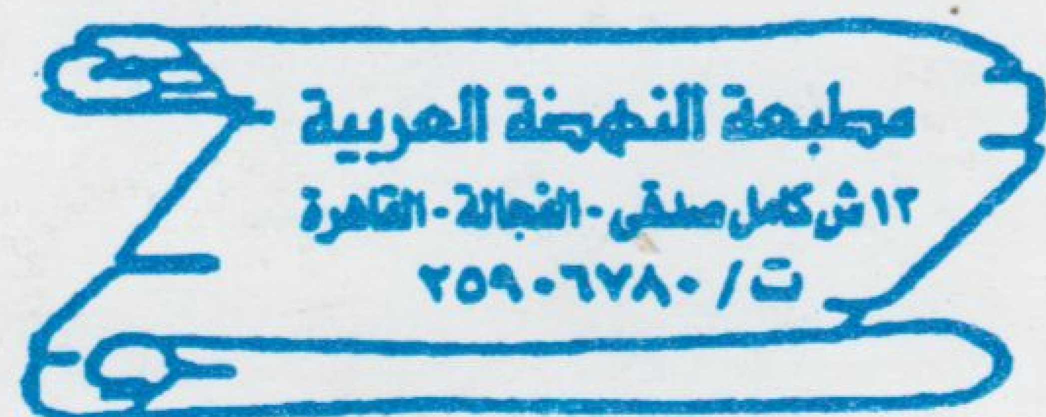
الفهرس

رقم الإيداع
٢٠١٠/٢١٠١٣

تم بحمد الله


مطبعة النهضة العربية
١٢ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة
ت / ٢٥٩٠٦٧٨٠


Bibliotheca Alexandrina
0942397


مطبعة النهضة العربية
١٢ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة
ت / ٢٥٩٠٦٧٨٠